نموذج ترخيص

أنا الطالب : تامر فواز السهوان أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

أثر ثورات الربيع العربي على عملية السلام في الشرق الأوسط 2011م - 2013م

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: تامر فواز السهوان

التوقيع:

التاريخ: 2014/8/13

أثر ثورات الربيع العربي على عملية السلام في الشرق الأوسط
2011-2013

إعداد

ثامر فواز فهد الشهوان

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد مصالحة

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تموز/2014

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة الأطروحة (أثر ثورات الربيع العربي على عملية السلام في الشرق الأوسط ٢٠١١-٢٠١٣) وأجيزت بتاريخ ٢٠/٧/٢٠١٤

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيـــــــــــــــــع
الأستاذ الدكتور محمد المصالحة، مشرفاً أستاذ – علوم سياسية	....
الأستاذ الدكتور أمين المشاقبه، عضواً أستاذ – سياسة مقارنة	....
الدكتور حسن المومني، عضواً أستاذ مساعد – فض نزاعات	....
الدكتور هاني اخو رشيدة، عضوا أستاذ مشارك – علوم سياسية (جامعة آل البيت)	....

الإهداء

إلى من عمل لأجلي و تعب في سبيل راحتي...... إلى من قدم لي كل ما أحتاج في سبيل ارتقائي وبلوغي المراتب العلا........ إلى سمائي العالية وجبلي الشامخ ؛ إلى الشمس المشرقة والقمر المنير .... لك يا من علمني أن الحياة جهد وعمل وأرادت إلك يا قدوتي ويا عزوتي .... **"أبي العزيز"**

إلى الحب الصادق والحنان المتدافق الذي يكفي العالم...... إلى من علمني صبرها الصبر..... وعندها بأن الحياة مع اليأس...... إلى الهلال إلى البسمة الغالية لفرحي والدمعة السابقة لحزني...... إلى من كانت الجنة تحت أقدامها وكان نجاحي مرهوناً برضاها ...... **" أمي الغالية"**

إلى من شاركوني طفولتي .... إلى من رافقوا مسيرة حياتي ..... إلى من كان لي العون ونعم المعين في السراء والضراء.... إلى شرايين القلب ..... إلى منبع فخري واعتزازي ... **"أخوتي "**

إلى الذهب العتيق الذي لا يطغى عليه بريق .... إل نبع الحب الحقيقي الذي لا ينتهي

" وأخيراً إلى كل من كن لي المحبة والاحترام"

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، الذي من الله علي بإتمام رسالتي هذه ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الجامعة الأردنية وإلى أعضاء هيئة التدريس على ما قدموه لي من عون وتوجيه طيلة فترة الدراسة .

وأتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى **الأستاذ الدكتور محمد مصالحة** لما قدمه لي من رعاية وتشجيع منذ توليه الإشراف على هذه الرسالة فاستفدت من فكره العلمي وخبرته الواسعة فله مني كل الشكر والتقدير.

فهرس المحتويات

أثر ثورات الربيع العربي على عملية السلام في الشرق الأوسط ٢٠١١-٢٠١٣

إعداد

ثامر فواز فهد الشهوان

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد مصالحة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تطور عملية السلام في الشرق الاوسط والأهداف الإستراتيجية من المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية. وعرض لأهم مراحل ثورات الربيع العربي في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ وتداعياتها العربية والاقليمية والدولية . كما تهدف هذه الدراسة إلى بيان وتحليل تاثير الثورات العربية على عملية السلام في الشرق الاوسط والمفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية. وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية: ما مستوى تأثير ثورات الربيع العربي على المنطقة العربية ؟ وهل أثرت الثورات العربية على الصراع العربي الإسرائيلي ؟ وما طبيعة تأثير الثورات العربية في ٢٠١١ -٢٠١٣ على عملية السلام في الشرق الاوسط؟، تكمن أهمية الدراسة في محاولتها تسليط الضوء على بعض القضايا العربية التي اصبحت تشكل محور أهتمام الكثير من الدراسات والابحاث المتعلقة بالربيع العربي وعملية السلام في الشرق الاوسط . تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للمعلومات المتوفرة في الكتب، المجلات، النشرات العربية والأجنبية التي تصدر عن الجهات الرسمية بغية توضيح الأبعاد المختلفة لموضوع البحث واستخلاص النتائج الممكنة. تنطلق الدراسة من الفرضية التالية: هناك علاقة إرتباطية بين الثورات العربية وبين الصراع العربي الإسرائيلي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣.وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج وكان من أهمها:أنقيادة التغيير أصبحت في الوطن العربي الآن للشعب، والشعب دائماً أحرص على مصالحة وعزته وكرامته من حاكمه. وقد يتعرض الحاكم لضغط المصالح بخاصة مصلحة التمسك بالكرسي، ومن الممكن، وأن الشعوب العربية أحرص على استقلال الأمة من حكامها، وهي سئمت حياة التبعية والذل والتحكم بها من قبل دول غربية، وهي بالتأكيد ستستمر في تأكيد ذاتها أمام هذه الدول بعد استقرار الأوضاع الداخلية في الدول التي تنجح بها الثورات.وإن القدرة الأمريكية على السيطرة على الأحداث تتقلص، في حين تنوي الجماهير العربية عدم انتخاب القادة الموالين لأمريكا، ولذلك فقد جاء الربيع العربي في صالح الإسلاميين والقوميين العرب.

المقدمة:

بدأت الثورة في تونس على أثر حرق الشاب التونسي بوعزيزي نفسه، بسبب الإهانة التي لحقت به من رجال الأمن، وانتهت بسقوط النظام في ١٤ كانون الثاني ٢٠١١، وبعد عشرة أيام اندلعت ثورة الشباب المصري في ٢٥ يناير ٢٠١١، وبلغت ذروتها بسقوط نظام عربي آخر في ١٠ شباط ٢٠١١، بخلع الرئيس حسني مبارك، عن الرئاسة المصرية، وتوالت الثورات الشعبية في كل من ليبيا التي انتهت بسقوط النظام الليبي ومقتل العقيد معمر القذافي في ٢٠ تشرين الأول ٢٠١١، وما زالت الثورات مستمرة في اليمن وسوريا والبحرين، مما أعاد الأمل والثقة بإرادة الجماهير العربية وقدرتها على النضال والتغيير، وتحقيق أهدافها المتمثلة بالحرية والعدالة والديمقراطية ومكافحة الفساد والتبعية، التي ستؤدي نتائجها لمصلحة القضية الفلسطينية.

أثّرت ثورات الشباب العربي على موقف الجماهير العربية من القضية الفلسطينية، فقد عمت المظاهرات الأقطار العربية التي مر عليها الربيع العربي في ذكرى نكبة فلسطين يوم ١٥ أيار ٢٠١١، حيث رفع علم فلسطين وأحرق العلم الإسرائيلي، وحاول الشباب الفلسطيني اجتياح الحدود العربية مع فلسطين المحتلة، وبرهنت الأحداث إلى أن الثورات العربية لن تكتمل إلا بالتحول إلى ثورة عربية شاملة تضرب كل الأنظمة المستبدة.[١]

وقد ظهر القلق الشديد على القيادات الإسرائيلية من الثورات العربية منذ بداية حدوثها ولقد عبر المشاركون في مؤتمر هرتزليا للأمن والمناعة القومية، الذي انعقد بتاريخ الأول من شباط ٢٠١٢، على إن إسرائيل تواجه أوضاعاً صعبة بعد تصدر الحركات الاسلامية للثورات العربية، وقال رئيس المؤتمر داني روتشيلد في محاضرة عقب افتتاح المؤتمر، إن إسرائيل تواجه تحديات خطيرة في ظل المتغيرات المتفاعلة في العالم العربي، إذا وصلت الحركات الإسلامية للسلطة، وأن الثورات العربية تحمل تغييرات مهمة وتضع حداً لأحلام إسرائيل بتطبيع علاقاتها مع الدول العربية. كما أن الربيع العربي سيؤدي إلى تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة مقابل صعود قوى إقليمية معادية لإسرائيل، التي تجد نفسها اليوم معزولة إستراتيجيا ولا تجد من تعتمد عليه في مواجه التغيرات.[٢]

شكلت ثورات الربيع العربي مرحلة مهمة في المنطقة العربية وكان لها تأثير على مختلف القضايا في المنطقة العربية ويأتي على رأسها الصراع العربي الإسرائيلي وعملية السلام في الشرق الأوسط والتي تأثرت إلى حد كبير بهذه الأحداث.

مشكلة الدراسة:

---

(١) عزم، أحمد جميل (٢٠١١) موقع القضية الفلسطينية في العصر العربي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٦، أكتوبر ، ص٨٥.

(٢) فهمي، طارق، (٢٠١٣)، مؤتمر هرتسليا الثالث عشر.. وماذا عن شرق أوسط نووي، معهد العربية للدراسات، ص ١- ٥.

تبرز مشكلة الدراسة في محاولتها الوقوف على العوامل والمتغيرات التي أثرت على عملية لالسلام في الشرق الاوسط في ظل ما تشهده المنطقة من تحولات أثرت وستؤثر على القضية الفلسطينية ، ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية:

١. ما مستوى تأثير ثورات الربيع العربي على المنطقة العربية ؟
٢. هل أثرت الثورات العربية على الصراع العربي الإسرائيلي ؟
٣. ما طبيعة تأثير الثورات العربية في ٢٠١١ -٢٠١٣ على عملية السلام في الشرق الاوسط؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

- محاولتها تسليط الضوء على بعض القضايا العربية التي اصبحت تشكل محور أهتمام الكثير من الدراسات والابحاث المتعلقة بالربيع العربي وعملية السلام في الشرق الاوسط .
- محاولتها الوقوف على المواقف الدولية والاقليمية تجاه عملية السلام في الشرق الاوسط في مرحلة الثورات العربية ٢٠١١-٢٠١٣.
- تركيزها على تاثير ثورات الربيع العربي على واقع وتطور المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية وتأثيرها على هياكل صنع القرار في الجانب الاسرائيلي والفلسطيني تجاه عملية السلام في الشرق الاوسط .

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

أ. دراسة وتحليل لتطور عملية السلام في الشرق الاوسط والأهداف الإستراتيجية من المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية.

ب. عرض لأهم مراحل ثورات الربيع العربي في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ وتداعياتها العربية والاقليمية والدولية .

ج. بيان وتحليل تاثير الثورات العربية على عملية السلام في الشرق الاوسط والمفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية .

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للمعلومات المتوفرة في الكتب، المجلات، النشرات العربية والأجنبية التي تصدر عن الجهات الرسمية بغية توضيح الأبعاد المختلفة لموضوع البحث

واستخلاص النتائج الممكنة. وهو المنهج الذى يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبّر عنها كيفيا بوصفها وتوضيح خصائصها، وكميا بإعطائها وصفا رقميا من خلال ارقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى." ويعتبر المنهج الوصفي مظلة واسعة ومرنة تتضمن عددا من المناهج والاساليب الفرعية المساعدة مثل المسوح الاجتماعية أو الدراسات الميدانية أو دراسة الحالة وغيرها. ولهذا يكاد المنهج الوصفي يشمل كافة المناهج الاخرى باستثناء المنهجين التاريخي والتجريبي، ذلك لأن عملية الوصف والتحليل للظواهر تكاد تكون مسألة مشتركة وموجودة في كافة انواع البحوث العلمية.

فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى: هناك علاقة إرتباطية بين الثورات العربية وبين الصراع العربي الإسرائيلي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

الفرضية الثانية: هناك علاقة إرتباطية بين الثورات العربية وبين تراجع عملية السلام في الشرق الأوسط خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

متغيرات الدراسة :

المتغير المستقل : الثورات العربية (٢٠١١-٢٠١٣).

المتغير التابع : عملية السلام في الشرق الاوسط.

الدراسات السابقة

تم الاطلاع على العديد من الدراسات التي تناولت موضوع البحث من زوايا مختلفة ويمكن إجمال هذه الدراسات بما يلي:

- **دراسة ربيع وهبة وآخرون (٢٠١١) بعنوان: "الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)"**، تصاعدت الاحتجاجات الاجتماعية في الوطن العربي، واختلفت طبيعتها من بلد إلى آخر حتى أخذت صوراً وأشكالاً متعددة تباينت من مرحلة إلى أخرى، ومن واقع إلى آخر، وبات من الصعب تجاهل تطورها ومستقبلها على الواقع السياسي والاجتماعي العربي. إن مسار الحركات الاحتجاجية الاجتماعية مسار متنوع وثري اختلف في خبرة البلدان الأربعة التي جرى اختيارها، وأصبح من المهم معرفة الأبعاد المختلفة لهذه الاحتجاجات والسياقات السياسية والاجتماعية التي ظهرت فيها، حتى يمكن استشراف مستقبلها وقراءة أبعادها المختلفة.
- **دراسة توفيق المدني وآخرون (٢٠١١) بعنوان: "الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي"**، تناولت هذه الدراسة أربعة أقسام: القسم الأول: سؤال الثورة والديمقراطية في المجتمعات العربية، أما القسم الثاني فتناول موضوع مفاجآت ثورية، كما تناول القسم الثالث: الثورة في مركزيها التونسي والمصري: المقدمات، الأوضاع الراهنة، المستقبل، أما القسم الرابع فقد شمل الآثار والنتائج لمرحلة الربيع العربي.
- **دراسة بهجت القرني وآخرون (٢٠١٢) بعنوان: "الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها"**، يعالج هذا الكتاب الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، يهدف الكتاب عن طريق البحث الميداني إلى فهم ديناميكية الاحتجاج في مصر من خلال إلقاء نظرة شاملة على التغييرات التي حدثت في المجتمع المصري أو ما يسميه الفصل الأول: "السياسات من أسفل"، على عكس الاقتصار على النخبة الحاكمة أو على "السياسة من أعلى"، كما جرى العرف في معظم الدراسات عن السياسة في الوطن العربي.
- **دراسة محمد فواز الفايز(٢٠٠٨) بعنوان " الدبلوماسية التفاوضية الأردنية بين عامي ١٩٩٠ – ٢٠٠٦"** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الدبلوماسية التفاوضية الأردنية بين عامي ١٩٩٠ -٢٠٠٦ والتي كانت المفاوضات الأردنية الإسرائيلية تمثل نموذج واقعي لهذه الدبلوماسية، وقد خرجت الدراسة بنتائج تؤكد أن الدبلوماسية الأردنية قد استطاعت عبر سلسلة المحطات التفاوضية من إنجاز هذه المهمة، وإن اختلف بعضنا في الرأي عند تقييمه لمخرجات ونتائج المفاوضات الأردنية – الإسرائيلية وذلك وفقاً للمنظور السياسي أو الأيديولوجي الذي يقيم به هذه العملية وبالتالي معاهدة السلام ذاتها.
- **دراسة فالح حمد البدارين(٢٠٠٢) بعنوان " اتفاقية السلام الأردنية مع إسرائيل: بين الخيار الإستراتيجي العربي والمسار الدستوري الأردني"**، تحاول هذه الدراسة معرفة الأسلوب والخطط التي استخدمتها إسرائيل للوصول إلى الهدف المرحلي الذي يراد إنجازه، وتهدف هذه الدراسة إلى العمق في دراسة عملية التفاوض كأسلوب إسرائيلي لإنجاز هدف مرحلي في إطار إستراتيجية كبرى، وبراجماتية واضحة اتبعتها الحركة الصهيونية سواء في مرحلة ما قبل الدولة، أو مرحلة ما بعد إنشاء الدولة، وبيان شرعية توقيع الأردن على الاتفاقية، وأين هي من الخيار العربي.

- **مقالة إليكساندر بلي (٢٠١١)**، التي أشارت إلى أن التحولات في العالم العربي تنذر بحلول كارثة استراتيجية على إسرائيل، وأن أهم أربعة ممرات بحرية في العالم بالنسبة لإسرائيل هي : قناة السويس، مضيق باب المندب، مضيق هرمز، ومضيق البحر الأسود، محذرا من أن السيطرة على هذه المعابر البحرية توشك على التحول لجهات معادية لإسرائيل. موضحا أن إسرائيل ستواجه معضلة إستراتيجية من الطراز الأول في المستقبل، سواء على الصعيد الأمني والسياسي والإقتصادي، واعتبر أن الاستنتاج الذي يتوجب أن تصل إليه إسرائيل هو ضرورة إعداد خطة لتأمين وارداتها من النفط عبر ممرات أخرى، أو التفكير بشكل جدي في مضاعفة الاستثمار في البحث عن نفط داخل إسرائيل وفي مجالها البحري، وحذر بلي من أن نظام الحكم القادم في مصر لن يلجأ إلى إلغاء اتفاقية كامب ديفيد، حتى لا يخسر الشرعية الدولية، لكنه في المقابل سيعمل على إضعافها على نحو تقع المسؤولية فيه عن إلغائها على إسرائيل.
- **دراسة تسيفي مازئيل (٢٠١١) بعنوان: "مستقبل العلاقات الخارجية المصرية بعد ثورة كانون الثاني/ يناير ٢٠١١**، أكد على أن العلاقات المصرية الإسرائيلية في عهد مبارك كانت خاصة على المستوى الرسمي وإن كانت العلاقات باردة للغاية على المستوى الشعبي إلا أن تل أبيب كانت تحقق المرجو من علاقاتها مع مصر بفضل العلاقات الرسمية المتميزة التي ربطت بين مبارك والكثير من أركان الحكم الإسرائيلي، ولكن مع سقوط مبارك تحول الأمر لكابوس بالنسبة لإسرائيل، وأضاف أن السياسة المصرية تغيرت تماماً في أعقاب الثورة وبدا واضحاً أن مصر على أعتاب تغييرات جذرية في مستوى علاقاتها وفي رؤيتها لمصالحها الإستراتيجية ويبدو واضحاً أن مصر لن تكتفي بتغيير سياستها الداخلية فحسب، بل ستقوم أيضاً بتغييرات جذرية في سياستها الخارجية أيضاً.
- **دراسة أحمد سعيد نوفل (٢٠١١) بعنوان : أثر الربيع العربي على القضية الفلسطينية**، القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للشعوب العربية، ولا توجد قضية اهتمت بها الجماهير العربية من المحيط للخليج، كالقضية الفلسطينية. من هذه النقطة يمكن الانطلاق في تحليل تأثير الربيع العربي على القضية الفلسطينية، بعد أن أخذت الجماهير العربية المبادرة والقدرة في التعبير بكل حرية عما تريد، وتحررت من الخوف في مواجهة الأنظمة التي منعتها من قبل في العمل ضد العدو المشترك لها وللشعب الفلسطيني. وجاء الربيع العربي، الذي يعتبر الأول في التاريخ العربي التي تشارك فيها الجماهير العربية بثورة شعبية حقيقية ضد الأنظمة العربية المستبدة، ومع أن فلسطين لم تكن من ضمن أهدافها عند انطلاقها، ولكنها تحظى بأهمية كبيرة فيما بعد من خلال الشعارات التي رفعتها الجماهير العربية ودعةتها لدعم نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تبحث في موضوع تأثير الثورات العربية التي بدأت في عام ٢٠١١ ولا زالت مستمرة حتى عام ٢٠١٣ على عملية السلام في الشرق الاوسط وخصوصاً على المسار الفلسطيني الاسرائيلي والمواقف التي عبرت عنها الثورات تجاه الصراع العربي الاسرائيلي والسياسات الاسرائيلية في فلسطين وتأثير ذلك على مواقف القوى الكبرى من الصراع .

على حسب علمي هذه هي الدراسة الاكاديمية الاولى التي تتناول تأثير حركة الاحتجاجات في الوطن العربي على مسار عملية السلام بين العرب واسرائيل خاصة بعد انحراف البوصلة من صراع مع اسرائيل إلى صراع ذو صيغة طبقية مما أثر وسيؤثر على مجمل القضايا العربية.

الفصل الثاني

الثورات العربية

يتناول هذا الفصل في مبحثين مفهوم وسمات الثورات ودوافعها كما يتناول اثر هذه الثورات على الثقافة السياسية العربية وتوجهات السياسة الخارجية للدول العربية، ذلك ان سمات ودوافع الثورات تلعب دوراً كبيراً في تحليل طبيعة التغيرات الثقافية وطبيعة التغيرات في توجهات السياسة الخارجية للدول العربية.

وعليه تم تقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: المفهوم والدوافع التي ادت الى حدوث الثورات .
- **المبحث الثاني**: الثورات والثقافة السياسية وتوجهات السياسة الخارجية في الدول العربية .
- **المبحث الثالث**: تطور مسارات التسوية السياسية على المسار الفلسطيني الإسرائيلي

المبحث الأول: المفهوم والدوافع

تعتبر الثورات العربية التي حدثت بدءاً من عام ٢٠١٠ أحد ابرز المتغيرات في الواقع السياسي العربي وقد حملت هذه الثورات سمات عامة يمكن تمييزها والاشارة اليها وهي السمات التي منحت مفهوم الثورات خصائص محددة وكان لها اثر على باقي التحولات في النظام الاقليمي العربي.

وعليه سيتم تناول هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

- **المطلب الأول**: المفهوم والدوافع التي أدت الى الثورات العربية .
- **المطلب الثاني**: سمات وخصائص الثورات العربية في عام ٢٠١١.

المطلب الأول: المفهوم والدوافع التي أدت الى الثورات العربية

أطلق مصطلح الربيع العربي على الثورات العربية التي مثلت حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في أغلب الدول العربية أواخر عام ٢٠١٠ ومطلع عام ٢٠١١، متأثرة بالأحداث التي جرت في تونس وتمثلت البداية الأولى لها جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه احتجاجاً على معاملة قوات الأمن له ومصادرة مصدر رزقه الوحيد، ثم تضخمت الاحتجاجات بشكل كبير مما أدى إلى الإطاحة بحكم زين العابدين بن على، الثورة الشعبية التي جرت في تونس ما لبثت أن انتقلت إلى الدولة العربية الإفريقية الثانية وهي مصر وأسفرت عن إسقاط نظام الحكم الذي كان موجوداً برئاسة حسني ومبارك، ثم انتقلت إلى الدولة العربية الإفريقية الثالثة ليبيا وبعد معارك طاحنة بين المعارضة وقوات النظام الحاكم في ليبيا سقط هذا النظام بعد أن دمر وخرب البلاد. لم تشهد كل من المغرب والجزائر احتجاجات شعبية دامية كما حصل الأمر في كل من مصر وتونس وليبيا، وعلى الطرف الآسيوي في المنطقة العربية برزت الاحتجاجات بكثرة في اليمن مطالبة برحيل الرئيس اليمني على عبد الله صالح، وتحت الضغوط والاحتجاجات المستمرة والدائمة اضطر الرئيس اليمني التنازل عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية التي حاولت حقن الدماء في اليمن. [٣]

أهم الدوافع والأسباب التي أدت الى حدوث الثورات العربية :

تعددت الأسباب والدوافع لقيام الثورات العربية فمنها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي، إلا أن الانفجار الذي حصل للشعوب العربية في الدول التي اندلعت فيها الثورات كان في أغلبه نتيجة لتراكمات مختلفة من هذه الأسباب على مدار عقود من الزمن.

واذا كان العديد من الباحثين قد اشار الى ان أسباب هذه الثورات الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المَعيشية، إضافة إلى التضييق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم

([٣]) موسى، ريم محمد، (٢٠١٢) الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، ورقة عمل قدمت لمؤتمر فلادلفيا السابع عشر – ثقافة التغيير، ٦–٢٠١٢/١١/٨، كلية الأداب والفنون – جامعة فلادلفيا، ص ٤.

الدول العربية.[٤] فان عملية تحليل أسباب وسمات الثورتين تهدف إلى معرفة مدى إنعكاس إعادة بناء الداخل على التوجهات الخارجية، وهل سيمكن اكتمال ثورة الداخل من ممارسة دور خارجي أكثر تعبيراً عن نبض الشعوب العربية وأكثر توافقاً مع مصالحها الوطنية، واستنهاض الأوضاع العربية الراهنة، إذن فما هي أهم المحركات لهاتين الثورتين الأساسيتين؟

١. **فقدان الأمل:** وتعتبر من أهم المحفزات في ثورة كل من مصر وتونس والثورات الاخرى، حيث كانت حالة انسداد آفاق الأمل أمامهم سواء في الحاضر أو المستقبل، فقد صادر نظاما الحكم في الدولتين والذي استمر لعقود حق هذه الشعوب بواقع أفضل، بعد أن فشل مشروعا التنمية الوطنية في البلدين أو على الأقل تعثرا بشكل كبير، إذ يلاحظ تزايد عدد العاطلين عن العمل في صفوف الشباب والذين يشكلون قرابة ٤٠% من مجمل عدد السكان، حيث أن الشاب العاطل عن العمل يشعر بأنه يعيش ملفوظاً على هامش المجتمع ويتزايد شعوره بالضياع ، إلى حد المخاطرة بحياتهم. [٥]
٢. **تزايد الإحساس بمرارة الواقع الإجتماعي:** لقد إندلعت هاتان الثورتان بشكل عفوي نتيجة الإحساس المتزايد بمرارة الواقع الإجتماعي المؤلم والظلم الواقع على الشعبين المصري والتونسي فالقاعدة العريضة في البلدين تشعر بأن الأوضاع الإجتماعية والمعيشية أصبحت أكثر سوءاً وأقل أمناً عمّا كانت عليه في الماضي[٦]، أما شباب الطبقة فوق الوسطى الذين شاركوا في هاتين الثورتين كانوا مثلهم مثل بقية الشباب يشعرون بالإحباط نفسه، فقد أدى تآكل الطبقة المتوسطة إلى إقتراب شريحة كبيرة منهم من شريحة الفقراء وتزايد الإحساس بمعاناتهم. *
٣. **الرغبة في العيش بكرامة:** ساهمت عوامل مثل تغييب الشباب عن العمل السياسي والذي يهدف فيما يهدف إلى المشاركة بفاعلية في مستقبل البلاد والتخطيط للعيش بكرامة في إحداث الثورة في كل من مصر وتونس، فتونس أيقظتها صرخة البائع الجوال بوعزيزي الذي أحرق نفسه احتجاجاً على انتهاك الشرطة لحرمته ومصادرة عربته مصدر الدخل الأساسي له ولعائلته لتجد صداها في كافة المدن التونسية[٧].

وإذا كان البعض قد رأى "أن الوضع الاقتصادي السيء للشعب المصري لا ينذر بثورة اجتماعية كما هو الحال في دول أخرى لأن المصريين ظلوا فقراء قروناً عديدة، لذا فلم يكن من الممكن أن يتغير وضعهم

---

(٤) نقلاً عن موسوعة ويكيبيديا، (٢٠١٢)، www.wikipedia.com.

(٥) مرسي، مصطفى عبد العزيز، (٢٠١٣) ثورتا مصر وتونس وتداعياتهما المحتملة عربياً وإقليمياً، نقلاً عن: http://freedompeace.tw.ma، ص ٢.

(٦) مرسي، مصطفى عبد العزيز، (٢٠١٣)، مرجع سابق، ص ٢.

* يعني الفقر هنا معناه الواسع أنه ليس فقراً أيضاً ومعيشياً فحسب، بل الفقر في القيم الذي يمتد إلى حق الشعوب في الحياة الكريمة والتمتع بالحد الأدنى لحقوق الإنسان.

(٧) مرسي، مصطفى عبد العزيز، (٢٠١٣)، مرجع سابق، ص ٢.

في الحياة ولم يكن لهم أبداً أية توقعات للتحسن نتيجة الضعف الاقتصادي الحاد". [٨] إن هذا التوصيف وهذه الحتمية غاب عنها أن هشاشة النظام وفساده أعطت قوة مضاعفة للثورة ضده فضلاً، على أن تناسى سوابق الانتفاضات الاجتماعية المصرية، وأقربها انتفاضة يناير في عام ١٩٧٧ التي أطلق علىها نظام السادات تضليلاً انتفاضة "الحرامية"، ومن سمع صيحات المتظاهرين في ميدان التحرير يصل إلى قناعة بأنه ليس الفقر والقهر العامل الوحيد في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وإنما التركيز أيضاً على معاني مفقودة مثل العزة والكرامة، وهي ما برزت في صيحاتهم عندما رددوا عبارات مثل "مصر حرة وصرنا أحرار" و"أرفع رأسك أنك مصري" وغيرها من الشعارات التي تعبر بشكل بليغ عن الأمل للحرية والكرامة والعزة[٩]، وأبدت جموع الشباب الثائر في مصر وتونس استعداداً واضحاً وشجاعاً للتضحية من أجل استرداد الحرية والكرامة التي نهبتها منها الأنظمة الحاكمة، فالشعوب العربية لا تثور من أجل الوضع الاقتصادي السيء فقط[١٠]، ولكنها ثارت ضد الإستهانة بها والتلاعب بمقدراتها وإهدار الكرامة[١١].

٤. **تصاعد القمع:** قامت الثورتان ضد نظامين قمعيين تسلطيين فقدا شرعيتهما السياسية لتغيبهما المقصود للقاعدة الشعبية، وقاما هذا النظامان على هرمية سلطوية استندت بشكل أساسي إلى دعم الأجهزة الأمنية التي استخدمت أقصى أنواع القمع والياته ضد المعارضين. ساهم احتكار السلطة في هذين البلدين باحتكاراً الثروة أيضاً لدى النخب الحاكمة وحاشيتهم، وأصبح الحكم فيهما يستند إلى مفهوم "الغنيمة"[١٢] ووفقاً له فإن الدولة بوصفها متاعاً يحق للحاكم التصرف به للإثراء الذاتي أو التوريث لمن يشاء، فهي علاقة تملك مطلق،[١٣] ولذا جرى العمل على تهميش المجتمع وتغييبه حتى يسود هذا المفهوم ويصبح مقبولاً، وذلك عن طريق توسيع رقعة الفساد لزيادة عدد المستفيدين من بقاء مثل هذه الأنظمة ومساندتها، حيث حاول بعض المتنفذين الفاسدين وأعوانهم إجهاض الثورة، باستخدام الجمال والجياد والسيوف ضد المتظاهرين في ميدان التحرير في مصر، لكنهم لم يتمكنوا من هزيمة الثورة بل على العكس زادوها قوةً وصلابة، جاءت الثورتان في

---

(٨) ذمصر وقضية الزعامة العربية من عصر محمد إلى عصر محمد على إلى عصر العولمة، وهو ترجمة لمؤلف "Aflandian, Egypt's pid for Arab leadership: Implications for U.S policy Gregory L. " ترجمة د. محمود متولي ود. زكي محمد عبد الله، مكتبة الأنجلو المصرية، ب.ت.

(٩) بشارة، عبد الله: (٢٠١١)، رجال السياسة، الخوف من المجهول، الوطن، الكويت، ٢٠١١/٢/٢١.

(١٠) مرسي، مصطفى عبد العزيز، (٢٠١٣)، مرجع سابق، ص ٣.

(١١) من حديث د. محي الدين عميمور لصحيفة الأهرام "شباب التحرير" يوم ٢٠١١/٣/٧.

(١٢) اليوسف، يوسف خليفة، (٢٠٠٨) عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي، بيروت، العدد ٣٥١، أيار/ مايو، ص ٧٠-٨٧.

(١٣) سلام، غسان، عن تونس: المستقبل العربي، (٢٠١١) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٨٤، فبراير، ص٦.

البلدين لتعلنا عن بدء الخروج الجماعي للشعبين من حالة السجن القهري السلطوي والقمعي طويل الأمد والأهم من ذلك كسر حاجز الخوف والصمت اللذان كانا سائدين طيلة عقود طويلة(١٤).

فيما يمكن تقسيم الاسباب التي أدت الى حدوث الثورات العربية منذ ٢٠١١ الى :

الأسباب السياسية: شكلت الأسباب السياسية أحد اهم العوامل في وقوع الثورات في دول الربيع العربي فعظم أنظمة هذه الدولة كانت نظمَ تسلطية استبدادية، فمن نظام صدام في العراق إلى نظام الأسد في سوريا وبن على في تونس ونظام معمر في ليبيا وهذه الأنظمة التسلطية الديكتاتورية تمسكت بالسلطة إلى حد الجنون وحاولت إلغاء جميع مظاهر التعددية السياسية وغيبت التداول السلمي للسلطة كما أنها غيبت أيضاً حرية التعبير و جعلت حرية الإعلام في خانة المحظورات. ومن هنا سأتطرق إلى الأوضاع السياسية في الدول العربية التي تخلصت من أنظمتها الاستبدادية في فترة الثورات العربية من خلال دراسة التعددية السياسية وتداول السلطة والمشاركة والحريات السياسية وحرية الصحافة والإعلام.

ساهمت مواضيع مثل الحريات بجميع أشكالها وأنواعها بالإضافة إلى حرية الصحافة والإعلام بالضغط على الشعوب العربية بشكل سلبي فقد أصبحت الصحف ووسائل الإعلام تحت تهديد الحكم السلطوي الواحد في المنطقة العربية، ومن يعارض هذا الحزب في كل من تونس ومصر إلى حدٍ ما وليبيا واليمن وسوريا فهو في عداد المسجونين، أو المبعدين إلى خارج الوطن.

مارست السلطات التابعة للأنظمة الحاكمة في هذه الدول مزيداً من الضغط على الحرية السياسية حتى لا تكون هناك قواعد شعبية معارضة تزداد كثرة يوماً بعد يوم، فيجب حسب وجهة نظرهم أن يكون الجميع تابع لهذا النظام مهما حصل من أمر، وكان هناك تبرير لكل حدث يجري وكأن الحاكم وأعوانه منزهين عن الخطأ، وهم دائماً على صواب. لم يكن الوضع السياسي سيئاً فقط بل إنه كان يزداد سوءاً يوماً بعد يوم. (١٥)

إن وضع الحريات في الدول العربية كان في حالة سيئة للغاية، خاصة في البلدان العربية التي حصلت فيها الثورات، فمثلاً قبل حدوث ثورة ١٧ شباط في عام ٢٠١١ في ليبيا كان هناك ألآف من المواطنين الليبيين قابعون في السجون بسبب آرائهم ومواقفهم السياسية المخالفة للنظام. والمجزرة التي جرت في سجن بوسليم في يوم ٢٩ حزيران من عام ١٩٩٦ عندما داهمت قوات خاصة السجناء، تعتبر إحدى أكبر المجازر الجماعية التي ارتكبها نظام معمر القذافي في ليبيا، حيث راح ضحيتها نحو ١٢٠٠ معتقل معظمهم من سجناء الرأي السياسي. وفي تقرير لها بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٧ أشارت منظمة العفو الدوليةعن أوضاع حقوق الإنسان وحرية الإعلام والرأي في ليبيا تعاني أشد المعاناة وتمثل ذلك في: عدم اتجاه النظام إلى إثبات حسن النوايا، وذلك من خلال العمل على إلغاء كافة القوانين والتشريعات المقيدة للحريات والمنتهكة للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية . بالإضافة إلى أنه لم يتم اتخاذ إجراءات شجاعة وحاسمة في سبيل

---

(١٤) مرسي، مصطفى عبد العزيز، (٢٠١٣)، مرجع سابق، ص ٤.

(١٥) علي، مهدي أبو بكر حمه،(٢٠١٢)، الشرق الأوسط والربيع العربي، الحوار المتمدن-العدد: ٣٦١٥، ص ٣-٥.

الإعلان عن الإفراج التام عن كافة السجناء السياسيين وسجناء الرأي، والأمر بوقف إجراءات أية محاكمات جارية الآن ضد جميع المتهمين بتهم سياسية أو فكرية غير متوافقة مع توجهات النظام وسياساته. وفي مجال الإعلام والصحافة وحرية الرأي والكلمة، لم يطرأ أي تحسن في هذا المجال، وذلك بإعطاء أكبر قدر من المساحات للحرية وإبداء الرأي والرأي الأخر، بأن تعطى الفرصة للإعلاميين ورجال الصحافة والفكر في الحصول على المعلومة الواثقة والبيانات الدقيقة عن كافة مجريات الأحداث في الداخل، وإعطاء أكبر قَدْرٍ من الحريات لانتشار الصحف والمجلات والدوريات دون قيود رقابية تكون حائلاً دون انتشار هذه المطبوعات. (١٦)

وحسب تقديرات منظمة العفو الدولية كان يقبع في السجون التونسية خلال حكم الرئيس بن على، حوالى ٢٠٠٠- ٣٠٠٠ سجين سياسي معظمهم من الإسلاميين، ويوجد أكثر من ٣٠٠٠ مواطن محروم من جواز السفر، فضلاً عن ٢٠٠٠٠ لاجيء سياسي يعيشون خارج الوطن . وفيما يخص الحالة التونسية فقد عبرت اللجنة المناهضة للتعذيب التابعة لهيئة الأمم المتحدة في نوفمبر من عام ١٩٩٨، في تقرير لها عن تونس، اهتمامها بشكل خاص جراء ممارسات التعذيب، والمعاملات القاسية والمهينة المرتكبة من قبل قوات الأمن ضد المعتقلين في السجون التونسية(١٧).

وقع المواطن التونسي تحت مجموعة من أدوات السيطرة عليه فمن قوات الأمن التي تزج في السجون المعارضين أو المخالفين للرأي إلى وزارة الداخلية التي تشرف على الإعلام، وهي التي تتدخل عبر الهاتف عادة للحث على الكتابة في موضوع ما، أو عدم كتابة مواضيع أخرى، ومثل تلك التدخلات بحق القائمين على الإعلام جعلتهم يكثرون من الاجتهاد في معرفة المواضيع المسموح بها، مما يعمق الرقابة الذاتية، كما أن الرقابة تمنع الصحف الأجنبية والعربية وتمزق منها الصفحات التي تتضمن مقالات نقدية ضد النظام. كما القوات النظامية قد مارست تشفير أغلب المواقع المعارضة حتى يبقى المواطن التونسي بعيداً عن المعلومات الحقيقية التي لم عرفها لما ظل صامتاً على ما يجري في بلده.(١٨)

---

(١٦) العرب تايمز، تقرير عن حقوق الإنسان في ليبيا، الأمانة العامة، صد في ٢٠٠٤/٧/٣٠، نقلاً عن: http://www.arabtimes.com/frontpage4/doc71.html

(١٧) نقلاً عن: http://media.iraqicp.com/2010-12-17-07-29-32/59--113-27-2011-.html :.

(١٨) الإندبندنت: (د. ت) ثورات الربيع العربي أثبتت فشل الاستراتيجيات الغربية تجاه الشرق الأوسط، انظر الى هذا الرابط : http://al-mashhad.com/Print/Articles.

تراجع معدلات التعددية السياسية وتداول السلطة في الوطن العربي:

لم تمارس الأنظمة الحاكمة في كل من مصر وتونس وليبيا عملية تداول السلطة منذ مجيئها للحكم سواء عن طريق انقلاب عسكري أو عن خلافة رئيس سابق كما حدث الأمر في مصر عندما ترأس البلاد حسني مبارك في عام ١٩٨١ بعد اغتيال الرئيس أنور السادات، وفي ليبيا عندما وصل العقيد معمر القذافي إلى الحكم إثر انقلابه على الملك أدريس الأول السنوسي في عام ١٩٦٩، وكذلك في تونس عندما تولى زين العابدين بن على السلطة في انقلاب غير دموي على الرئيس حبيب بورقيبة فى نوفمبر من عام ١٩٨٧، كان كل هؤلاء القادة يتمسكون بالحكم بقوة ولم تكن المعارضة الموجودة في هذه البلاد حقيقية كما أن الأحزاب السياسية التي كانت موجودة في هذه البلاد –باستثناء مصر- كانت تقع تحت نفوذ وسيطرة رئيس البلاد وأعوانه. وفي ليبيا التي كانت تشكل حالة خاصة لم يكن هناك أي حزب سياسي سواء في السلطة أو في المعارضة والعقيد القذافي لديه قول مشهور بصدد الحزب السياسي الذي يقول "من تحزب خان ."[١٩]

وفي تونس فقد أعطيت الرخص لسبعة أحزاب سياسية باسم المعارضة ولكن في الحقيقة ليس لهم دور مؤثر في المعارضة وهذه الأحزاب لا تملك بالفعل برامج سياسية واقتصادية وثقافية متماسكة، تعبر بها عن استقلال ذاتها. وقد لمس الرأي العام لدى عامة الشعب التونسي أن الحرية والديمقراطية ليستا مادة النضال لأحزاب المعارضة التونسية، لأن هذه الأخيرة مندمجة في السلطة، وتفكر معظم الأحيان بالمشاركة في السلطة و الوصول إلى بعض المناصب الحكومية الثانوية، من موقف الطرف الضعيف أولاً، وبواسطة اتفاق مع حكم الرئيس بن على، الذي "يتنازل" بموجبه عن بعض مقاعد البرلمان لمصلحة مرشحي المعارضة، ثانياً. ولم تكن هذه المعارضة تفكر بخوض المعارك السياسية من أجل صون حقوق المواطنين، والشعب عامة في المشاركة السياسية". ففي الأنتخابات الرئاسية التي جرت عام ١٩٩٤، كان الدستور التونسي يشترط في المرشح للرئاسة أن يكون مزكى من قبل ٣٠ نائباً في البرلمان أو رئاسة البلدية.. والمعلوم أن كل أعضاء البرلمان ورؤساء البلديات، هم من أعضاء في الحزب الحاكم، مما يجعل الترشيح لهذا المنصب من الخارج مستحيلاً. فأنفرد الرئيس بن على بالترشيح لرئاسة الجمهورية، وحصل على نسبة ٩٩,٩١% من أصوات الناخبين. [٢٠]

أما الدستور المصري فقد نص في (المادة:٧٦) على:"ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر. ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشيح مائتان وخمسون عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسى الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات، على ألا يقل عدد المؤيدين عن خمسة وستين من أعضاء مجلس الشعب وخمسة وعشرين من أعضاء مجلس

([١٩])علي، مهدي ابوبكر حمة، (٢٠١٢)، الشرق الأوسط والربيع العربي: آفاق و مستقبل، الحوار المتمدن-العدد: ٣٦١٥، ص ٣-٦.

([٢٠]) على، مهدي ابوبكر حمة، مرجع سابق، ص١٣.

الشورى ، وعشرة أعضاء من كل مجلس شعبى محلى للمحافظة من أربع عشرة محافظة على الأقل، الخ...". [٢١]

ووفقاً لهذه المادة لن يتمكن أي شخص من ترشيح نفسه للمنافسة على منصب رئيس الجمهورية سوى حسني مبارك أو أحد أعضاء حزبه، لأنه ليس بالمقدور من أي شخص خارج الحزب الوطني الحاكم أن يحصل على تأييد الترشيح من مائتان وخمسون عضواُ من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات، وعلى الرغم من عراقة بعض الأحزاب السياسية في مصر مقارنة مع بقية الأحزاب في الوطن العربي، فإن التعددية السياسية والمشاركة السياسية لهذه الأحزاب كانت في حال سيئة بطبيعة الحال بسبب سطوة النظام الحاكم علىها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، لم تحصل المعارضة والمستقلون في الإنتخابات التشريعية لعام ٢٠١٠ من مجموع ٥١٨ مقعد على أكثر من ٣٠ مقعداً، كما أن المرشحين المحسوبين على الإخوان المسلمين حصلوا على مقعد واحد فقط.

يتضح جلياً في الحالة المصرية تمسك الحزب الواحد بمقالىد الحكم منذ تولي حسني مبارك الرئاسة عام ١٩٨٠م، ومنذ ذلك التاريخ جرت في مصر سبعة انتخابات وكانت نتائجها جميعاُ تصب في صالح الحزب الحاكم. فقد استكملت المجالس التشريعية لأعوام١٩٩٠ و١٩٩٥ و٢٠٠٠ و٢٠٠٥ مدتها كاملة بينما تم حل مجلس١٩٨٤ و١٩٨٧ بناء على حكم من المحكمة الدستورية العليا. وأنكى من ذلك فإن الجميع الأحزاب السياسية في عهد مبارك كانوا مراقبون بشكل منتظم من قبل الأجهزة الأمنية، وأصبح الحزب كله يدار بمعرفة الأمن (أمن الدولة والأمن القومي).

طبعاً ساهمت هذه الحالة في احتقان الشارع المصري تدريجياً ضد النظام الحاكم وحزبه الواحد، هذا الاحتقان الذي ظهرت بوادر عديدة له بين الحين والآخر إلا أنه لم يشتد ليصل إلى مرحلة التظاهر المتكرر إلا بعد اندلاع الثورة في تونس، حيث تحمست الجماهير المصرية كثيراً نتيجة الأحداث التي جرت في تونس ونزلت هي بدورها إلى الشارع لتطالب بالحرية والديمقراطية والعدالة.

تزايد دور وسائل الاعلام والمثقفين:

تبرز الحاجة إلى دور فاعل ومؤثر للمثقف في وقت الثورة أكثر مما هي علىه في الوضع الطبيعي، حيث أن المثقفين وبصفتهم منفتحين ذهنياً وبصورة أكبر عن السواد الأعظم للناس وأكثر علماً ومعرفة يجب علىهم القيام بدور مهم في مساندة الثورة التي تطالب بالحقوق الشعبية الضائعة أو المسلوبة من قبل الأنظمة الحاكمة، وفي حالة الثورة في كل من مصر وتونس فقد برز غياب واضح لأغلب النخب المثقفة -وليس كلهم- عن المشاركة بدور واضح وحيوي في هاتين الثورتين، فهذه النخب لم تلتحق بصفوف المحتجين والمتظاهرين بل إنها على العكس من ذلك التحقت بالسلطة ومؤسساتها، فحولت دور المثقف وإبداعه إلى سلعة وتجارة، ومن هنا جاء ثناء بعض هذه النخب الشديد على شباب الثورة وما قدموه من تضحيات تعبيراً ربما عن لوم الذات لتقاعسهم عن القيام بدورهم المأمول فيه، ولكن هذا الحديث لا ينطبق على كل المثقفين،

---

(٢١) تقرير الامم المتحدة: العالم العربي الاول في التخلف،نقلاً عن: .http://www.ahewar.org :

فقد وجدنا أن شرائح من هؤلاء المثقفين لعبوا دوراً وطنياً مشرفاً وحرضوا بكتاباتهم على استمرار الثورة وبقاءها حتى تحقيق الأهداف المنشودة، ودفعوا ثمناً باهضاً جراء ذلك، وأثمرت جهودهم في إعادة الوعي للشباب وتزايد احساسهم بالظلم والفساد والحاجة الملحة للتغيير. [٢٢]

المفارقة في الثورتين وغيرها من الثورات العربية أن كل هذه الثورات لعب الشعب الدور الأساسي والمحرك فيها وهو من بادر الى إسقاط الأنظمة التسلطية فيها، والتظاهر والاعتصام والاحتجاج، وكانت عامة الناس تتقدَّم على المثقفين[٢٣]. قام الشعب في كلا البلدين مكان المثقفين، وجعلهم يمشوا وراءه، علماً أنّه كان من المفترض أن يبادر المثقفين الى انتقاد أنظمتهم وتقديم برامج جديدة خلال الثورة وقبلها، خصوصاً أنّ نظرة المثقف للأمور وعواقبها أكثر وضوحاً من غيره، كما أنّ نظرته للأمور تختلف عن نظرة الإنسان العادي. كان على المثقفين أن يبدؤوا عملهم باكراً، وأن يفتحوا نقاشاً واسعاً في صحف ومجلات مختصة، وأن لا يرضخوا للرقابة المفروضة علىهم من قبل الأنظمة، فمن غير المثقفين قادرٌ على التعبير عن الحرية والمساواة وإبراز حقوق الإنسان، وما له من واجبات وما عليه. فالمثقفون المنفيون مثلاً من بلدانهم الى بلدان غربية، لم يلعبوا دوراً كبيراً في شرح الثورات في وسائل الإعلام الغربية، وطغى الحضور السياسي على المشهد. كثير من عامة الناس كانوا ينتظرون دوراً فعلاً ومؤثراً من المثقف، أو دوراً تعبوياً وتحريضياً يتجاوز فعل التأمُّل والعقلانية وإنتاج الأفكار، وهي الأدوار التي كان يقوم بها المثقفون التقليديون. والغريب أنّ عدداً كبيراً من المثقفين في مصر وتونس مثلاً، كان موقفهم ضبابياً من الثورة الى أن سقط الرئيسين زين العابدين بن على وحسني مبارك، فتحرَّروا من القيود ونزلوا الى الشارع مباركين. [٢٤]

الأسباب الخارجية

بجانب الأسباب والعوامل الداخلية التي أدت إلى قيام الثورات العربية هنالك عوامل مؤثرة خارج حدود الدول التي قامت بها الثورات ، وهذه العوامل الخارجية لها دور لا يمكن إغفاله بصورة عامة في إحداث التغيير في الشرق الأوسط ، ولكنها لا يظهر لها تاثير فعال في حال الربيع العربي في البلدان العربية .

وحول مدى تأثير العوامل والأسباب الخارجية هنالك أتجاهان :

(١) إتجاه يرى ان الثورات العربية والاحتجاجات هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي، ويذهب أنصار هذا الأتجاه إلى أبعد من ذلك ويعتقدون بأن الغرب وخاصة الولايات المتحدة ليست سعيدة بالثورات العربية وإنما يتم التعامل معها كامر واقع .

---

(٢٢) مرسي، مصطفى عبد العزيز، (٢٠١١)، ثورتا مصر وتونس وتداعياتهما المحتملة عربياً وإقليميا، مجلة شؤون عربية، العدد ١٤٥، ص١٧-٢١.

(٢٣) دور، محمد غندور، المثقف في الثورات العربية، ٢٠١١/٤/٥، أنباء موسكو، نقلاً عن: http://anbamoscow.com/aworld، ص١.

(٢٤) دور، محمد غندور، المثقف في الثورات العربية، المرجع سابق.

(٢) إتجاه يرى دور العامل الخارجي له قوة مؤثرة في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه، ويعتقد أصحاب هذا الأتجاه إستناداً إلى وثائق سرية كشفها موقع "ويكليكس" أن الولايات المتحدة دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديموقراطية في مصر، والبعض يرى أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان له دور فاعل بما حدث في العالم العربي لأن هذه الوثائق كشفت امور سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم وعن حجم الفساد الموجود في هذه الدول . [٢٥]

وفي اتجاه اخر اشار البعض الى ان التصريحات الرسمية في الولاية الثانية للرئيس الاميركي جورج بوش تحمل في مضامينها تحولات جديدة على صعيد احداث التغيير الديمقراطي والإصلاح السياسي في الشرق الاوسط، تحولات تجعل من رياح التغيير محملة بالعديد من الاحتمالات والانعكاسات على مستقبل دول المنطقة وأنظمتها بعد ان تأكد ان هنالك تقديما لخيار نشر الديمقراطية على خيار ضمان الاستقرار في المنطقة وتفاعلاتها.

ولعل ما يبرز من بين هذه التحولات توجهان أساسيان، التوجه الاول تمثل في الاقتراب الاميركي من اوروبا على قاعدة التقاء "الدول والشعوب الديمقراطية" التي تلتقي في رؤيتها للفضاء الديمقراطي وفي اهتمامها في نشر الديمقراطية وفي الاتفاق النسبي حول ضرورة ان يبدأ التغيير الديمقراطي من الداخل. ورغم ان هذا الاقتراب قد يفسر ظاهريا عن انه تراجع عن لغة فرض الاصلاح والتغيير الديمقراطي في الشرق الاوسط من الخارج، إلا أنه سيؤكد على المضي في احداث التغيير الديمقراطي وإبراز توحد «العالم الديمقراطي» وإصراره على نشر الديمقراطية، وتقليل مساحة المناورة والحركة امام كافة الدول المستهدفة او المترددة في اتخاذ خطوات باتجاه الديمقراطية والتأكيد للمعارضة والأنظمة والشعوب ان التغيير قادم لا محالة. [٢٦]

ودعمها من الخارج وصولا لقيام او دعم تيارات داخلية ت اما التوجه الثاني، فقد تجاوز حالة ابراز توحد اوروبا وأميركا حول نشر الديمقراطية الى توجه راديكالي جديد لا يراعي فكرة الخصوصيات او مخاطبة الانظمة الرسمية والضغط علىها وحثها على تبني خطوات ديمقراطية الى مخاطبة اطياف المعارضة والاعتماد على تحركها من الداخل عمل على احداث التغيير الديمقراطي الذي قد يصل في بعض الاحيان الى تهديد قدرة بعض الانظمة على الاستمرار وقدرة بعض الدول على حفظ استقرارها. [٢٧]

ورغم ما يثيره هذا التوجه من تساؤلات حول شكل المعارضة التي ستتحرك تحت تأثير هذا الدعم وهذا التوجه وماهيتها ومدى تعبيرها عن توجهات شعوبها، فان من شأن هذا التوجه ان يشكل اكثر من اداة

([٢٥]) موسى، ريم محمد، (٢٠١٣) ثورات الربيع العربي ومستقبل التغيير السياسي مؤتمر فلادلفيا السابع عشر – ثقافة التغيير كلية الأداب والفنون - جامعة فلادلفيا، الاردن.

([٢٦]) تليلان، اسامة، (٢٠٠٥)، ما وراء رياح التغيير في الشرق الاوسط، صحيفة الراي الاردنية، ٢٠٠٥/٤/١٩ http://www.alrai.com/article/29243.html، ص١-٥.

([٢٧]) تليلان، اسامة، المرجع السابق، ص٥.

ضغط مؤثرة ومفاجئة قد تضطر معها العديد من الانظمة الى قبول تحركات المعارضة وشروطها بالجملة الى الرهان على مدى قدرة صمود بنية الدولة والحفاظ على تماسكها امام وطأة التغيرات القادمة. [٢٨]

المطلب الثاني: سمات وخصائص الثورات العربية في عام ٢٠١١

من أهم ما تميزت به الثورات العربية التي انطلقت عام ٢٠١١ ما يلي :

- **ثورات شعبية:** أنطلقت بإرادة شعبية تطالب بالاصلاح والتغيير، مما ساهم في زيادة قدرتها في النجاح وجعل من الصعب على الأجهزة الأمنية احتواءهما أو وذلك بسبب كثرة هذه القيادات وتوزعها في مناطق مختلفة من البلاد، ساهمت وسائل الاتصال الحديثة والثورة الرقمية بشكل رئيسي في تحريك الجماهير وتوحيد مطالب الجماهير[٢٩].
- **ثورات وطنية** كان هدفها الرئيسي الاصلاح الداخلي فلم تظهر بشكل مؤثر في هذه الشعارات ما يخص القضية الفلسطينية أو القضايا العربية[٣٠].
- **خروج المشاركة السياسة من الأطر التقليدية أو الرسمية إلى أطر غير رسمية،** والاعتماد المتزايد على الفعل الاحتجاجي والعمل السياسي المباشر كبديل عن المشاركة المؤسسية.
- ركزت الحركات الاحتجاجية على الأهداف المشتركة وقد نجح الشباب في تجاوز العديد من القيود التي فرضتها الدولة والنخبة السياسية على العمل السياسي في أوساط الطلاب والشباب[٣١].
- **القوات المسلحة**: لعب الجيش دور مهم في نجاح الثورة المصرية والتونسية حيث قبلت الجماهير المصرية والتونسية بالجيش الوطني حكماً وحارساً على ثورتيهما في المرحلة الإنتقالية،[٣٢]، ساهمت القوات المسلحة في كل من مصر وتونس وباعتبارها المؤسسة المؤهلة من بين منظمات المجتمع في المرحلة الانتقالية في ضبط مسار عملية التحول الديمقراطي في تلك الدول وحمايتها من الانحراف أو الوقوع في أسر مخططات فئوية[٣٣].
- منحت الثورات العربية في ٢٠١١ فرصة لتزايد تأثير حركات الاسلام السياسي في المجتمعات العربية وهو ما ساهم في وصول حركة النهضة في تونس، وحركة الإخوان في مصر عبر حزب الحرية والعدالة،

---

(٢٨) تليلان، اسامة، المرجع السابق، ص٥.

(٢٩) عبد السلام، رفيق،(٢٠١١)، تأملات من وحي التجربة التونسية، الشرق الأوسط، ٢٠١١/٢/١٧.

(٣٠) تعقيب معن بشور في الحلقة النقاشية التي نظمتها مركز دراسات مركز دراسات الوطن العربي، بيروت، ٢٠١١/٢/٢١، بعنوان: مصر...إلى أين؟ ص١٣١.

(٣١) شحاتة، دينا، (د. ت)، الحركات الشبابية وثورة ٢٥ يناير، كراسات استراتيجية، العدد ٢١٨ ، ص٢٠.

(٣٢) مرسي، مصطفى عبد العزيز، (٢٠١٣)، مرجع سابق، ص ٥.

(٣٣) القوات المسلحة أثبتت قدرتها على حماية التحول الديموقراطى، ٢٠١٢/١٢/٢٤، نقلاً عن: http://www.youm7.com/، ص ١.

ينجحان في الحصول على أعلى الاصوات في الانتخابات التي أعقبت الثورتين الا أن الاخوان في مصر فشلوا في إدارة الدولة مما أدى الى عزل الرئيس محمد مرسي في مصر. [٣٤]

المبحث الثاني: تأثير الثورات على الثقافة السياسية وتوجهات السياسة الخارجية في الدول العربية

يتناول هذا المبحث أثر الثورات العربية على الثقافة السياسية العربية كمكون اساسي من المكونات التي تأثرت واثرت في الثورات العربية فقد دخلت مفاهيم ومصطلحات جديدة على الثقافة السياسية العربية ولهذا، بات من الطبيعي البحث في تأثير الربيع العربي على الثقافة السياسية، لأن تلك الثقافة لم تعد كما كانت من قبل. وبقدر تأثر الثقافة السياسية العربية بالثورات العربية أو تأثيرها فان توجه السياسة الخارجية سيتأثربمجمل هذه التغيرات. وعلى ذلك سيتناول هذا المبحث اثر الثورات العربية على الثقافة السياسية وعلى توجهات السياسة الخارجية للدول العربية، من خلال المطالب التالية:

- **المطلب الاول** : الثورات والثقافة السياسية .
- **المطلب الثاني**: الثورات وتوجه السياسات الخارجية العربية.
- **المطلب الثالث**: الثورات العربية والتحولات في دول الجوار الاقليمي .

المطلب الاول : الثورات والثقافة السياسية

يمكن تعريف الثقافة السياسة بأنها"مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التى يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي". ولذا فإن الثقافة السياسية كما يشير الموند عبارة عن أنماط من التوجه والتكيف تجاه النشاط والعمل السياسي في أي مجتمع من المجتمعات. [٣٥]

وبذلك تحتوي الثقافة السياسية على أربعة مكونات أساسية: أولها: المعارف والمعلومات المتداولة لدي شعب أو جماعة، وثانيها: القيم والعادات والتقالد السائدة، وثالثها: الاتجاهات أو مدي القبول والرفض، والمكون الرابع، والذي يظهر لنا من خلال السلوكيات والممارسات السياسية لدي مجتمع أو جماعة بعينها، وقد أثرت مجموعة عوامل على الثقافة السياسية للمواطن العربي فقد أتاحت ثورة الانترنت الامكانية للشباب العربي للتواصل عبر شبكة الانترنت وتبادل العلومات حول الاوضاع السياسية السائدة، وتشيكل وعي سياسي عام حول ضرورة التغيير والاصلاح في الوطن العربي. [٣٦]

([٣٤]) الجورشي، صلاح الدين، (٢٠١٢)، :حركة النهضة التونسية في قلب الاعصار.موقع الديمقراطية.

Gabriel A. Almond and Sidney Verda, The Civic Culture, Princeton University Press,1963([٣٥])

([٣٦]) العدوي، محمد احمد، (٢٠١١)، تداعيات الثورة على الثقافة السياسية في المجتمعات العربية الديمقراطية، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=478666

- **الاختلافات الثقافية بين الفئة الحاكمة والمجتمع** وخصوصاً فئة الشباب والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني الى المطالبة بالانفتاح على الديمقراطية وتغييرقواعد اللعبة السياسية ، والتحول لمواجهة النظام الحاكم في الشارع.

- **المشاركة الإيجابية:** أدى تنامي المشاركة السياسية عبر الوسائل الالكترونية الى تحريك الجماهير للمطالبة بالتغيير والاصلاح في مختلف نواحي الحياة وخصوصاً الاقتصادية والسياسية .

- **مشاركة المرأة:** تزايد مشاركة المرأة في الثورات والمظاهرات حيث كان لها دور مهم في نجاح الثورات العربية . [٣٧]

- **القدرة على الاتصال والتنظيم:** بينت الثورات العربية أن جانباً كبيراً من العفوية في التنظيم قلل من تأثيره السلبي في أثناء الثورة مثل الاتفاق على الأهداف العامة، وانتشار وسائل الإعلام ومتابعتها للأحداث، وكذلك ممارسات وردود أفعال النظام ذاته، كما أبانت الثورة العدد الهائل من المجموعات الفرعية المشاركة في حشود ثورة الشباب رغم تباين اختلافاتها الأيديولوجية وتوجهاتها وقواعد الحركة المنظمة لبعض الجماعات، إلا أن وجود شعارات تمثل مطالب عامة للمصريين تغلب على أوجه القصور السابقة، وبالفعل نجحت ثورة الخامس والعشرين من يناير رغم عدم وجود قيادة منظمة لها.

أدى الإفراط في استخدام القوة من جانب النخب الحاكمة في ليبيا والىمن، وكذلك بعض النظم في البحرين، والكويت، وسلطنة عمان الى نمو وعي عام بضرورة الإلحاح في مطالب الإصلاح في تلك البلدان حتي يتسني تغيير توجهات وسياسات النخب الحاكمة أسوة بالتجربة المصرية- والتي كان النظام الحاكم فيها يتسم بقدرة على الهيمنة على مؤسسات الدولة وحركات المجتمع تعد مرتفعة للغاية مقارنة ببقية الدول العربية - وهو ما أكده تراجع تلك النظم، واعتذارها عن استخدام القوة حتي لا ينفجر الوضع من خلال مواجهات عنيفة مع النظام الحاكم ومحاولة إسقاطه بالقوة كما حدث في ليبيا أو تزداد المظاهرات وتتحول الى ثورة كما حدث في مصر وتونس. أو من خلال توزيع منح على المواطنين كما حدث في السعودية والكويت، وخلق فرص عمل كما في عمان وغيرها من الدول، أو البدء في إصلاحات سياسية كما في الأردن والبحرين وعمان والىمن. سيؤدي هذا الى بدء عمليات إصلاح في النظم السياسية في تلك الدول والخروج من حالة الركود والثبات والحفاظ على الوضع القائم فيها، وهو ما يدعم الحراك السياسي فيها، والتحولات في الثقافة السياسية لمواطنيها من ثقافة تقليدية قبلية محافظة تهتم فقط بالرفاه الاجتماعي والاقتصادي الى أخري تسعى نحو الحداثة والتنمية الشاملة. [١]

أن الثورات العربية قد ساهمت في بناء ثقافة سياسية تعزز الديمقراطية، كما قدمت مطالب تسهم في إيجاد نظام سياسي ديمقراطي مثل صياغة دستور ديمقراطي، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وعادلة، وحماية

---

(٣٧) العدوي، محمد احمد ، المرجع السابق.

(١) Dajvad Salehi Asphani , Human Development in The Middle East and North Africa , Human Development Report Research paper, 26/2010.

الحريات وحقوق الإنسان المختلفة. كما اسهمت الثورات في تعزيز القواسم المشتركة في الثقافة العربية بين المواطنين العرب فقد تعلقت الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج بما يحدث في الدول التي قامت بها الثورات الشعبية، ووقفت إلى جانبها متمنية انتصارها وأن تنتقل إلى أقطارها. وأحيت الأمل من جديد بالمصير العربي المشترك لنهوض الأمة العربية،التي وجدت أن عدوها واحد وهو الأنظمة القمعية التي وقفت في وجه تحقيق مشروعها الوطني .

واصبح الشعار الذي رفعته الجماهير العربية" الشعب يريد" بمثابة النشيد الوطني الجديد الذي تغنت به تلك الجماهير وأسقطت الأنظمة العربية المستبدة. ووحدت الثورات الشعبية العرب من المحيط إلى الخليج، تحت مطالب وشعارات واحدة ضد الاستبداد والظلم والتجزئة التي فرضت عليها من قبل الأنظمة. وساهمت الثورات الشعبية في إعادة ولادة الأمة العربية من جديد، خلف مطالب وطنية وقومية واحدة. بعد أن أزيلت التناقضات بين المصالح الوطنية والمصالح القومية، وهو ما فرضته الأنظمة على شعوبها من ثقافة سادت سنوات طويلة عبر وسائل إعلامها الرسمية. ومثلت الثورات العربية نوعا جديدا من الفكر السياسي العربي المؤمن بالديمقراطية والتعددية. وفضح الربيع العربي النظام الرسمي العربي وأثبت أنه فاسد وجاهل يختبئ وراء أجهزتة الأمنية لحمايته.

كما عزز الربيع العربي، ثقافة نهج المقاومة الشعبية السلمية ضد الأنظمة مما يجعلنا نقول أن الثقافة السياسية العربية بعد الربيع العربي لم تعد كما كانت من قبل، بدخول مفاهيم ومصطلحات جديدة عليها، كانت الأنظمة السياسية التي سقطت ، تعتبرها من المحرمات التي على المواطن العربي أن لا يستعملها. (٢)

(٢) زرّق، رائف، (٢٠١١) حجر كبير في مياه آسنة، مجلة الدراسات الفلسطّنة، بيروت، العدد ٨٨، ص ٣٩.

المطلب الثاني: الثورات وتوجه السياسات الخارجية العربية

يمكن تحديد عدد من عناصر الانتفاضات العربية المتعلقة بالسياسة الخارجية : [٣٨]

١ـ ثورات ذات أجندات داخلية : ركزت هذه الانتفاضات بشكل رئيسي على قضايا التحرر والإصلاح الداخليين، وليس على قضايا السياسة الخارجية . وعلى عكس انتفاضات وانقلابات العامين ١٨٨٢ و ١٩١٩، وأحداث حقبة الخمسينيات والستينيات، وصولاً إلى الثورة الإيرانية العام ١٩٧٩، ركزت انتفاضات ٢٠١١ على الشأن الداخلي، لا الخارجي . وهذا عنى أن نجاح الانتفاضات لن يسفر بالضرورة عن تغيير فوري في السياسية الخارجية للدول المعينة، كما لن تكون الحكومات الجديدة المنتخبة عرضة لضغوط قوية للقيام بتحولات فورية وواسعة النطاق في السياسة الخارجية . ومع ذلك، ثمة هنا تغير نسبي يتمثل في أن هذه الانتفاضات عززت المشاعر الوطنية والإحساس بالتمكين الوطني . وهنا يعني أن السياسة الخارجية، في حيث أنها قد لا تشهد تبدلات درامية، إلا أنها ستضطر إلى أن تأخذ بعين الاعتبار، وبشكل مزايد، المصالح والمواقف الوطنية، وأن تقاوم بشكل أقوى الضغوطات والمطالب الخارجية . وهذا أمر واضح في حالة مصر، مثلا، حيث أن القاهرة بدأت بالفعل في اتخاذ مواقف أكثر تشدداً تجاه إسرائيل، كما باشرت إعادة النظر في اتفاقية الغاز منها . وهذا يعني، عملياً، أن السياسة الخارجية لبلدان الانتفاضات قد تشبه إلى حد ما، نموذج السياسة الخارجية التركية من حيث تمتعها بعلاقات طيبة مع الغرب وقوى دولية وإقليمية أخرى، لكن مع وجود عنصر وطني قوي في هذه السياسة . [٣٩]

٢ـ لا توجد تغيرات جذرية في العلاقات العربية الإقليمية والدولية: لم يطرأ تغير رئيسي على أنماط التحالفات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط . وهذا يعود جزئياً إلى حقيقة أن النظام العالمي الجديد لا يوفر للدول التي تمر في مراحل انتقالية بدائل حقيقية في السياسية الخارجية، وذلك على عكس ما كان يجري خلال الحرب الباردة، حيث كان في وسع أية حكومة أن تختار بين الانضمام إلى أي من البديلين العالميين : الكتلة الغربية، أو الكتلة الشرقية اللتين كانت لكل منهما مجموعتها التامة من العلاقات والمزايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية . لكن في عالم اليوم، ليس هناك سوى نظام عالمي واحد (حتى ولو أنه متعدد الأقطاب)، حيث تستطيع الدول أن تختار بين أن تلعب أدواراً مختلفة، ولكن من داخل النظام، أو أن تنسحب منها كلياً. روسيا والصين والهند والبرازيل وقوى صامدة أخرى، كلها جزء من هذا النظام العالمي، ولا توجد سوى حفنة من البلدان، مثل كوبا وكوريا الشمالية، إلى حد ما إيران، تحاول الحفاظ على البقاء خارجه . في مجال الأمن، لا توفر روسيا والصين بديلاً أمنياً، كما كانتا تفعلان إبان الحرب الباردة، وفي المجال الاقتصادي، لدى كل من مصدري مستوردي النفط مصلحة في أن يكون لهم أوسع مروحة من العلاقات الإقليمية والدولية الممكنة . إن البلد الوحيد الذي قد يتسبب سقوط نظامه إلى تحول فعلى في خريطة العلاقات الدولية والإقليمية في المنطقة هو سورية . فإذا سقط نظام الأسد واستبدل بنظام جديد بأغلبية سنية،

---

(٣٨) المدني، توفيق، وآخرون،(٢٠١٢)، الربيع العربي ... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مركز الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(٦٣)، تحرير عبدالإله بلقزيز، بيروت / لبنان.

(٣٩) سالم، بول، (٢٠١٢)، مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة، مجلة المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية) ، ص ١٤٣ـ١٦٤.

ستنتقل سورية من بلد حليف لإيران وحزب الله إلى بلد متقارب من تركيا ومجلس التعاون الخليجي ودول الغرب؛ وسيسبب ذلك، إذا حصل أكبر تبدل في خريطة علاقات وموازين المنطقة منذ اجتياح القوات الأمريكية وحلفائها للعراق .

٣- تعزيز النفوذ الذاتي العربي : تمثل الانتفاضات العربية، بمعنى ما نقطة قوة مكتسبة للوطن العربي، وخسارة صافية لنفوذ قوى الخارجية . ففي البلدان التي تصبح أكثر ديمقراطية، يضطر القادة إلى أن يستجيبوا بشكل متزايد لرغبات ومصالح شعوبهم . وهذا يعني أنهم سيكونون اقل انصياعاً للتداعيات الخارجية . ونذكر هنا أنه حين تقلصت قاعدة سلطة النظام المصري في الداخل، بات أكثر اعتماداً على الدعم الخارجي . وهكذا، بات الرئيس مبارك أكثر اعتماداً – إذا أكثر استجابة – للمطالب الخارجية، سواء جاءت من واشنطن أو تل أبيب أو مجلس التعاون الخليجي . في المقابل، أي رئيس أو قيادة مصرية جديدة يتمتعان بتفويض ديمقراطي واضح، سيكونان أمام ديناميكيات سياسية مختلفة للغاية، إذ أن ولايتهما ستكون مرتبطة بإعادة الانتخاب، وبالتالى سيكون علىهما التجاوب أولاً وقبل كل شيء، مع الرأي العام الوطني، كما قد يكونان مجبرين وقادرين على مقاومة الضغوطات الخارجية بشكل أكثر فعالىة . وبالمثل، أي نظام سوري له قاعدة محلية ضيقة للغاية سيكون أكثر اعتماداً وانصياعاً للنفوذ والتلاعب الخارجي؛ الإيراني مثلاً . لكن في نظام سياسي في حقبة ما بعد الأسد، أي حكومة أو رئيس يتمتعان بقاعدة شعبية واسعة، ويواجهان تحدي إعادة الانتخاب، سيواجهان ديناميكيات سياسية جد مختلفة . وبهذا المعنى، فإن الانتفاضات العربية هي عملياً نقطة قوة مكتسبة للوطن العربي وتراجع نسبي للنفوذ الخارجي .

٤- التحول في عملية صنع القرار : غيرت الانتفاضات العربية عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية . فقبيل العام ٢٠١١ كانت السياسات الخارجية في الدول العربية ترسم بشكل حصري من فوق، وعادة من لدن الرئيس أو الملك، بالتشاور ربما مع المستشارين الرئيسيين في السياسة الخارجية وأجهزة الاستخبارات والجيش والقطاع الاقتصادي . وتبعاً لذلك، لم تكن السياسة الخارجية خاضعة لتفاوض سياسي فعلى او دقيق من جانب الرأي العام الذي كان يعرف بها فقط حين تنشر من خلال بيانات رسمية أو في الإعلام الرسمي، لكن في البلدان التي تنتقل إلى الديمقراطية، ستخضع عملية صنع السياسة الخارجية للنقاشات والمفاوضات السياسية نفسها التي تخضع لها السياسات الأخرى – الاقتصادية والاجتماعية والتنموية .... الخ . وهذا سيجعل من الأصعب على القوى الخارجية أن تفرض شروطها على القادة . كما أنه يعني أن السياسة الخارجية للدول العربية الجديدة ديمقراطياً يجب أن تبنى أيضاً على أساس قاعدة اجتماعية – سياسية وأخلاقية أوسع . لم يعد بإمكان السياسة الخارجية أن تكون وليدة صفقات الغرف المغلقة، بل يجب التفاوض حولها في مناخ من النقاشات السياسية العامة المفتوحة، سواء في البرلمان أو أمام الرأي العام . لكن وبما أن الرأي العام لم يبلور بعد بدائل قوية في السياسة الخارجية من الوضع القائم سابقاً، فأن التغيير في مجال عملية صنع القرار قد يكون تأثيره بطيئاً في إنتاج تغييرات في مضمون السياسة الخارجية .

٥- صعود الإسلاميين : ثمة ظاهرة خامسة أنتجتها الانتفاضات العربية، وهي صعود أحزاب الإسلام السياسي – أساساً جماعة الأخوان المسلمين، ولكن أيضاً، وإلى درجة أقل، جماعات السلفيين – بوصفهم المستفيد الأكبر من عملية الانفتاح الديمقراطي والانتخابي . وعلى عكس لحظات الانتفاضات أو

اللقطات الإسلامية السابقة – الثورة الإسلامية في إيران العام ١٩٧٩ مثلاً، صعود حزب الله وحماس؛ أو صعود طالبان في افغانستان أو بروز تنظيم القاعدة فإن الإخوان المسلمين، وحتى معظم السلفيين الذين انخرطوا في انتخابات ما بعد ثورات الربيع العربي، لا يحملون أجندة سياسية خارجية متشددة .

وهذه الحركات عموماً لا تتطلع إلى إيران أو إلى طالبان أو إلى القاعدة كمصدر إلهام او دعم . إن جماعة الأخوان ترنو ببصرها، بدلاً من ذلك، نحو تركيا إلى نحو نماذج محافظة ناجحة أخرى في مالنزيا أو إندونيسيا كمصدر إلهام، كما تتطلع أيضاً إلى مجلس التعاون الخليجي كمصدر للدعم السياسي والاقتصادي . ثم إن السلفيين لديهم رؤية وهابية قوية، ويقيمون وشائج وثيقة مع مجلس التعاون الخليجي . وعلى الرغم من آراء السلفيين المتشددة حيال المجتمع والثقافة، إلا أن غالبيتهم قطعت منذ أمد غير قصير مع الجهادية المسلحة للأيام الخوالى . علاوة على ذلك، بدأت الحركات الإسلامية تصل إلى الحكم تحت مظلة ثورة تعددية وديمقراطية. فالربيع العربي لم يكن ثورة إسلامية، بل ثورة ديمقراطية، حيث أصبح واضحاً أنه في حين فشلت الإسلاموية في إطلاق الثورة، وفي توفير برنامج شامل لعمل شعبي واسع النطاق، فإن مبادئ الديمقراطية – احترام حقوق الإنسان، الاستناد إلى الانتخابات ورأي الشعب . واحترام التعددية – كانت هي أساس الإجماع الشعبي والثورات الناجحة . والحال أن جماعة الإخوان تصالحت مع الديمقراطية، وفي الواقع تبنتها كبرنامج رئيسي في أجندتها، قبل سنوات من الانتفاضات، هذا على الرغم من أن طبعتها الخاصة من الديمقراطية لم تكن كثيرة الليبرالية، وما تزال تتنازع مع نفسها داخلياً حول قضايا عديدة مثل : علاقة الدين بالدول، وحرية ومساواة المرأة، وموقع الأقليات .... الخ، أما السلفيون، فقد ابتعدوا سابقا عن العمل السياسي – رافضين في آن كلاً من الجهادية المسلحة والمشاركة في مسرحية ديمقراطية فاسدة – لكنهم انضموا بحماسة إلى ثورات الربيع العربي، واصطدموا مع المجموعات الليبرالية والعلمانية الأخرى . [٤٠]

وعلى عكس الإخوان المسلمين – في مصر مثلاً – لم يجد السلفيون حتى الآن الخطاب الذي يصالح آراءهم مع الإجماع الجديد حول الديمقراطية، والنظم الدستورية، والفضاء السياسي التعددي . في مصر وتونس وليبيا، وربما أيضاً مع سورية والىمن، يحتمل أن يشكل الإخوان المسلمون، أو الإسلاميون ((المعتدلون)) جزءاً أسياسياً من الهيكلية الجديدة للسلطة، كما يحتمل، كما حدث بالفعل في حالة تونس، أن يحاولوا تشكيل ائتلافات حكومية مع أحزاب غير إسلامية (قوميين، يساريين و/أو ليبراليين) وذلك أساساً بهدف تطمين المعنيين داخلياً وخارجياً، ولكن جزئياً أيضاً بسبب إدراكهم بأنهم لكي يحصدوا بأنهم لكي يحصدوا النجاح السياسي والاقتصادي، ويضمنوا إعادة الانتخاب فإن انتهاج أهداف دينية ببساطة ليس هو الحل، وهو لن يقودهم سوى إلى اللامكان.

حين كان الإخوان المسلمون في المعارضة، كان في وسعهم اتخاذ المواقف النقدية الجازمة – مثلاً في مصر – حيال السياسة الخارجية لمبارك، وخاصة في ما يرتبط بالعلاقة مع إسرائيل. لكن بدا واضحاً، فيما يستعد الإخوان لتحمل مسؤولية الحكومة، أن مواقفهم في السياسة الخارجية قد أصبحت براغماتية إلى حد كبير، وتستند إلى الاعتبارات نفسها التي تملي على اية حكومة – في مصر أو تونس أو غيرهما – أخذ وضعها في الاعتبار .

---

(٤٠) سالم، بول، المرجع السابق، ص ١٤٣-١٦٤.

والمفاجئ أن صعود الإسلاميين لم يسفر – أو ليس بعد على الأقل – عن تغير دراماتيكي في السياسة الخارجية . ولأن جماعة الإخوان ربما تدرك تماماً الحاجات الاقتصادية للطبقات الدنيا والوسطى، وبسبب موقفها الإيجابي العام من قطاع رجال الأعمال والبات السوق، فإنها تعي على وجه الخصوص، أن قواعدها تحتاج أكثر ما تحتاج إلى فرص العمل، وأن أفضل وسيلة لتوفير ذلك هي القيام بما قامت به تركيا، أي سياسة خارجية تستند إلى العلاقات الطيبة مع أوسع مروحة ممكنة من الدول والأطراف الاقتصادية، إضافة إلى سياسية خارجية ومحلية ودودة مع قطاع رجال الأعمال من دون تجاهل السياسة الضريبية للدولة، والصناديق الاجتماعية التي تساعد على ضمان الحاجات الأساسية للمواطنين، ومحاولة الموازنة بين دينامية السوق وحاجات العدالة الاجتماعية. [٤١]

المطلب الثالث : الثورات العربية والتحولات في دول الجوار الاقليمي

يتناول هذا المبحث أثر الثورات العربية على دول الجوار الاقليمي(اسرائيل ايران تركيا) وعلى تغيير خريطة الفاعلين الإقليميين واثرها على التفاعلات بين القوى الإقليمية الفاعلة وعلى طبيعة التحالفات الاقليمية.

الثورات العربية ودول الإقليم العربي :

ارتبط إقليم الشرق الأوسط عبر تاريخه الحديث بدور مؤثر للفاعلين الإقليميين، حيث تنافست الأدوار، وتغيرات مواقعها بين الصعود والهبوط، وفقاً لقدرات كل طرف وأهدافه ومصالحه . ومما زاد من أهمية أدوار الفاعلن الإقليميين، وعمق من صراعها، الإدراك المبكر من منظور الفاعلن الدوليين للأهمية الإستراتيجية لإقليم الشرق الأوسط بتوسطه لقارات العالم، وسيطرته على خطوط الملاحة العالمية، ولثرواته الاقتصادية الهائلة، وبخاصة النفط، إذ يملك قرابة ٦٦% من الاحتياطي العالمي للنفط و٣٣% من الإنتاج العالمي، وهو الأمر الذي أسهم في تصارع القوى الكبرى من أجل كسب موطئ قدم لها في الشرق الأوسط، من خلال إقامة علاقات تحالف وثيقة مع وكلاء إقليميين حماية وضمانة لمصالحها، مثل التحالف الذي كان قائماً بين الولايات المتحدة وإيران الشاة، والتحالف القائم بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ثم جاءت الثورات العربية لتكسب الأدوار الإقليمية زخما وحراكاً وأهمية متزايدة . [٤٢]

ورغم أن إقليم الشرق الأوسط ليس له تعريف علمي محدد، فإن التعريفات الخاصة به قد تعددت منذ تعريف الإستراتيجي البحرى الأمريكي، " ألفريد ثاير ماهان "،عام ١٩٠٢ بأنه " المنطقة الواقعة بين شرق البحر الأحمر، مرورا بالخليج العربي حتى الهند، وانتهاء بتعريف وزارة الخارجية البريطانية عام ١٩٥٠

([٤١]) سالم، بول، (٢٠١٢)، مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة، ص ١٤٣ – ١٤٥.

([٤٢]) الدسوقي، ابوبكر فتحي، (٢٠١١)، عالم مختلف. الشرق الأوسط في مرحلة "ما بعد الثورات" مجلة السياسة الدولية، ٢٠١١/٧/١، ص ١.

الذي حدد الإقليم ب " المناطق الواقعة بين المغرب غرباً وإيران شرقاً، ومن تركيا شمالاً حتى اثيوبيا جنوبياً ". وهو المفهوم الأكثر اعتماداً واستخداماً لدى السياسيين والأكاديميين في المنطقة العربية. [٤٣]

أولاً: تأثير الاحتجاجات على إسرائيل:

لقد كانت إسرائيل منذ البدء مرتابة أمام الاضطرابات العربية. فالغالبية العظمى من النخبة السياسية (الإسرائيلية) كانت تتوقع أن يكون لصعود الإسلاميين، وللفضاءات الجديدة للحرية التي أتيحت للراديكاليين والدور المتغير للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة انعكاساتٌ سلبية على أمن إسرائيل. تلتقي آراء (الإسرائيليين) فيما يخص الطريقة التي على البلاد التعامل بها مع جوارها الذي هو في مرحلة تحول. إن خط الفصل في السياسة الخارجية والردع العسكري عند نتنياهو يلقى دعما كبيرا. [٤٤]

بحكم اتفاقية السلام بين مصروإسرائيل وبحكم موقعها الحدودي المجاور لها، وبحكم العلاقة القوية التي كانت تربط نظام الحكم في مصر قبل سقوط بدولة الإحتلال الإسرائيلي، فقد طرحت الثورة المصرية التي تمثل الشعب المصري تساؤلات حول مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية والتخوف من واقع عربي جديد يحتضن القضايا القومية بقوة وينشأ في أرض الكنانة، وتعددت التصريحات الإسرائيلية التي عبرت عن قلق المسؤولين من تأثير الثورة وما ستحدثه من تغيير في المنطقة العربية، حيث أن إسرائيل كانت تعتبر مصر منطقة لا تشكل تهديد على أمنها القومي بفعل وجود نظام الحكم السابق برئاسة حسني مبارك إلا أن الوضع قد تغير بعد سقوطه فالمتظاهرون والذين يكنون العداء للسياسات الإسرائيلية عبروا عن ذلك في أكثر من مناسبة.

ولمقاومة هذه التظاهرات وبدايات الثورة بدأت القيادات الصهيونية بالتحريض على الثورة المصرية ومحاولة إجهاضها في بداياتها الأولى زاعمةً أنها ثورة إسلامية تشبه تلك التي انطلقت في عهد الخميني من إيران وستهدد مصالح الدول الغربية[٤٥] ورغم ما في ذلك من مبالغات واضحة فهو إنعكاس للقلق الذي تعيشه دولة الاحتلال له أسبابه فأغلب التوقعات تشير إلى أننا أمام شرق أوسط جديد تتشكل ملامحه ليس وفق السيطرة الإسرائيلية على المنطقة بل أن أطراف أخرى لو سمح لها سيكون لها دور مؤثر وفاعل فيه، وسيعاد النظر في الأسس والمبادئ التي تحكمه، وفي مقدمتها معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وتفرعاتها وفي مقدمتها الأوضاع الفلسطينية التي يعيشها الشعب الفلسطيني والحصار الذي تفرضه دولة الاحتلال على قطاع غزة، وتوقف مفاوضات السلام.

وبحسب الكاتب البريطاني باتريك سيل فإن إتفاقية السلام كامب ديفيد التي وقعت بين مصر وإسرائيل، كرست هيمنة إسرائيلية عسكرية على المنطقة على مدى العقود الثلاثة الماضية، من خلال وضع

([٤٣]) الدسوقي، ابوبكر فتحي، المرجع السابق، ص ٢.

([٤٤]) مركز نماء للبحوث والدراسات، (٢٠١٣)، الثورات العربية من المنظور (الإسرائيلي)، ترجمة، إبراهيم الخبشاني.

([٤٥]) هيليفي، إفرايم، (٢٠١١)، الرئيس السابق للموساد ومجلس الأمن القومي، ورد ذلك في صحيفة يديعوت أحرنوت، وقد نشرته مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الشرق، ٢٠١١/٣/١.

مصر على الحياد، [٤٦] وإضعاف مكانة مصر عربياً وإبعادها عن محيطها العربي وارتكاب جرائم متكررة ضد الشعب الفلسطيني لا سيما حصار قطاع غزة والحرب الإسرائيلية الغاشمة على قطاع غزة في عام ٢٠٠٨، والذي أشعر الرأي العام المصري والعربي معاً بأن كرامة مصر والعرب قد أهينت، فعوضاً عن إحلال السلام والاستقرار في المنطقة استمر القادة الإسرائيليون في تنفيذ التوسع والاستيلاء على مزيد من الأراضي وإقامة المستوطنات عليها كل ذلك على حساب الشعب الفلسطيني الضعيف الذي يجد في دولة كمصر ممر ومنفذ حيوي وشريان تنفس يستطيع من خلاله هذا الشعب الضعيف أن يستمر في مقاومة دولة الإحتلال حتى أن ينال كافة الحقوق المشروعة له.

تتخوف إسرائيل من صعود قوي لمصر صعوداً قد يبدأ اقتصادياً ثم يجعل من دولة كمصر دولة متقدمة ومتطورة، إن الثورة الشعبية وإن تم استغلالها بشكل جيد قد تجعل من مصر متقدمة وهنا نستطيع أن نرى أن دولاً عانت من التخلف طوال سنوات استطاعت بإرادة شعبية أن تتحول إلى دول تحقق نمو سنوي جيد مثل الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل مثلاً وليست مصر بعيدة عن هذا النمو فهي تمتلك الموارد البشرية والطبيعية اللازمة لتحقيق هذا الهدف، واستناداً لذلك يوضح الكاتب الإسرائيلي نورمان فينكلساتين: "تخشى إسرائيل من أن يتمكن شخص مثل البرادعي والذي يرغب في بناء مصر كدولة حديثة متطورة ذات سيادة وتتمع باستقلالية من الفوز بالرئاسة. فتقارب مصر وتركيا وإيران يقلق أمن إسرائيل، فالحرب لم تعد خيارا متاحاً على الطاولة. وتتزايد المخاوف الإسرائيلية خاصة مع تراجع قوة أمريكا كحليف رئيسي لإسرائيل". [٤٧]

ولأن الثورة المصرية جاءت من القواعد الشعبية، فمن المحتمل أن تقوم مصر بإعادة بناء نظامها السياسي الجديد واضعةً قيوداً على حركة التعامل مع دولة الإحتلال في المنطقة وذلك من خلال مستويين: [٤٨]

المستوى الأول: إدارة الصراع العربي الإسرائيلي بشكل مختلف عن الفترة السابقة، فسوف تضع مصر سقوفاً جديدة لخيارات التعامل مع إسرائيل وعدوانيتها وطموحاتها غير المشروعة بالابتعاد عن صيغة الضعيفة السابقة، والسعي لإعادة هذا الصراع إلى وضعيته الدولية، وهو تطور لن تشعر إسرائيل معه بالأمان المطلق الذي تمتعت به في العهد السابق، والذي يعني عدم الأمان المطلق للآخرين والذي يتناقض مع جوهر عملية السلام نصاً وروحاً.

المستوى الثاني: هو مطالبة إسرائيل باحترام تعهداتها والتزاماتها الدولية وإعادة مبدأ الندية والتكافؤ في التعامل الإقليمي القائم على مبدأ الوفاء بالإلتزامات.

---

(٤٦) سيل، باتريك ، (٢٠١١)، مستقبل معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية، صحيفة الحياة، ٢٠١١/٣/٤.

(٤٧) عصام بدران، كاتب يهودي: لهذه الأسباب تخشي إسرائيل الثورة المصرية، ٢١ /٥/ ٢٠١١، نقلاً عن: http://www.25yanayer.net/?p=7751، ص ٣.

(٤٨) مرسي، مصطفى عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٣-٥.

إن نجاح الديمقراطية في مصر سيعطي تفويض السلطة إلى فاعلين مدنيين وإيجاد دستور ديمقراطي، إلا أن هذا الأمر سيأخذ بضع سنوات على الأقل قبل أن تترسخ الديمقراطية وتتمكن مصر من تأكيد نفسها مجدداً كدولة ذات تأثير إقليمي كبير. وقد تكون مصر الديمقراطية أو شبه الديمقراطية نذيراً لتحولات هامة، فمصر ستتبنى وضعية أكثر تشدداً تجاه إسرائيل بسبب الضغط الشعبي الذي وصل إلى قمته في شهر أيلول. ودخلت القوات الإسرائيلية في ملاحقتها لإرهابيين الى سيناء وقتلت رجال أمن مصريين، مستفزة بذلك الحكومة المصرية المؤقتة التي قامت بسحب سفيرها من إسرائيل. وفي ما بعد اقتحم متظاهرون السفارة الإسرائيلية في القاهرة، وأجبروا الدبلوماسيين الإسرائيليين على الهروب من البلاد، وقادت الحوادث المصريين إلى انتقاد معاهدة السلام مع إسرائيل، التي وصفها بعضهم بأنها غير مقدسة ومفتوحة أمام إجراء التعديلات عليها. إن مصر الديمقراطية، المشتملة على مشاركة الإخوان المسلمين في البرلمان والحكومة، قد تواصل تطبيع العلاقات مع حماس وتضع حداً لعزلة قطاع غزة.[٤٩]

ثانياً: تأثير الثورة على إيران:

تباينت المواقف الإيرانية من الثورات العربية كلٌ حسب قربه أو بعده عن النظام الإيراني ومصالحه في المنطقة، فقد أظهر النظام الإيراني تأييداً كبيراً للثورات الشعبية العربية، إلا أنه كان يستشعر الخطورة من أن يستلهم التيار الإصلاحي في إيران هذه الثورات، في سبيل تكرار التجربة في إيران، فقد صدرت تصريحات تشير إلى هذا الاحتمال، كتصريح الرئيس السابق محمد خاتمي، الذي دعا فيه الإيرانيين إلى "الاستمرار في حركة الإصلاح والمطالبة بالتغيير مستلهمين بالشعب المصري وأن تستمر الانتقادات للسلطة، وللتزييف والاستبداد"، وقد اتخذ النظام الإجراءات التالية في سبيل منع انتقال عدوى الثورات العربية إلى الداخل الإيراني:[٥٠]

- توجيه حملة إعلامية للشعب الإيراني تركز على ريادة الشعب الإيراني، وعلى صمود الجمهورية الإسلامية في مواجهة "الاستكبار الغربي"، والإشارة الدائمة إلى مخططات "الأعداء" التي تسعى إلى القضاء على النموذج الإيراني.
- رفض التصريح بالفعاليات، التي أقرتها قيادات التيار الإصلاحي، للاحتفاء بالثورتين المصرية والتونسية في ١٤ شباط ٢٠١١، وفرض الإقامة الجبرية على المرشح الإصلاحي السابق لرئاسة الجمهورية مهدي كروبي.
- القمع الشديد للتظاهرات غير المرخصة التي نفذتها المعارضة في ١٤ شباط ٢٠١١، والذي أدى إلى مقتل شخص واحد على الأقل وإصابة العشرات من المتظاهرين.

أيد الموقف الإيراني الرسمي والشعبي الاحتجاجات الشعبية في مملكة البحرين ودافع عنها، وأكد شرعية مطالبها، ومع أن الموقف الإيراني كان مؤيداً للثورات الشعبية في مصر وتونس واليمن وليبيا، إلا أن تأييد الاحتجاجات الشعبية في البحرين، اتخذ طابعاً تصعيدياً مختلفاً، سواء على صعيد اللغة المستخدمة

---

(٤٩) أردوغان، تأثير: تركيا، مصر ومستقبل الشرق الأوسط، نقلاً عن: www.rsgleb.org/modules.php، ص ١٨.

(٥٠) أبو هلال، فراس، إيران والثورات العربية الموقف والتداعيات، ٢٠١١/٢/٨، نقلاً عن: http://www.arabs.com/.

من قبل المتحدثين الإيرانيين، أو على صعيد الإجراءات التي اتُخذت بهذا الخصوص، وكان السبب وراء الوقوف الإيراني إلى جانب الاحتجاجات والمظاهرات في البحرين أن المملكة يوجد فيها عدد لا يستهان به من المسلمين الشيعة.

اتخذ التيار المحافظ الإيراني موقفاً مؤيداً للنظام السوري برئاسة بشار الأسد في مواجهته الثورة الشعبية في سورية، منذ انطلاقها في ١٨ آذار ٢٠١١ وظهر ذلك التأييد من خلال التبني الكامل للرواية الرسمية السورية للأحداث، وشن حملة إعلامية مماثلة للنموذج الإعلامي السوري، ووصف الانتفاضة الشعبية بالمؤامرة الأجنبية التي تستهدف صمود ومقاومة سورية، من قبل الصهاينة والغرب، والنظر إلى الأحداث على أنها "فتنة شبيهة بما حدث في إيران في العام ٢٠٠٩. [٥١]

يظهر مدى الدعم الإيراني للنظام السوري من خلال تتبع الوسائل الإعلامية الرسمية الإيرانية والتزام الإعلام الإيراني بنقل الرواية الرسمية السورية للأحداث، وتغييب آراء المعارضة. [٥٢]

تعد إيران قوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط وبفضل قدراتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية الكبيرة، إلى جانب إرثها الحضاري والإمبراطورى الذي لا يمكن إغفاله، نجحت، خلال مراحل مختلفة، في أن تمارس أدواراً متباينة في صياغة الترتيبات الإقليمية في الإقليم . لكن ربما لم يحظ الدور الإقليمي الإيراني، في أي وقت مضى، بنفس الأهمية والزخم اللذين حضي بهما بعد نجاح الثورة الإسلامية في الإطاحة بالشاه محمد رضا بهلوي عام ١٩٧٩ . ففي هذه اللحظة، بدا أن ثمة تغييراً جذرياً طال سياسة إيران الإقليمية وأدواتها . [٥٣]

فبعد أن كانت خلال عهد الشاه – وبالتحديد ابتداء من عقد السبعينيات من القرن الماضي – أحد أهم حلفاء الغرب، حيث لعبت دوراً مهماً في حماية المصالح الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً، وشكلت الركيزة العسكرية فيما يسمى بـ "مبدأ نيكسون" مع الركيزة الاقتصادية التي مثلتها السعودية، تحولت إيران إلى عدو ومصدر تهديد لمصالح الغرب، وعلى رأسها تدفق النفط من الخليج، وأمن إسرائيل . لكن رغم الانقلاب الشامل الذي أحدثته الثورة على مجمل السياسات التي انتهجها نظام الشاه، فإن إيران في عهد الثورة لم تتخل عن طموحاتها الإقليمية، واعتمدت في هذا السياق على ركائز جديدة، كان على رأسها ما يسمى ب "تصدير الثورة" إلى الخارج، والتي أدت إلى توتير علاقاتها مع معظم الدول العربية، ودخولها في حرب مع العراق دامت ثماني سنوات، فضلا عن تعرضها لعزلة دولية وإقليمية . [٥٤]

---

(٥١) أبو هلال، فراس، المرجع السابق،ص ١٣٥.

(٥٢) أبو هلال، فراس، المرجع السابق،٤٦.

(٥٣) ناجي، محمد عباس، (٢٠١١)، الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لايران بعد الثورات العربية، **مجلة السياسة الدولية،** المجلد ٤٦، العدد ١٨٥.

(٥٤) ناجي، محمد عباس، المرجع السابق، ص ١٦.

وبفعل عوامل عديدة، مثل تراجع أهمية الخطاب الأيديولوجي داخلياً وخارجياً بعد وفاة الإمام الخمينى، وانتهاء عصر الاستقطاب الدولي على خلفية انهيار الاتحاد السوفيتي، وتدشين ما يسمى ب "مرحلة التحول من حالة الثورة إلى حالة الدولة، استبعدت إيران سياسة" تصدير الثورة في تعاملها مع تطورات الإقليم، واستعاضت عنها بأدوات أخرى، مثل تأسيس علاقات وثيقة مع قوى عربية رئيسية على غرار سوريا بهدف إكساب تمددها في الإقليم غطاءاً عربياً، وفتح قنوات تواصل مع العديد من المنظمات، مثل "حزب الله" اللبناني، وحركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" الفلسطينيتين، فضلا عن استثمار الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها العديد من القوى الإقليمية والدولية، لا سيما بعد بدء ما يسمى ب "الحرب الأمريكية على الإرهاب" التي انتهت باحتلال كل من افغانستان والعراق، وذلك لدعم طموحاتها في أن تصبح رقماً مهماً في معظم الملفات الإقليمية، إن لم يكن مجملها . [٥٥]

لكن جاءت موجات التغيير والتحول الديمقراطي، التي تجتاح الدول العربية في الوقت الحالي، لتربك أوراق وحسابات إيران من جديد . ورغم أن الوقت لا يزال مبكراً للحديث عن تأثير هذه الثورات والاحتجاجات الشعبية في التوازن الاستراتيجي في المنطقة، فإنه يمكن القول إن هذه التطورات تفرض تداعيات متباينة على مصالح إيران ودورها الإقليمي . وهو ما يفسر حالة الارتباك الواضحة التي اتسم بها تعامل طهران مع هذه التطورات، لدرجة لا يمكن الحديث معها عن "سياسة إيرانية واحدة"، وإنما "سياسات متعددة"، وربما متناقضة في بعض الأحيان. فقد بدت إيران مطمئنة إزاء التداعيات الأولية ل "موجات الطابع الشعبي لصناعة السياسة الخارجية العربية والتي قد تحمل مخاطر إثارة قضايا خلافية في العلاقات العربية – التركية، مثل قضايا المياه والحدود، لا سيما أن سياسة تصفير المشكلات التركية لم تقدم سوى معالجات جزئية تصب في غالبيتها لصالح تركيا. [٥٦]

سارع النظام الإيراني في تبني موقف مؤيد للثورة الشعبية المصرية حتى قبل أن تستكمل دورتها النهائية بتنحي مبارك عن الحكم وتمثل ذلك في قيام المرشد الأعلى للثورة الإيرانية على خامئني بتخصيص عشرين دقيقة في خطبة الجمعة (٢/٤) وباللغة العربية لتأييد المتظاهرين في مصر، معتبراً أن هذه الثورة تسير على هدى الثورة الإيرانية. [٥٧]

توجد عناوين للعلاقات الإيرانية العربية يقتضي الأمر النظر في مكوناتها، في مقدمتها طموحات ايران في منطقة الخليج، وسبل احتواء الاحتقان الطائفي الناتج عنها، وأمن الخليج الإقليمي والملف النووي الإيراني وحقيقة ما يمثله من مخاطر وبالتأكيد إن مصر ستتخذ مواقف متوازنة وموضوعية تجاه هذه الموضوعات يصعب تحديد مداها الآن، بجانب عنوان رئيسي وهو العلاقات المصرية الإيرانية وضرورة أن تأخذ مساراً طبيعياً بعودة العلاقات الدبلوماسية بينهما، إذ ليس من المنطقي أو المعقول أن تظل مصر الدولة العربية الوحيدة التي ما زال يمثلها قسم رعاية المصالح، بينما يوجد لجميع الدول العربية بما فيها دول مجلس

---

(٥٥) ناجي، محمد عباس، المرجع السابق، ص ٢٤.

(٥٦) علي راضي، دراسة في «السياسة الدولية»:إيران تتبع سياسات توسعية جديدة في الدول العربية المجاورة، مجلة "السياسة الدولية"، ٢٠١١.

(٥٧) مرسي، مصطفى عبد العزيز، مرجع سابق.

التعاون، سفارات في إيران وإعادة العلاقات سيتيح فرصة إجراء حوار مكثف بين مصر وإيران لإيجاد الحلول المقبولة للقضايا الخلافية بينهما وتجاوزها للتركيز على المسائل المتفق عليها لبناء علاقات سياسية أوثق وأعمق. (٥٨)

لقد تمتعت إيران قبل الربيع العربية بمستويات مرتفعة من الشعبية في الشارع العربي، وبدا أن تحديها – جنباً إلى جنب حزب الله – للولايات المتحدة وإسرائيل، أعطاها تأييداً لدى الرأي العام العربي . كما تمتعت إيران أيضاً بقوس من النفوذ أمتد من طهران إلى العراق وسورية ولبنان وغزة . والواقع أنه مع بزوغ الربيع العربي، وبدء تساقط الدكتاتوريات الموالية للغرب الواحدة تلو الأخرى . رحبت إيران بهذه التطورات، واصفة إياها بأنها يقظة إسلامية، وجادلت بأنها امتداد لثورتها الإسلامية . وكما القادة في الغرب، قرأت إيران الأحداث الأولية في الانتفاضات العربية على أنها استكمال للثورة الإيرانية العام ١٩٧٩، بيد أنه تبين، بعد الربيع العربي، أن شعبية إيران بهذه تداعت : فالرأي العام العربي باتت له أولوية الحرية والديمقراطية لا تحدي الغرب، والمحتجون العرب ساووا بين معاملة إيران لمحتجيها في العام ٢٠٠٩ وما تعرضوا له هم على أيدي دكتاتورييهم . لم تعتبر أية انتفاضة عربية إيران نموذجاً لها، بل رنت ببصرها إلى تركيا والديمقراطيات الأخرى . ومما جعل الأمور أسوأ أن كلاً من إيران وحزب الله وقفا بشكل فاضح إلى جانب نظام الأسد، فيما كان يواصل قل الآلاف ويعتقل عشرات آلاف آخرين من مواطنيه، وهكذا، وقبل نهاية عام ٢٠١١، أشارت استطلاعات الرأي إلى أن شعبية إيران تدهورت بشكل سريع من نحو ٨٠ بالمئة قبل الانتفاضات العربية إلى أقل من ١٠بالمئة بعدها . وعلى الرغم من أن إيران في البداية شجعت صعود الأحزاب الإسلامية السياسية بأمل أن تقوم هذه بالتقارب أكثر من نظامها الإسلامي هي، إلا أن هذه الأحزاب التي برزت كانت حركات سنية لا ألفة لها مع إيران الشيعية، ولها روابط مع السعودية وقطر والإمارات وتركيا، لا مع إيران . وحتى حماس التي كانت حتى الفترة الأخيرة حليفة تقريباً لإيران، تحركت مع تفتح الربيع العربي، ومع انقضاض النظام السوري على شعبه، لتصبح أقرب إلى مصر وتركيا ومجلس التعاون الخليجي .

وفي ما يتعلق بالانتفاضة في البحرين، قدمت إيران دعماً سياسياً للمحتجين، وهي ربما كانت تأمل بأن هذه الانتفاضة ستوفر لها فرصة ضعضعة مجلس التعاون الخليجي المتحالف مع الولايات المتحدة، كما كانت تأمل أيضاً في أن توفر لها الغالبية الشيعية في البحرين موطئ قدم في منطقة مجلس التعاون . لكن بدت إيران ضعيفة، إذ أنها لم تستطع أن تمنع أو تردع التدخل العسكري الذي قام به مجلس التعاون الخليجي في البحرين، على الرغم من أنها لا تبعد عنها سوى بضعة كيلومترات . والحال أن مجلس التعاون الخليجي بدا خلال الأزمة البحرينية قادراً على الدفاع عن استقرار منطقته وآمنها – وإن كان ذلك مع وجود عسكري أمريكي كبير في البحرين ومنطقة الخليج بشكل عام – فيما بدت إيران غير قادرة على استعراض قوة حقيقية في هذه المنطقة .

لقد توقعت إيران لدى انطلاق الثورات العربية عدة نقاط إيجابية تصب لمصلحتها، من أهمها استعادة العلاقات مع مصر، وإمكانية بناء حوار مع القوى الإسلامية المتصاعدة، وكذلك انشغال كل الأنظمة العربية

---

(٥٨) مرسي، مصطفى عبد العزيز، مرجع سابق.

بتثبيت أوضاعها يحول دون موقف موحد ضد التهديدات الإيرانية، كل هذا جعل إيران ترحب بالانتفاضات العربية علها تحقق دورا رياديا لها في المنطقة. ولكن سرعان ما انهارت أحلامها بعد موقفها من الثورة السورية. ومن ثم فقد منيت كل توقعاتها بالفشل، فلا هي استعادت علاقتها بمصر، ولا استطاعت بناء حوار مع القوى الإسلامية السنية، ولا نجحت في دعمها للاحتجاجات الشيعية في البحرين، بل لقد خسرت كل ما كانت أحرزته خلال العامين السابقين من تحسن علاقتها مع تركيا، بعد وقوفها إلى جانب نظام الأسد، والأدهى من ذلك أنها لم تعد بمأمن من امتداد الاحتجاجات اليها هي نفسها، وربما لا تستطيع أن تقضي على الاحتجاجات القادمة بالقوة كما فعلت عام ٢٠٠٩. وتعتبر تركيا بالطبع الحصان الرابح في خضم أحداث الربيع العربي، خاصة أن الكثير من المحللين يقارن بين حزب العدالة والتنمية التركي، وبين أحزاب إسلامية ناشئة أو قديمة كحزب العدالة والتنمية المغربي أو حزب الحرية والعدالة المصري، أو حزب النهضة التونسي، والتي ربما تستلهم التجربة التركية في الحكم، وهو ما تدركه تركيا جيدا وتسعى لدعم دورها الريادي في المنطقة على أساس أنها ملهمة القوى الإسلامية في المنطقة، خاصة مع تراجع الدور الأمريكي. (٥٩)

ثالثاً: تأثير الثورة على تركيا:

أرست تركيا دوراً إقليمياً نشطاً امتد إلى مختلف القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وإعادة النظر في علاقاتها الإستراتيجية مع إسرائيل وتزامن ذلك مع انحسار دور مصر الإقليمي وانكفائها داخل حدودها واهتمامها بالقضايا المحلية على حساب القضايا الإقليمية، ما أتاح لتركيا وغيرها من الدول القيام بدور إقليمي نشط في المنطقة العربية، ومن المقدر أن التغيير الجوهري الذي حدث في مصر سيفتح الباب أمام العلاقات المصرية التركية القوية(٦٠).

تباينت المواقف التركية من الثورات العربية فتراوحت ما بين التناقض واللبس ما يوحي بازدواجيتها وعدم وضوح رؤياها، لكن لهذه المواقف ما يسوّغها لأنّها رهن المواقع التي تبدّلها تبدّلات المصالح، لقد وازنت تركيا بين حسابات الربح والخسارة في مصالحها القومية قبل اتّخاذ مواقفها النهائية من الثورات العربية. (٦١)

ينظر الأتراك إلى الثورات العربية على أنها تعزز مواطن قوة تركيا بوصفها نموذجاً للديمقراطية في بلد مسلم، وهو ما عبر عنه الأتراك في تصريحاتهم بأن سياسة "تصفير المشاكل" تبقى متناغمة مع "الربيع

---

(٥٩) شلومو بروم :عام على الربيع العربي : التداعيات الإقليمية والدولية، نقلاص عن الرابط الإلكتروني: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-12-06-12.htm

(٦٠) مرسي، مصطفى عبد العزيز ، مرجع سابق.

(٦١) عساف، ساسين ،(٢٠١١)، العلاقات العربية الإيرانية والعلاقات العربية التركية ٢٠١٠-٢٠١١، **المؤتمر الثاني والعشرون**، ٢٧ – ٢٨ أيار/مايو، بيروت.

العربي" لأنها تشارك المحتجين قيمهم وأمانيهم، ويأتي هذا الترويج التركي لسياساتهم من أجل تحقيق عدد من الأهداف منها: (٦٢)

- خدمة مصالح تركيا الوطنية على اعتبار أن المنطقة العربية باتت سوقاً للسلع التركية، ومصدراً مهماً للنفط الذي يتزايد طلب الاقتصاد التركي عليه.
- تعزيز المصالح الأمنية لتركيا على النحو الذي يمكنها من المشاركة في تحديد الأجندة الأمنية الإقليمية، وبناء تحالفات استراتيجية جديدة.
- تعزيز الدور التركي القيادي في منطقة الشرق الأوسط ودورها المحوري في حل الأزمات.

وفي ظل تأثير بعض القوى الإقليمية الأخرى قد يتراجع الدور التركي نتيجة انكفاء تركيا على ذاتها، حال امتداد تأثيرات التطورات الراهنة في المنطقة في صورة تصدير الثورة، أو عدم الاستقرار داخل تركيا ذاتها بسبب عوامل الضعف الكامنة في بنية مجتمعها . ويشير الأتراك بوضوح في هذا الصدد إلى المخاوف من أثير الأوضاع في سوريا تحديداً في تعزيز قدرات حزب العمال الكردستاني على التخطيط والحركة عبر الحدود السورية – التركية، مع تخوف أكبر من انتشار تأثيرات الأوضاع في المنطقة عامة وسوريا خاصة – لا سيما حالة استدعاء الأبعاد الطائفية والإثنية – على نحو يؤجج مطالب الأكراد والعلويين في تركيا . وأحد المؤشرات المقلقة لتركيا في هذا الصدد هو تزامن التوترات في المنطقة مع تهديدات العمال الكردستاني بتصعيد أعمال العنف، عقب الانتخابات البرلمانية التركية المباشرة، حال عدم جدية الحكومة في معالجة القضية الكردية . (٦٣)

بيد أن أردوغان يمكن أن يحصد مكاسب قوية في مجال القوة الناعمة من خلال موضعة تركيا كنموذج للحكم الديمقراطي والاقتصادات الناجحة في المنطقة، وكرائدة للانتفاضات الديمقراطية . والواقع أن الكثيرين أشاروا خلال الانتفاضة إلى أن تركيا قد تكون النموذج لتونس ومصر وبلدان أخرى : نظام سياسي ديمقراطي مع حزب إسلامي معتدل في السلطة، وعلاقات طيبة إقليمياً ودولياً، واقتصاد غير نفطي متنام يستند إلى التصدير . وقد قام أردوغان ب ((جولة نصر)) في شمال افريقيا في خريف ٢٠١١، ومحضته الجماهير في القاهرة وتونس وليبيا استقبال الأبطال . والحال أن تركيا قد تكون، على وجه الخصوص، إذا ما سقط النظام السوري، البلد الذي سيكون له أكبر نفوذ في سورية الجديدة . أن القيادة التركية بادرت بإعلان ترحيبها بالتغيير الذي حدث في مصر وكان رئيس الجمهورية التركية أول رئيس دولة يزور مصر بعد سقوط نظام مبارك والتقى كبار المسؤولين المصريين، وطرح إمكانية تكثيف التعاون في مختلف المجالات بين البلدين.

ساهم الموقف التركي الداعم لقطاع غزة بعد الحرب الإسرائيلية ٢٠٠٨ والذي تمثل بإرساله لأسطول الحرية بهدف فك الحصار عن القطاع، بالإضافة إلى موقف رئيس الوزراء التركي رجب طيب

---

(٦٢) التميمي، خالد سعيد ، (٢٠١١)، التحرك التركي في زمن الربيع العربي الدوافع والدلالات، **مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية**، اليمن، ٢٨/سبتمبر/٢٠١١.

(٦٣) ناجي، محمد عباس، المرجع السابق.

أردوغان من إسرائيل، وموقف تركيا من الأقلية المسلمة في بورما، ساهمت هذه العوامل وغيرها من تعزيز الحضور والتواجد التركي في الساحة العربية من خلال أن الشعوب العربية بدأت تنظر باهتمام للدور الذي تلعبه دولة تركيا تجاه المواقف التي ينبغي على الدول العربية القيام بها، ويتضح هذا جلياً من خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي إلى القاهرة حيث استقبله المصريون استقبال الأبطال، ورفع البعض لافتات تقول: "لو كان أردوغان قائدنا لكنا حررنا قدسنا". وفي حين عززت جولة أردوغان العربية الإلهام التركي لجهة المساهمة بالتحول الديمقراطي في الشرق الأوسط، فإنها عكست أيضاً رؤية تركية لمنطقة مندمجة ومتكاملة تتعارض مع الانقسامات الوطنية، الدينية، والمذهبية.[٦٤]

ترغب تركيا من مصر أن تصبح دولة ديمقراطية يجمع بينهما الإسلام غير المتشدد، وتطمح تركيا أن تضطلع بدور فاعل وناشط وتشارك بخبرتها في التطور إلى نظام ديمقراطي. وبإمكان تركيا مساعدة مصر، نظراً لخبرتها الواسعة بالانتقال إلى الحكم المدني، إدارة العلاقات المدنية- العسكرية وتاريخها الطويل مع نظام سياسي ذي تعددية حزبية، إجراء إنتخابات حرة ونزيهة، وإعادة صياغة الدستور.

أما بما يتعلق بالمصالح الإستراتيجية، فإن تركيا تود رؤية مصر تحقق المطالب الشعبية، وتعزز من سيادة القانون. إن وجود شريك ديمقراطي وقوي اقتصادياً في الشرق الأوسط سيكون متناسباً مع أولويات السياسة الخارجية التركية، التي ستعزز التكامل الإقتصادي والسياسي الإقليمي.وإذا ما تحركت مصر بإتجاه ديمقراطية حقيقية، فإنها ستخضع الى تغييرات جذرية في حياتها السياسية المحلية وفي سياستها الخارجية تكون للأفضل، كما أن مصر الديمقراطية ستحد من نفوذ تركيا وشعبيتها في الشارع العربي، لكن سيكون أمام البلدين فرص ومسؤوليات مشتركة. فهما القوتان السنيتان الأساسيتان الأكبران في المنطقة، المتماثلتان في الحجم، الخبرة التاريخية، والأهمية الإستراتيجية. سيكون علىهما قيادة المنطقة الواسعة باتجاه بنيات أكثر حرية وديمقراطية. وسيكون علىهما أيضاً تحمل عبء إدارة الصراعات.[٦٥]

إذا ما تحركت مصر بإتجاه ديمقراطية مدنية حقاً، فإن مكاسب تركيا في المنطقة ستصبح دائمة ودورها سيزداد. وإذا ما خرجت مصر من إضطراباتها الحالية كفاعل قوي إقتصادياً وسياسياً، فإن المنافسة ستحدث على الأرجح لكن هذا سيعطي كل من البلدين سلطات واسعة. وإذا ما مضت مصر بإتجاه نظام وصاية، فإن تركيا، بصفتها الديمقراطية الوحيدة القوية، ستكسب الأرض على حساب مصر. فالجيش في مصر سيكون مشغولاً بمحاولة الموازنة ما بين القوى الإسلامية والليبرالية، ما سيضاءل من إمكانية مصر كقائد في المنطقة.

لقد كان الشرق الأوسط المنطقة الأكثر اضطراباً والأقل "تنظيماً" في العالم على مدى عقود عدة. وفي حين إن مناطق أخرى، من أمريكا اللاتينية إلى شرق آسيا، تعاونت معاً لحل الحروب والمشاكل الأمنية، وأنشأت أنظمة ومؤسسات إقليمية لإدارة العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية، يبدو أنه ما تزال هناك سنوات تفصل الشرق الأوسط عن تحقيق هذا الهدف. إن المنطقة تشكل ساحة لاثنين من الصراعات الرئيسية

---

(٦٤) أردوغان، تأثير: تركيا، مصر ومستقبل الشرق الأوسط، نقلاً عن: www.rsgleb.org/modules.php، ص ١٨.

(٦٥)أردوغان، تأثير، المرجع السابق.

في العالم المعاصر: الصراع العربي-الإسرائيلي، والصراع المحيط بإيران (الذي هو في جزء منه صراع مع إسرائيل والغرب بشأن الأسلحة النووية، وفي الجزء الآخر صراع مع الوطن العربي السني على الزعامة في المنطقة والعالم الإسلامي). ويبدو أن تركيا هي اللاعب الإقليمي الرئيس الوحيد الذي يقترح إقامة نظام تعاوني إقليمي ومستقر، في حين تسعى إيران وإسرائيل والولايات المتحدة والسعودية وراء وجهات نظر أضيق.

المبحث الثالث: التسوية السياسية على المسار الفلسطيني الإسرائيلي

إن اتفاقية الثالث عشر من أيلول ١٩٩٣، التي تم التوصل إليها بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي دعيت "إعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية" وملاحقها الأربعة، والمحضر المتفق عليه لإعلان المبادئ ورسائل الاعتراف المتبادلة بين ياسر عرفات وإسحق رابين، جميع هذه الوثائق التي تم التوقيع عليها، والإعلان عنها في واشنطن بشهادة الولايات المتحدة والفيدرالية الروسية، لم تكن بالطبع ناجمة عن فراغ، أو أنها وجدت فجأة من العدم، كما أننا لا نستطيع أن نحدد يوماً معيناً، أو حدثاً خاصاً يمكن أن يكون نقطة البدء في المسيرة، فقد عملت جميع الأطراف، كل ضمن محيطها على تهيئة الأجواء للوصول إليه[٦٦].

وعليه تم تناول هذا المبحث من خلال المطلب التالية:

- **المطلب الأول**: المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد للسلام
- **المطلب الثاني**: المبادرات التي طرحت للتسوية على المسار الفلسطيني الإسرائيلي
- **المطلب الثالث**: الخلافات الفلسطينية الداخلية (حركتا فتح وحماس) وأثرها على عملية السلام

المطلب الأول: المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد للسلام

شارك الوفد الفلسطيني ضمن الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك إلى المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في الشرق الأوسط بعد موافقة الولايات المتحدة الأميركية وجمهورية روسيا الفدرالية ، وتم التوصل إلى اتفاقين اثنين[٦٧]:

أ. **الأول.** إعتراف متبادل بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بحق إسرائيل في الوجود وبأن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلة الشعب الفلسطيني، وتم توقيعه في أوسلو يوم العاشر من أيلول ١٩٩٣م.

---

(٦٦) الحُمش، منير ، (١٩٩٧) **السلام المُدان "الشرق الأوسط الجديد" من إسرائيل "الكبرى" إلى إسرائيل "العظمى"**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ص٣٦٦.

(٦٧) أحمد، جواد ، (١٩٩٦)، **عملية السلام في الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، ص ٣٦.

ب. **<u>الثاني</u>.** يختص بإعلان المبادئ لتحقيق السلام وتم توقيعه رسميا في واشنطن يوم ١٣ أيلول ١٩٩٣م، ونص على انسحاب إسرائيلي تدريجي من الضفة وغزة وتشكيل سلطة فلسطينية منتخبة ذات صلاحيات محدودة، وأن تبحث القضايا العالقة بما لا يزيد على ثلاث سنوات مثل المستوطنات واللاجئين وغيرها.

المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

بعد حرب الخليج الثانية وقبول العرب بمبدأ الأرض مقابل السلام في محادثات مدريد التي بدأت في أواخر تشرين الأول ١٩٩١ م نتج عنها اتفاقيات ثنائية على المسارين الفلسطيني والأردني، في حين تعثرت على المسار السوري اللبناني، عقد أول إتفاق رسمي على المسار الفلسطيني سراً في أوسلو (النرويج) وتم توقيعه رسمياً في واشنطن يوم ١٣ أيلول ١٩٩٣م.

المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد للسلام

شارك الوفد الفلسطيني ضمن الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك إلى مفاوضات السلام في الشرق الأوسط صادقت عليه الولايات المتحدة الأميركية وجمهورية روسيا الفدرالية بوصفهما شاهدتين، وتم التوصل من خلالها إلى اتفاقين اثنين[٦٨]:

أ. **الأول**: إعتراف متبادل بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بحق إسرائيل في الوجود وبأن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلة الشعب الفلسطيني، وتم توقيعه في أوسلو يوم العاشر من أيلول ١٩٩٣م.

ب. **الثاني**: يختص بإعلان المبادئ لتحقيق السلام وتم توقيعه رسميا في واشنطن يوم ١٣ أيلول ١٩٩٣م، ونص على انسحاب إسرائيلي تدريجي من الضفة وغزة وتشكيل سلطة فلسطينية منتخبة ذات صلاحيات محدودة، وأن تبحث القضايا العالقة بما لا يزيد على ثلاث سنوات مثل المستوطنات واللاجئين وغيرها.

أولاً: اتفاقية غزة – أريحا في ١٩٩٤م

شرعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد أوسلو في جهود بناء الثقة بعدة اتفاقيات أفضت إلى اتفاق تنفيذي لأوسلو أطلق عليه اسم اتفاق (غزة أريحا أولاً) وقعه الطرفان يوم ٤ أيار ١٩٩٤م، وتضمن الخطوة الأولى لانسحاب إسرائيل من غزة وأريحا وتشكيل السلطة الفلسطينية وأجهزتها، واتبع باتفاقين تنفيذيين:

أ. **الأول إقتصادي**: ينظم العلاقات المالية والاقتصادية بين الطرفين.

ب. **والثاني مدني:** اتفاق تمهيدي لنقل الصلاحيات المدنية في الضفة والقطاع.

---

(٦٨)- الدجاني، برهان ، كتابات في السياسة - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ٢٠٠٤، ص١٢٠

ثانياً: اتفاقية طابا (أوسلو/٢) ١٩٩٥

استمر مسار التفاوض وأنتج اتفاقية مرحلية حول الضفة والقطاع، وجرت مباحثاتها في طابا ووقعت رسمياً في واشنطن يوم ٢٨ أيلول واشتهرت (بأوسلو/٢)، وسبقتها وأعقبتها أحداث دامية تركت أثراً عليها، فقد سبقتها مجزرة الحرم الإبراهيمي وعدة قنابل بشرية هزت العمق الإسرائيلي، وأعقبها اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين[١].

قسمت هذه الاتفاقية المناطق الفلسطينية إلى أقسام مختلفة تحدد مناطق حكم السلطة والمناطق الخاضعة لإسرائيل وغير ذلك، على أن تنسحب إسرائيل من ست مدن عربية رئيسية و٤٠٠ قرية بداية العام ١٩٩٦م، وانتخاب ٨٢ عضوا للمجلس التشريعي، والإفراج عن معتقلين في السجون الإسرائيلية، وكان من المفترض أن يكون هذا الاتفاق هو المرحلة الثانية التي ستتلوها مفاوضات الوضع النهائي[٦٩].

ثالثاً: اتفاق (واي ريفر/١) ١٩٩٨

أرسى نتنياهو معادلة جديدة للمفاوضات "الأمن مقابل السلام" بدلا من "الأرض مقابل السلام" وظهرت نتائج هذه المعادلة في اتفاق (واي ريفر/١)، وتصاعدت وتيرة الصراع بين المقاومة الفلسطينية وخاصة الإسلامية منها وإسرائيل، حيث تسبب اغتيال أحد قادة حماس (يحيى عياش) يوم ٥ كانون الثاني ١٩٩٦م برد عنيف بعدة عمليات فدائية في إسرائيل، فعقد على أثرها قمة صانعي السلام يوم ١٣ آذار من العام نفسه في شرم الشيخ لدعم المسار التفاوضي ومحاربة الإرهاب، أصبح الإرهاب من أبرز القضايا المطروحة للتداول في أي اتفاق، واستؤنفت المفاوضات بعقد اتفاق مكمل لاتفاق سابق حول الخليل والوجود الدولي المؤقت فيها يوم ٩ أيار ١٩٩٦م، قبل أن تتوقف باستلام بنيامين نتنياهو الحكم في إسرائيل يوم الأول من حزيران ١٩٩٦م، ثم استؤنفت باتفاق بروتوكول حول إعادة الانتشار في الخليل يوم ١٧ كانون الثاني ١٩٩٧م، كما نص على تشكيل لجنة أخرى ثلاثية أيضاً لمراجعة الأمن وتنسيقه ومحاربة الإرهاب، أن تستأنف مفاوضات الوضع النهائي والتوصل إلى اتفاق قبل الرابع من حزيران ١٩٩٩م.

رابعاً: اتفاق (واي ريفر/٢) ١٩٩٩

لم تلتزم حكومة نتنياهو بما ورد باتفاقية (واي ريفر/١) حيث اتخذ مواقف سياسية أدت إلى تراجع في المسار التفاوضي الفلسطينية الإسرائيلي، واستلم الحكم حزب ليكود بزعامة أيهود باراك واستأنف عملية السلام على الأساس نفسه الذي عقد عليه (واي ريفر/١) فكانت مفاوضات شرم الشيخ (مصر) يوم ٤ أيلول

---

[١] المصالحة، محمد(٢٠٠٥) ، الدبلوماسية التفاوضية في التجربة الاردنية ، ط٢،منشورات مركز الدراسات البرلمانية ، ص ١٠٠.

(٦٩) كونت، وليم ، (١٩٩٤)، عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ ١٩٦٧، مركز الأهرام للنشر والترجمة، القاهرة، ص ٩٩.

١٩٩٩م وسميت (واي ريفر/٢) [٧٠]، وتم توقيع الاتفاقية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية برعاية أمريكية وأردنية، وهي تعديل وتوضيح لبعض النقاط في (واي ريفر/١) وتنفيذ لها، خصوصاً ما يخص إعادة الانتشار، وإطلاق السجناء والممر الآمن وميناء غزة والترتيبات الأمنية وسواها.

تعددت التفاهمات بعد اتفاق (واي ريفر/٢) وتوجت بمحاولة الرئيس الأميركي بيل كلينتون التوصل إلى اتفاق الحل النهائي في كامب ديفد يوم ١١ تموز ٢٠٠٠م، وفشلت المفاوضات للاختلافات العميقة بين الطرفين، وخصوصاً حول مدينة القدس ومقدساتها وعودة اللاجئين وسواها من المسائل العالقة، وتعثرت عملية السلام منذ ذلك الوقت وجرت محاولات لإحياء مسار التفاوض في ٢٠٠١م، من لجنة دولية تشكلت برئاسة السيناتور الأمريكي السابق جورج ميتشل، وتوصلت إلى عدة مقترحات تتمحور حول إيقاف الاستيطان الإسرائيلي وإيقاف العنف من الجانبين، وهو ما لم يتم.

خارطة الطريق كمرجعية وإطار عمل لعملية السلام في الشرق الأوسط.

ثم كانت خارطة الطريق (خطة السلام في الشرق الأوسط) التي أعدتها في العام ٢٠٠٢ م اللجنة الرباعية، التي تضم كلاً من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، وتقوم الخطة في جوهرها على التزام المجتمع الدولي المتمثل في الرباعية بإقامة دولتين إسرائيلية تنعم بالأمن، وفلسطينية ديمقراطية قادرة على الحياة، على أن تتم التسوية النهائية بحلول عام ٢٠٠٥ م وفي أعقاب إعلان الولايات المتحدة بالنسبة للملاحظات الإسرائيلية المتعلقة بخارطة الطريق وتعهد الولايات المتحدة بالتعامل مع المخاوف الإسرائيلية بشكل كامل وجدي، أصدر رئيس الوزراء شارون في ٢٣ من أيار ٢٠٠٣ بياناً أعلن فيه عن قبول إسرائيل بخارطة الطريق، صادقت حكومة إسرائيل على القبول بخارطة الطريق في ٢٥ أيار من العام نفسه، وعقدت في العقبة في ٤ حزيران ٢٠٠٣ قمة استضافها الملك عبد الله الثاني ملك الأردن بحضور كل من الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء شارون ورئيس الوزراء الفلسطيني عباس[١].

إنتهت الهدنة التي أعلنتها حركات فتح وحماس والجهاد الإسلامي في ٢٩ من حزيران ٢٠٠٣ بعملية فدائية في القدس وأدى إلى قتل ٢٢ شخصاً وإصابة أكثر من ١٣٠ شخصاً بجروح، وفي أعقاب هذا الاعتداء، اتخذ المجلس الوزاري الاسرائيلي في ١ أيلول ٢٠٠٣، سلسلة قرارات منها شن حرب ضد حماس وعناصر إرهابية أخرى وتجميد العملية السياسية مع السلطة الفلسطينية.

وصادق مجلس الوزراء الإسرائيلي في ٦ حزيران ٢٠٠٤م على خطة الانفصال الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، وصادقت الكنيست على الخطة في ٢٥ من تشرين الأول ٢٠٠٤، وعقدت في شرم الشيخ في ٨ شباط ٢٠٠٥ قمة شارك فيها كل من رئيس الوزراء أريئل شارون ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس والرئيس المصري حسني مبارك والملك عبد الله ملك الأردن، وتقرر خلال القمة

(٧٠) الدجاني، برهان ، مرجع سابق، ص١٣٠.

[١] محمد المصالحة، مرجع سابق، ص ١١٠.

أن يوقف الفلسطينيون جميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين وأن تتوقف إسرائيل عن نشاطاتها العسكرية ضد الفلسطينيين كلهم.

بدأت إسرائيل في ١٥ آب ٢٠٠٥م بتطبيق الانفصال عن قطاع غزة وأربعة تجمعات سكنية في شمال السامرة، واستكملت عملية الانفصال عن قطاع غزة في ٢٢ من آب وفي شمال السامرة في ٢٣ آب ٢٠٠٥، في ١٢ أيلول ٢٠٠٥ استكملت قوات جيش الدفاع عملية إنسحابها من قطاع غزة، ووقع قائد المنطقة الجنوبية في جيش الدفاع الإسرائيلي الميجر جنرال دان هارئيل أمراً يعلن عن انتهاء الحكم العسكري في قطاع غزة بعد ٣٨ عاماً، وغادرت إسرائيل قطاع غزة في آب ٢٠٠٥ لمنح فرصة للسلام بعد الانتخابات في السلطة الفلسطينية التي تمخضت عن تشكيل حكومة برئاسة حماس (كانون الثاني ٢٠٠٦) وتبنت إسرائيل إستراتيجية مزدوجة تجاه الفلسطينيين، تمارس بموجبها الضغوط على حماس والجهات المتطرفة.

فتحت سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٧، وتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة المعتدلة فيما بعد برئاسة السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الوزراء سلام فياض الباب أمام استئناف المحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين بهدف تحقيق هدف قيام دولتين للشعبين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمان، وانعقد في أنابولس في ٢٧ تشرين ٢٠٠٧ مؤتمر دولي يهدف إلى استئناف العملية، ثم عادت وتوقفت المحادثات بعد وصول بنيامين نتنياهو إلى الحكم في إسرائيل[١].

المطلب الثاني: المبادرات التي طرحت للتسوية على المسار الفلسطيني الإسرائيلي

أولاً: مبادرة السلام العربية

مبادرة السلام العربية هي مبادرة أطلقها الأمير عبد الله بن عبد العزيز (ولي عهد المملكة العربية السعودية في ذلك الوقت) للسلام في الشرق الأوسط بين إسرائيل والفلسطينيين. هدفها إنشاء دولة فلسطينية معترف بها دوليًا على حدود ١٩٦٧ وعودة اللاجئين وانسحاب من هضبة الجولان المحتلة، مقابل اعتراف وتطبيع العلاقات بين الدول العربية مع إسرائيل وكانت في عام ٢٠٠٢. وقد تم الإعلان عن مبادرة السلام العربية في القمة العربية في بيروت. وقد نالت هذه المبادرة تأييدًا عربيًا. وفي ما يلي ملخص لهذه المبادرة:

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المنعقد في دورته الرابعة عشرة.[٢] إذ يؤكد ما أقره مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة في حزيران/يونيو ١٩٩٦ من أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاما مقابلا تؤكده إسرائيل في هذا الصدد، وبعد أن استمع إلى كلمة عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية، التي أعلن من خلالها مبادرته داعيا إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧، تنفيذا لقراري مجلس الأمن (٢٤٢ و٣٣٨) والذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ومبدأ الأرض مقابل

---

[١] محمد المصالحة، المرجع السابق، ص ١١٥.

[٢] نقلاً عن موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة ٢٠١٠/٧/٣ على الرابط التالي: http://ar.wikipedia.org/wiki

السلام، وإلى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية. وذلك مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع إسرائيل. وانطلاقا من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لم يحقق السلام أو الأمن لأي من الأطراف.

١- يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضاً.

٢- كما يطالبها القيام بما يلي: الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من يونيو (حزيران) ١٩٦٧، والأراضي التي ما ما زالت محتلة في جنوب لبنان، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو (حزيران) في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

٣- عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي: اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهيا، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة، وإنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل، وضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

٥- يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعا إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه حماية لفرص السلام وحقنا للدماء، بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنبا إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلا آمنا يسوده الرخاء والاستقرار.

اعتبرت جامعة الدول العربية أن مقترحات بنيامين نتنياهو رئيس وزراء الكيان الصهيوني ومبادرته من أجل التوصل إلي حل مرحلي للقضية الفلسطينية هي مجرد مناورة، ولا تظهر جدية تل ابيب في إنهاء الصراع .[٧١]

أن إسرائيل في الوقت الذي تتحدث فيه عن طرح مبادرات لحل الصراع، تنفذ عدوانا كبيرا علي قطاع غزة والضفة الغربية يتمثل باستمرار الحصار، والقصف، وإطلاق أيدي المستوطنين ليعيثوا الفساد ضد الفلاحين وحقولهم والمدنيين العزل، ما يثبت مرة أخري أن عنوان سياستها هو التصعيد والقتل، وليس السلام.

مبادرة بوش (٢٠٠٧)

---

(٧١) مبادرة نتنياهو لحل القضية الفلسطينية مناورة وتخاريف، ٢٠١٠/٣/٦، نقلاً عن موقع وكالة الأنباء الإيرانية إرنا على الرابط التالي: http://www.irna.ir/ARNewsShow.aspx?NID=30282941

أعاد الرئيس الاميركي في مبادرته في عام ٢٠٠٧ طرح المسألة الفلسطينية من زاوية الاحتلال وضرورة إزالته كأساس للحلول السلمية، فأطلق بذلك رصاصة على محاولات اسرائيلية منظمة لإلغاء مصطلح الاحتلال ونفي انطباقه على العلاقة الفلسطينية - الاسرائيلية. اخراج الموضوع الفلسطيني من خانة الإرهاب وإعادته الى خانة الاحتلال انما هو انتكاسة لحملة اختزال فلسطين الى ارهاب وحملة تغيير مصطلح الاحتلال التي تقوم بها جهات في اللوبي الاميركي لصالح اسرائيل. (٧٢)

لقد روي يومها أن هذه الجهات ستسعى حتماً الى إفشال مساعي جورج بوش لإحياء مركزية القضية الفلسطينية والدفع نحو حل على اساس قيام الدولتين، فلسطين الى جانب اسرائيل. إنها صبورة ونظامية وعملية في وسائل الضغط على الإدارة الأميركية وتقديم سلالم التسلق هبوطاً كلما تسلق الرئيس الأميركي صعوداً الى طموحات ليست اسرائيل جاهزة لها بعد. هكذا فعل هذا اللوبي قبل ٥ سنوات عندما طرح بوش رؤية الدولتين على أساس إزالة الاحتلال. والارجح انه سيعيد الكرة إذا استنتج ان اسرائيل تفضل الوضع الراهن وليست جاهزة لاستحقاقات السلام. فعلى عكس ردود الفعل العربية التي ترافق الاستياء من مواقف أميركية بالتذكر ثم بالاستسلام، يتقن هذا اللوبي فن «نقاط الحديث» التي توزع على الجالية المنتمية اليه لتصبح حملة منظمة ومتماسكة في الاعلام والكونغرس والمؤسسات الفكرية والاكاديمية بهدف التأثير في السياسات التي يعكف على تغييرها. وقد حان للطرف العربي الذي لا ينتمي الى معسكر الكراهية التلقائية للولايات المتحدة ان يأخذ ورقة من صفحات فن «نقاط الحديث» وان يتبنى استراتيجية التأثير في السياسة الأميركية نحو فلسطين ولبنان والعراق بما يخدم تحريك هذه الملفات الى الأمام.

شكل خطاب الرئيس الاميركي حول أولوية المسألة الفلسطينية ومركزيتها في الصراع العربي - الاسرائيلي وإطلاق مؤتمر دولي مناسبة جيدة لطروحات عربية خلاقة ولجهد عربي مع روسيا والاتحاد الأوروبي والامم المتحدة وليس فقط مع الولايات المتحدة.

تشجيع جورج بوش على الاندفاع نحو تنفيذ رؤية الدولتين والضغط لتحقيق هذه الرؤية ليس تمريناً بلا جدوى، بل العكس. ان تقزيم ما أعلنه الرئيس الاميركي هو المؤذي لفلسطين لأنه يسحب من يد الفلسطينيين إمكانية استثمار رئيس اميركي نفسه في قضيتهم لسنة ونصف السنة. (٧٣)

ان السلطة الفلسطينية كي تؤخذ بجدية، يجب أن تكون متمكنة أمنياً. ويعتبر الامن أولوية لديها، لأن المصلحة الفلسطينية تقتضي ذلك. فعلى جميع الدول التي تعبر عن الدعم للسلطة الفلسطينية، عربية كانت أو أوروبية أو الولايات المتحدة، أن تقدم المعونات المالية والعسكرية للسلطة الفلسطينية بشكل أفضل مما هو عليه.

---

(٧٢) درغام، راغدة، (٢٠٠٧)، مبادرة بوش تؤكد من جديد محورية القضية الفلسطينية، ٢٠٠٧/٧/٢٠، نقلاً عن موقع سورية الحرة على الرابط التالي: http://www.free-syria.com/loadarticle.php?articleid=20605

(٧٣) درغام ، راغدة ، المرجع السابق.

التيار الأميركي المعارض لإحياء الموضوع الفلسطيني بذل جهده لإحباط جهود العاهل الاردني، لكنه فشل واقتنع الرئيس أخيراً ان الدور الأميركي الفاعل في الشأن الفلسطيني يساعد مصالح الاعتدال في المنطقة.

مبادرة بريجينسكي وسولارز

تحدث كل من زبغنيو بريجينسكي مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر والمستشار بمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية وعضو الكونغرس الأميركي السابق عن ولاية نيويورك ستيفن سولارز في مقال مشترك لهما نشرته صحيفة واشنطن بوست الأميركية عن رؤية أمريكا للدولة الفلسطينية المستقبلية فقالا:" إن استمرار احتلال إسرائيل للضفة الغربية الفلسطينية واستمرار محاصرتها وعزلها لقطاع غزة الفلسطيني من شأنه أن يزيد من غضب المسلمين وامتعاضهم إزاء السياسات الخارجية الأميركية، وبالتالي وضع العراقيل أمام إمكانية إدارة أوباما لتحقيق أهدافها السياسية والعسكرية في المنطقة."[٧٤]

وأما بشأن المحاور الأساسية لأي مبادرة سلام أميركية مقترحة في المنطقة، فيرى الكاتبان أنها باتت معروفة للجميع فالمحور الأول الذي يتعلق بحل مشكلة اللاجئين :"تتمثل في إيجاد حل لقضية اللاجئين من خلال التعويض أو إعادة التوطين في أراضي الدولة الفلسطينية وليس في إسرائيل"، مضيفين ":أن هذه الوصفة قد تكون مرة بالنسبة للفلسطينيين ولكنهما لا يتوقعان من إسرائيل أن تقدم على الانتحار من أجل السلام."

وأما المحور الثاني في المبادرة والذي يتعلق بمدينة القدس وبحسب الكاتبين فيتمثل في :"التشارك بين الفلسطينيين والإسرائيليين في القدس بوصفها عاصمة لكل من الدولتين مع بعض الترتيبات الدولية بشأن مدينة القدس القديمة، وذلك أيضا يشكل جرعة مرة بالنسبة للإسرائيليين لأنه يعني أن تكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين." وأمّا المحور الثالث المتعلق بالمستوطنات فيجري:" الاتفاق بشأن المستوطنات الكبرى الواقعة في حدود ١٩٦٧ بحيث يتم دمجها ضمن الدولة الإسرائيلية عبر اتفاق لتبادل الأراضي."

ولضمان نجاح هذه الخطة:"يتم نشر قوات أميركية أو قوات تابعة لحلف شمال الأطلسي (ناتو) على طول نهر الأردن في الدولة الفلسطينية من أجل توفير الحماية الأمنية القصوى لدولة إسرائيل."

([٧٤]) أحمد الخطواني ، ٢٠١٠، مبادرة بريجينسكي وسولارز تكشف جانباً مهماً من التفكير الأمريكي لحل القضية الفلسطينية، المعهد العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية على الرابط التالي: http://www.airssforum.com/f7/t89000.html

يرى بريجينسكي وسولارز أنه:"إذا ما رفض أحد الطرفين أو كليهما مبادرة السلام الأميركية هذه فإنه لا مناص عندها من ضرورة قيام الولايات المتحدة باللجوء إلى مجلس الأمن الدولي من أجل توفير ضغط دولي أوسع لإجبار الطرفين على قبول المبادرة وتطبيق بنودها بكل الوسائل الممكنة."[٧٥]

إن أهمية هذه المبادرة تأتي من كونها صادرة عن أحد أهم العقول السياسية في أمريكا، وأحد كبار المراجع السياسية لإدارة أوباما، وقد أفصح جيمز جونز مستشار الأمن القومي الحالي أكثر من مرة وفي عدة مناسبات عن تاييده لمعظم ما جاء في هذه المبادرة، كما اعترف أيضاً بأنه يشترك مع بريجنسكي ومع جميع مستشاري الأمن القومي السابقين في تقديم المشورة للإدارة الأمريكية لا سيما في قضايا العالم الاسلامي ومنها القضية الفلسطينية.

مبادرة نهاية الطريق المصرية

تعاني القضية الفلسطينية للمرة الأولى في تاريخها ثلاث مشكلات أساسية متداخلة، أولاها تهميشها في الأجندة الدولية والإقليمية لمصلحة قضايا أخرى، مثل الحرب على الإرهاب أو الوضع في العراق أو الملف النووي الإيراني، والثانية تآكل هذه القضية في إطار عملية السلام التي أصبحت راكدة ومفتوحة إلى ما لا نهاية، وعلى أرض الواقع بسبب خطط التهويد والاستيطان الإسرائيلية المستمرة. وثالثتها تتمثل في محاولات مستمرة من أطراف دولية وإقليمية لاستخدام القضية الفلسطينية كورقة في مفاوضاتها السياسية مع أطراف دولية وإقليمية أخرى، ما أدى إلى انقسام الفلسطينيين وتناحرهم. [٧٦]

لذا كان من الضروري أن تبادر مصر في ضوء إدراكها هذه الحقائق بخطوة لتحريك هذا الملف المتجمد من خلال تقديم مقترحات للراعي الأكثر تأثيراً في هذه العملية، وهو إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما، لحضه على مواصلة دوره الذي بدأه والذي وعد به أيضاً. وتم ذلك من خلال زيارة وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط ومدير الاستخبارات المصرية الوزير عمر سليمان لواشنطن في الثامن من كانون الثاني (يناير) ٢٠١٠، اللذين شرحا رؤية مصر بأبعادها المختلفة تجاه سبل حل القضية الفلسطينية، خصوصاً في إطار مفاوضات الحل النهائي بين الفلسطينيين وإسرائيل.

بهدف تحقيق اختراق حقيقي في عملية السلام التي أصابها الجمود، وهذه الأفكار هي: [٧٧]

---

(٧٥) أحمد الخطواني، ٢٠١٠، مبادرة بريجينسكي وسولارز تكشف جانباً مهماً من التفكير الأمريكي لحل القضية الفلسطينية، المعهد العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية على الرابط التالي:
http://www.airssforum.com/f7/t89000.html

(٧٦) صحيفة الحياة، مقترحات مصرية الى أوباما لحل القضية الفلسطينية: مبادرة "نهاية الطريق"، ٢١ يناير 2010 ، نقلاً عن موقع دار الحياة على الرابط التالي: http://www.daralhayat.com/portalarticlendah/99524

(٧٧) المصدر نفسه.

أولاً: تطلب مصر من الولايات المتحدة بأكبر قدر من الوضوح ضمانات مكتوبة ومدعومة دولياً، سواء من خلال مجلس الأمن أو مؤتمر دولي للسلام حول الشرق الأوسط يعطي رسائل ضمان للفلسطينيين وأخرى لإسرائيل، وتنص هذه الضمانات على أن تقوم الدولة الفلسطينية (المستقلة القابلة للحياة ذات السيادة الكاملة على أراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية والمتواصلة الأطراف) وفق القرارات الدولية ذات الصلة ويتحدث عنها المجتمع الدولي والرباعية الدولية وعلى خطوط ١٩٦٧ وبكامل حجم الأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وأيضاً التفاوض حول قضايا الوضع النهائي حول الأمن والمياه واللاجئين، ومصير في المستوطنات القائمة في الأراضي الفلسطينية في إطار عملية محدودة من تبادل للأراضي لا تزيد على ٣ في المئة ولا تتضمن القدس الشرقية، وتتم بموافقة الطرفين، وكل ما يتعلق بعملية السلام مع تنفيذ مبادرة السلام العربية.

ثانياً: تبدأ إسرائيل على الفور إجراءات لبناء الثقة مع الفلسطينيين، وذلك برفع الحصار عن قطاع غزة وإزالة الحواجز وفتح المعابر لتسهيل حركة التنقل للأفراد وللسلع وبما يخفف من معاناة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ثالثاً: يقوم المجتمع الدولي بطرح مرجعية التسوية النهائية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وشكلها، لعدم إضاعة المزيد من الوقت في بحث تفاصيل يعلم الجميع أن البحث فيها لن يصل بالأطراف إلى التسوية المنشودة، خصوصاً في قضايا مثل القدس الشرقية واللاجئين.

رابعاً: تبدأ المفاوضات عقب ذلك لتركز بداية على مسألة التوصل الى اتفاق على حدود الدولة الفلسطينية ووضع مدينة القدس وأن يكون إطلاق العملية التفاوضية وفق مرجعيات واضحة وإطار زمني محدد لا يتجاوز العامين، بهدف التوصل إلى اتفاق سلام شامل ونهائي في أقرب وقت ممكن حول قضايا الحل النهائي على نحو يسمح بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

وترى مصر أن حدود الدولة الفلسطينية لا بد من أن تكون وفق حدود ما قبل الرابع من حزيران ١٩٦٧ ومع رفض وضع قوات إسرائيلية أياً كانت رمزيتها وعدم وضع قوات دولية على حدود الدولة الفلسطينية إلا أنه يمكن نشر مراقبين دوليين، وأن تكون السيادة على الحدود للدولة الفلسطينية، وأن تكون هذه الحدود متواصلة مع جيران هذه الدولة، مع تبني عدد من الإجراءات الأمنية لطمأنة إسرائيل بمشاركة الأطراف المعنية.

خامساً: القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة وهي أحد مواضيع التسوية النهائية، ولا يمكن أن تستثنى من أي مفاوضات مقبلة، والإقرار بأن مسألة تبادل الأراضي لا تنطبق على القدس الشرقية.

سادساً: ضرورة التزام إسرائيل تجميد الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية، إذ أن النشاطات غير شرعية وغير قانونية. ويتزامن تجميد الاستيطان مع المسار التفاوضي لتعزيز ثقة الجانب الفلسطيني في النيات الإسرائيلية.

سابعاً: التدرج في تنفيذ التسوية طبقاً لجدول زمني محدد يتفق عليه الطرفان وذلك في حال الاتفاق على الشكل النهائي لحدود الدولة الفلسطينية طبقاً لحدود ٤ حزيران ١٩٦٧ كما سبق أن اتفق الطرفان على ذلك خلال المفاوضات مع حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أيهود أولمرت.

ثامناً: إن انخراط إسرائيل في التفاوض الجاد، وطبقاً لإطار زمني واضح المعالم، يمكن أن يعيد الكثير من الأمور التي كانت قائمة خلال التسعينات من حركة التفاعل العربي معها بهدف دعم الثقة المتبادلة وبالتالي دعم الجهد التفاوضي ككل.

تاسعاً: أن يترافق الاتفاق مع إصدار قرار من مجلس الأمن ملزم لجميع الأطراف يشمل بنود الاتفاقية ويلزم الجانبين بتنفيذها ضمانة لعدم المماطلة.

أن الجانبين الأميركي والإسرائيلي يتحدثان عن أفكار لترتيبات أمنية مثل وضع قوات دولية في منطقة الأغوار وعلى الشريط الحدودي بين الأردن والأراضي الفلسطينية مع وجود قوات إسرائيلية رمزية هناك وعدد آخر من إجراءات الثقة وتفكيك الجماعات المسلحة ووضع عدد من الإجراءات لمنع تهريب السلاح داخل الأراضي الفلسطينية، لكن مصر، وبالتنسيق مع الفلسطينيين، ترفض مثل هذه الأفكار، وترى أن حدود الدولة الفلسطينية لا بد من أن تكون وفق حدود ما قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧ ومع رفض وضع قوات إسرائيلية أياً كانت رمزيتها وعدم وضع قوات دولية إلا أنه يمكن نشر مراقبين دوليين، وأن تكون السيادة على الحدود للدولة الفلسطينية، وأن تكون هذه الحدود متواصلة مع جيران هذه الدولة من الدول الأخرى.

المطلب الثالث: الخلافات الفلسطينية الداخلية (حركتا فتح وحماس) وأثرها على عملية السلام

بفوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بأغلبية مقاعد البرلمان الفلسطيني، تلقت الخطة الأمريكية بما يسمى نشر الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي، صدمة قوية جاءت بعد فوز جماعة الإخوان المسلمين في مصر بـ (٨٨) مقعداً وهذا ما نسبته ٢٠%، إن سبب الصدمة في أن مشروع الشرق الأوسط، قائم على تنبؤ بفوز الليبراليين والموالين لأمريكا في الانتخابات الحرة الديمقراطية، التي يدعو لها هذا المشروع. لذلك صدم أصحاب المشروع عندما لم تأت ضغوطاتهم بثمارها وإن خيار المقاومة هو خيار للعرب والمسلمين. ويأت باختيار التيار الإسلامي لا بالإختيار الليبرالي الموالي لأمريكا. وكانت ردة الفعل الأمريكي بأن بدت خطوات ضغط مكثفة على حماس والشعب الفلسطيني، وكانت أشبه بالعقوبات لتصويت الشعب لصالح حماس، أبرزها قطع المعونات الأمريكية والمعونات الأوروبية الدولية التي يعتاش عليها الشعب الفلسطيني، فقد أصدر مجلس النواب الأمريكي قراراً في كانون الأول عام ٢٠٠٥م حذر فيه السلطة الفلسطينية من تعريض علاقاتها مع الولايات المتحدة للخطر، وأرسل (٧٢) سيناتوراً أمريكياً رسالة إلى جورج بوش الابن – الرئيس الأمريكي – يطالبونه بتحرك عاجل، إزاء نتائج الانتخابات الفلسطينية التي جاءت على غير هوى الولايات المتحدة . عندها شكلت وزارة الخارجية الأمريكية طاقماً خاصاً، مهمته جراء دراسة تفصيلية لمسح المنظمات والمؤسسات المدنية والخيرية داخل فلسطين، ومدى علاقتها بحماس تمهيداً لاستراتيجيةالحصار الاقتصادي، بغية إفشال حكومة حماس الجديدة، على أن تقوم قنوات إمداد مالية بديلة

لتلبية الحاجات الإنسانية، تكون هذه القنوات برئاسة شخصية مقبولة من الغرب، مثل وزير المالية السابق رئيس الوزراء في السلطة الفلسطينية حالياً سلام فياض بحيث تتولى هذه القنوات برئاسة هذه الشخصية تحويل وتوزيع الأموال على الفلسطينيين في الداخل، وبهذا تستعيد المنظمة وفتح بريقها الشعبي المفقود والذي حوّل إلى حماس في الانتخابات. إن هذا جعل إسرائيل تأخذ إجراءات أخرى بحق حماس، تمم ترجمتها بخطة تولت قيادتها وزيرة الخارجية الإسرائيلية حيث شكّلت ثلاث لجان في لجنة واحدة: الأولى مهمتها تنسيق حركة المال بين المالية "الإسرائيلبية" و"الفلسطينية" ، بخصوص إيرادات الجمارك غير المباشرة التي تجنيها إسرائيل على البضائع الفلسطينية المستوردة عبرها، وتحويل جزءٍ منها لخزينة السلطة الفلسطينية وفق اتفاقية باريس الاقتصادية، وأما الثانية فمهمتها الإشراف على حركة نقل الأموال القادمة من منظمات عالمية، وأما الثالثة، فمهمتها استخباراتي، وأما الدوْر الأمريكي بين هذه اللجان الإسرائيلية فيتجه إلى جهة الحصار الدولي والتنسيق مع حكومة تل أبيب لإحكام الحصار على حماس جرّاء فوزها في الانتخابات[١].

لقد أخذت الولايات المتحدة بأول إجراءات المقاطعة، فحبست تدفق الأموال عن حماس، ولم يتمكن الموظفون من استلام مخصصاتهم المالية والتي تقدر بـ (١٠٠) مليون دولار، وصرح "جاكوب ويلز" أن الولايات المتحدة ستجمّد ملايين الدولارات التي تدفع في حال قيام حماس بالانشقاق عن منظمة التحرير، وإذا لم تنبذ الإرهاب، إلا أن حماس انشقت عن المنظمة، عندها أعطت الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل الدوْر للقيام بهذا التحرك الذي أرادته الولايات المتحدة، فقامت إسرائيل بمحاصرة قطاع غزة، المعقل الرئيسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، وذلك بعد أخذ الضوء الأخضر من الولايات المتحد، وقد أدى هذا الحصار إلى تعطيل شبه كامل في عدد كبير من المرافق نتيجة انقطاع التيار الكهربائي، وانقطاع المياه في الكثير من مناطق القطاع، وكان نتيجة هذا الحصار أن فقدت (٢٤٠٠) أسرة دخلها الرئيسي للطعام الذي كان يأتي من صيد الأسماك نتيجة الحصار البحري، وتعطلت (٢٠٠) عملية جراحية في المستشفيات يومياً، وهدد (٢٥٠) مصاباً بالفشل الكلوي بالموت المحقق بعد تعطل الأجهزة اللازمة لمعالجتهم، أضف إلى أن (١١٢) ألف مواطناً يعانون من الأمراض المزمنة أشرفوا على الموت لفساد الأدوية، ولم تستطع أكثر من (٨٨٠٠٠) اسرة التزود بالمياه الصالحة للشرب، وتعرضت (٧٤١٨) من المنشآت العاملة في قطاع غزة لتلف جزءٍ كبيرٍ من محتوياتها الغذائية والطبية من جرّاء قطع التيار الكهربائي عنها.

إن هذا كله كان نتيجة الانتخابات التي جاءت على غير هوى الولايات المتحدة وأطراف إقليمية ودولية عديدة وخاصة إسرائيل، ولكون حركة المقاومة الإسلامية حماس ترفض المشاريع الأمريكية، والتي في واحدةٍ منها رفض الوجود الإسرائيلي الموجود أصلاً، لأن المشروع يعمل في حد ذاته إلى تقوية إسرائيل وإعطائها دوراً كبيراً في ثنايا هذا المشروع لقيادة منطقة الشرق الأوسط بعد تفتيت أراضيه وإقامة دول ضعيفة لا تقوى حتى على الرد من أي اعتداء والدفاع عن سيادتها. إن الولايات المتحدة ودولة إسرائيل، قد مارست جميعها ابتزازاً صريحاً لإرادة الشعب الفلسطيني الذي أراد أن يعبّر عن إرادته بشكل ديمقراطي

---

[١] علي، سيد ،(٢٠٠٢)، السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية بعد أحداث ١١ أيلول، مجلة الأهرام العربي، العدد٢٨٧، تاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٨٧.

عندما هددت بقطع المعونات. وكانت النتيجة التي تلقاها هذا الشعب محاصرته وتجويعه، من أجل ان يغير إرادته على النحو الذي تريده الولايات المتحدة الأمريكية، مدعيةً بأن الديمقراطية هي الحل الأمثل، هذه هي ديمقراطية الولايات المتحدة ، ديمقراطية الجوع والقتل والدمار[١].

لقد تدنى مستوى معيشة المواطن في غزة، في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون تحت الاحتلال، وفي ظل سياسات الحصار الاقتصادي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، بسبب تولي حماس رئاسة السلطة الفلسطينية وتوقع زيادة حدة الحصار، فقد سعت حماس إلى كسر الحصار عن الشعب الفلسطيني وعن قطاع غزة، عندما تركت المواطنين يعبرون الحدود المصرية بسبب ضيق الحياة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

يبدو أن حركة حماس أمام هجمة إسرائيلية واسعة وشرسة مصحوبة بتواطؤ أنظمة عربية مع هذه الهجمة، التي تهدف الولايات المتحدة وإسرائيل من خلالها إلى نزع سلاح المقاومة الإسلامية حماس، وتحجيمها، ولقد كان للحصار الذي ضربته كلاً من الولايات المتحدة وإسرائيل على قطاع غزة، للإنتقام من المقاومة أثر كبير على المواطنين، ولا يتصور أحد حجم المعاناة التي يعانيها الأطفال والنساء والشيوخ، بسبب قلة المواد الغذائية، والدوائية.

إن الولايات المتحدة وإسرائيل لا تريدان أن تفشلا في غزة كما فشلتا من قبل في جنوب لبنان، ولقد فتحت صواريخ حماس شهية إسرائيل للإنتقام، وسفك مزيد من دماء الفلسطينيين العزّل، وأصبح السكّان الإسرائيليين في جنوب إسرائيل في مستوطنة سيدروت غير مسرورين في البقاء، لأنهم عندما يفيقون من نومهم صباحاً يفاجئون بمئات من قطع صواريخ حماس متناثرة في الشوارع. إن إسرائيل الآن وبدعم أمريكي، تضرب في كل اتجاه، مستخدمة الجو والبر والبحر، وبعنف وقسوة دون حساب للنتائج، وإن ما تقوم به الولايات المتحدة وإسرائيل ضد المدنيين العزّل يجب أن يوقظ الضمير الإنساني، لما تقوما به من انتهاك لحقوق الإنسان، وعمليات تدمير وقتل بالجملة، واستخدام أسلوب الأرض المحروقة فهي لا تترك مجالاً للحياة. يقول عادي أوفير: ما كنت أعطي الأهمية لانتقاد حكومة إسرائيل لما تقوم به في غزة لكنني ساوجه الانتقاد، لأننا لسنا بحاجة لأن نسيء تفسير فهم للموقف، لكي نرى مدى جودة سياسة الحكومة بالنسبة إلى غزة والشعب الفلسطيني، والحقيقة أن غزة تحت الحصار منذ فترة.

إن حركة حماس وكل الذين ينتمون لها بقطاع غزة وصلوا إلى حالةٍ مأساوية نتيجة الحصار المفروض عليهم منذ فترة طويلة، فهم يتعرضون إلى الجوع وقلة الغذاء والدواء، وعدم توفر الكهرباء داخل المستشفيات، والعالم كلّه يشاهد ما يحصل داخل الساحة في قطاع غزة. وهذا هو ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الضغط على حركة حماس حتى تقبل بكل الشروط الأمريكية والإسرائيلية، وفي مقدمة ذلك تعديل ميثاقها الذي لا يرى لإسرائيل وجوداً في فلسطين، ومن ثم تطويعها من أجل إلحاقها بالجماعات والدول المعتدلة في المنطقة وفق الرؤية السياسية الأمريكية، لتكون أداة تعتمد عليها الولايات المتحدة في تنفيذ مشاريعها ومخططاتها، وفي مقدمة ذلك مشروع الشرق الأوسط الكبير مستقبلاً.

---

[١] علي، سيد ، المرجع السابق، ص ١٢٠.

في العام ١٩٩٣ حاولت الحكومة الأردنية وحركة حماس تعريف صيغة وجود الحركة على الساحة المحلية، بالتفاهم على "اتفاق جنتلمان" بين الطرفين، لكنه اتفاق لم يدم طويلاً مع استمرار القلق في العلاقة، إلى العام ١٩٩٩، الذي قررت فيه الحكومة الأردنية حظر نشاط الحركة في الأردن، وخرج قادتها إلى قطر، ثم دمشق، مما أدى إلى مرحلة من القطيعة والأزمة المتقطعة بين الطرفين.

ثم خلق احتلال العراق على يد القوات الأمريكية (نيسان ٢٠٠٣) متغيرات إقليمية جديدة، برزت آثارها بوضوح مع العام ٢٠٠٦، الذي شهدت بداياته انتخابات تشريعية فلسطينية شاركت فيها حركة حماس، وحازت على أغلبية صريحة، تزامن ذلك معع بروز الدوْر الإقليمي الإيراني واتجاه حكومات المنطقة إلى سياسة التحالفات والمحاور، ممّا عزز الأزمة بين الأردن وحماس، ودفع بها إلى مرحلة متقدمة[١].

في العام ٢٠٠٨، ومع صمود حماس في قطاع غزة، بعد أن اجتاحته وأحكمت السيطرة عليه، بدأت تبرز ملامح مواقف دولية جديدة من الحركة، وحاول مدير المخابرات العامة الأردنية السابق، الفريق محمد الذهبي، هندسة اتجاه جديد في العلاقة بين الأردن وحماس، وفتح الباب مرة أخرى على حوار سياسي من خلال القناة الأمنية، إلاّ أنّ ذلك لم يستمر، بخاصة مع إنهاء خدمات الذهبي في نهاية عام ٢٠٠٨.

قامت الحكومة الأردنية بتجميد الاتصالات مع حركة حماس، وتحجيم التواصل معها في أضيق نطاق، وهو ما أعاد العلاقة بين ةالطرفين إلى مرحلة من الغموض والأزمات المتقطعة، من دون التوافق بين الجهتين على تعريف المصالح الا ستراتيجية التي تحكم العلاقة بينهما، وتحديد المسطرة التي يمكن من خلالها تقديم إطار تفسيري، يتكفّل بالإجابة المنطقية على التحولات التي تمر بها العلاقة.

مؤتمر أنابوليس للسلام:

مؤتمر أنابوليس هو مؤتمر السلام في الشرق الأوسط الذي عقد في ٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني من ٢٠٠٧ في كلية البحرية للولايات المتحدة في أنابوليس، ماريلاند، الولايات المتحدة الأمريكية. حيث دعت الولايات المتحدة كصفتها الدولة المنظمة للمؤتمر بالإضافة إلى كل من إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية أكثر من ٤٠ دولة ومنظمة دولية. ولكن الكثير من هذه الدول لم تكن لها علاقة بالنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني أو لها علاقة محدودة. كما تم دعوة عدد من الدول ليس لها علاقة دبلوماسية مع إسرائيل، مثل سوريا والسعودية.

وانتهى المؤتمر مع صدور بيان مشترك من جميع الاطراف. نظم المؤتمر من قبل الولايات المتحدة وتحت إشراف وزيرة خارجيتها السابقة كوندوليزا رايس واستمر ليوم واحد. [١]

---

[١] علي، سيد ، المرجع السابق، ص ١٢٠.

[١] أنابوليس ..بحث عن فرصة ضائعة، الجزيرة نت، ٢٠٠٧/١١/٢٨، نقلاً عن الرابط الالكتروني التالي: http://www.aljazeera.

كان من أهداف المؤتمر المساعدة في التوصل إلى اتفاقية سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين وإحياء خطة خارطة الطريق، وأن الهدف الرئيسئ هو العمل لقيام دولة فلسطينية نهاية فترة رئاسة الرئيس الأمريكي جورج بوش. مع أن الولايات المتحدة اعربت عن رغبتها في نجاح هذا المؤتمر من أجل بدا مفاوضات مكثفة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وحشد الدعم الدولي لإقامة الدولة الفلسطينية، غير أن هذا الهدف تعرض لانتقادات واسعة لأنه لم يأت بجديد طالما أن كل الأطراف متفقة على هذا الهدف من حيث المبدأ.

وقد كان أمل الطرف الفلسطيني أن يتمخض المؤتمر عن إعلان مبادئ مشترك مع الإسرائيليين بشأن القضايا الرئيسية، وأن يسفر عن جدول زمني لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وقد كان الطرف الإسرائيلي متفائل بتفعيل المحادثات، ولكن لم يوافقوا على مبدائ مشترك ولا على جدول زمني لقيام دولة فلسطينية.

في هذا المؤتمر دعت الولايات المتحدة بصفتها الدولة المنظمة للمؤتمر أكثر من ٤٠ دولة ومنظمة دولية. ولكن الكثير من هذه الدول لم تكن لها علاقة بالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي أو لها علاقة محدودة.

وكان من نتائج المؤتمر إصدار بيان مشترك بين رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس يقضي ببدء مفاوضات الحل النهائي، كما حلل مراقبون أن المؤتمر والحضور العربي الكبير الذي صاحبه كان يهدف إلى حث الدول والحكومات العربية على التطبيع مع إسرائيل، ولكن كان هنالك شبه إجماع من الدول العربية على عدم المباشرة ببدء التطبيع مع إسرائيل إلا عند إحلال السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط. [١]

كان للمؤتمر الكثير من الأصداء المؤثرة ما بين رفض وترحيب، فقد لاقى إجماعا عربيا شبه كامل تمثل بحضور وفود من جميع الدول العربية، ومع ذلك كان هنالك رفض شعبي في فلسطين للمؤتمر تمثل في هئية مظاهرات سلمية أقامتها الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية مثل حزب التحرير وحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي وبعض القوى الأخرى في كل من الضفة الغربية وغزة.

أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً جديداً يحمل رقم ١٨٥٠ وكان القرار من عدة نقاط ، يوازن بين المصالح الفلسطينية والإسرائيلية ويعكس رغبة المجتمع الدولي في إحراز تقدم في العملية السلمية على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، حيث أشار في مقدمته إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة خصوصاً للقرارات ٢٤٢ و٣٣٨ و١٣٩٧ و١٥١٥ وإلى مبادئ مؤتمر مدريد. ومن أبرز بنود القرار (١٨٥٠) ما يلي[٢]:

---

[١] الحسيني، حيدر حسن ، (٢٠٠٧)، مؤتمر أنابوليس بين العلاقات العامة والتأسيس لعملية سلام مبدئية واقعية، ٢٠٠٧/١١/٢٥، نقلاً عن الرابط التالي: http://www.siironline.org/alabwab/eftetahia/002.html

[٢] نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٨٥٠، على شبكة الإنترنت: www.albawaba.comb .

أ. تأييده للمفاوضات التي شرع فيها في أنابولس، في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٧ والتزامه عدم الرجعة عن المفاوضات الثنائية .

ب. يؤيد المبادئ التي اتفق عليها الطرفان في شأن عملية المفاوضات الثنائية، وجهودهما الدؤوبة لتحقيق هدفهما المتمثل في إبرام معاهدة سلام تحل بموجبها جميع المسائل القائمة، بما في ذلك جميع المسائل الاستثنائية من دون استثناء، تأكيداً لجدية عملية أنابوليس .

جـ. يدعو الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق المستندة إلى الأداء، على النحو المنصوص عليه في تفاهمهما المشترك في أنابولس، والامتناع عن اتخاذ أي خطوات قد تقوض الثقة أو تخل بنتيجة المفاوضات .

د. يهيب بجميع الدول والمنظمات الدولية أن تسهم في إيجاد مناخ يفضي إلى المفاوضات، وأن تدعم الحكومة الفلسطينية التي تلتزم مبادئ المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية، وتحترم التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، وأن تقدم المساعدة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني، وأن تصل بالموارد المتاحة للسلطة الفلسطينية إلى حدودها القصوى، وتسهم في برنامج بناء المؤسسات الفلسطينية تحضيراً لإنشاء الدولة .

هـ. يحض على تكثيف الجهود الدبلوماسية التي تعزز، في إطار مسار مواز للتقدم المحرز في العملية الثنائية، الاعتراف المتبادل والتعايش السلمي بين جميع الدول في المنطقة في سياق تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط .

و. يرحب بنظر المجموعة الرباعية، بالتشاور مع الطرفين، في عقد اجتماع دولي في موسكو في ٢٠٠٩ .

ز. أن يبقي المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية قيد نظر مجلس الأمن الدولي.

صدر القرار في مرحلة مهمة شهدت تراجعاً كبيراً في المسارات التفاوضية وتعكس حالة التأزم التي وصلت إليها المنطقة مما استدعى إصدار قرار من مجلس الأمن يحاول تصويب مسار العملية السلمية ودفعها للوصول إلى حل يرضي جميع الأطرف، وقد استند هذا القرار إلى مجموعة القرارات الدولية التي صدرت سابقاً لتأكيد التزام الشرعية الدولية لدفع المسار الفلسطيني الإسرائيلي من خلال الجهود الدبلوماسية التي تبذلها المجموعة الدولية ممثلة بالمجموعة الرباعية، وقد حاول مبعوث الرئيس الأمريكي الحالي اوباما، جورج ميتشل تحريك المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية إلا أن جهوده كانت تواجه بالرفض الإسرائيلي

لوقف الاستيطان والدخول في مفاوضات الحل النهائي ولا تزال هذه الجهود تبذل ولكن دون الوصول إلى نتائج ملموسة على ارض الواقع. [٧٨]

ساهمت الإخفاقات الاستراتيجية للسياسة الأمريكية في فشل تحقيق الهدف الرئيسي للاستراتيجية الأمريكية، ويبقى إخفاق الإدارة الأمريكية في العراق هو الأكثر تجسيداً لهذا الفشل الاستراتيجي، ومن جهة أخرى، فإنّ انهيار نظام الشرق الأوسط القديم يسبب فراغاً استرتيجياً كبيراً يثير شهية أطراف محلية وأجنبية عديدة، ويعطي للقوى المختلفة الشعور بهامش أكبر للحركة المستقلة، ويدفعها إلى التطلع إلى سياسات بديلة، والبحث عن إستقطابات لم يكن من الممكن تصورها من قبل. وهكذا تنزع كل قوة إقليمية إلى " مراجعة حساباتها الوطنية والإقليمية، والتفكير في إعادة تحديد أهدافها وسياساتها، في سياق الاستعداد للمشاركة في بناء نظام شرق أوسطي جديد، يقوم ككل نظام، على توازن القوى واتساق الرؤى الكبرى، وتوفير الموارد، وتحديد الغايات، وبلورة الأهداف وتعيين الوسائل ". كانت القضية الفلسطينية محور السياسة الخارجية الأردنية وخير دليل على ذلك الملك عبد الله الثاني حيث أنه في رحلاته للدول الغربية يحاول دائماً التأثير على هذه الدول من أجل حل القضية الفلسطينية والتحدّث عن ضرورة إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي ويدافع عن القضية الفلسطينية باستمرار. ورغم التحدث عن محاور أساسية مثل التطوير والتنمية إلا أن القضية الفلسطينية هي الأهم.

تقف إسرائيل والولايات المتحدة على رأس الأطراف التي تسعى لإعادة تشكيل البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة، وذلك لحل مشاكلهما الخاصة في كل من فلسطين والعراق، ويعتقد بأن منهج صناعة الرأي العام، واتخاذ القرار في المملكة لا زال حرجاً جداً في التعامل مع هذه المؤثرات، نظراً لما يشكله خطأ الحسابات فيها من تداعيات استراتيجية على مستقبل المملكة، وقواها السياسية ونخبها المتنفذة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حد سواء.

تلعب عوامل إقليمية ودولية دوراً ربما يكون أكثر تأثيراً على الواقع الداخلي والدور الإقليمي للمملكة، ويشار إلى تزايد الاختلافات العربية والتي يقع الأردن في مركزها خلال السنوات الأخيرة، كما يشار على وجه التحديد إلى ارتباط الأردن بمحور عربي جديد أطلق عليه محور الاعتدال العربي، والذي ترى الولايات المتحدة انه حليفها الأهم بعد إسرائيل في المنطقة لاعتبارات المصالح الأمريكية العليا في الشرق الأوسط، ولكن عجز هذا المحور عن إصلاح الوضع العربي وجمع الصف العربي، وعدم قدرته على الإسهام في حل الخلاف الفلسطيني أو تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني أو الضغط على الولايات المتحدة لتغيير سياساتها في العراق نحو إنهاء الاحتلال ووقف الحرب الدموية فيه، وفي نفس الوقت الاستجابة المتسارعة والواسعة لأولويات السياسة الأمريكية القائمة على عزل ومواجهة كل من سوريا وإيران، ومحاصرة

---

(٧٨) بن عنتر، عبد النور ، (٢٠١٢)، "الربيع العربي" والقضية الفلسطينية: مستويات التأثير، محدوديته وتفاعلاته المستقبلية، قدمت هذه الورقة في ندوة "اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي: الواقع والآفاق – بالدوحة ، مركز العودة الفلسطيني، ١٤ و ١٥ أبريل / نيسان ٢٠١٢، ص ٢.

المقاومة الفلسطينية وخاصة حركة حماس، إضافة إلى محاربة التوجهات الإسلامية المتطرفة منها وغير المتطرفة، وبالتالي العمل على تحجيم الإسلاميين كقوة سياسية واجتماعية كبيرة في الوطن العربي، بسبب كل ذلك فقد أدت هذه التطورات إلى تغير أدوار دول هذا المحور المحلية والإقليمية والدولية، الأمر الذي بدأ يتسبب بانعكاسات ملموسة على الاستقرار السياسي الذي تمتعت به على مدى العقد الماضي، سواء بفعل المجموعات المتطرفة أو إسرائيل أو جيوب الولايات المتحدة ذاتها المدنية منها والعنفية على حد سواء، ومن هنا فان الأردن بدأ يتأثر بهذه الموجات المتلاطمة في الإقليم انطلاقا من هذا التحول.

إن هذه العوامل الاستراتيدجية المؤثرة تتكاتف مع الإجراءات الاقتصادية التي تشهدها المملكة منذ أكثر من عامين، والمتعلقة بتزايد الأسعار بشكل غير مسبوق، والتي بدأت تفرغ جيوب المواطنين، وتقلص الطبقة المتوسطة، وتحول الكثير من أسرها وأعضائها إلى مجموعات ما تحت خط الفقر، وفي نفس الوقت نمت قدرات طبقة الأثرياء أو أصحاب الرأسمالية المتحالفين مع أرباب المال العربي والدولي، تحت مسميات الشريك الاقتصادي الاستراتيجي وتحرير الاقتصاد والخصخصة والتحول نحو اقتصاد السوق وما شابه من برامج ونظريات وتوجهات، إضافة إلى التجاوب مع شروط البنك الدولي وتعليمات منظمة التجارة العالمية[٧٩].

كما يضاف إلى العوامل المؤثرة السابقة فقدان الفرص المتاحة في المنطقة ومن أهمها حرمان الأردن من الاستفادة من التصدير إلى الضفة الغربية وقطاع غزة (الذي قد يصل إلى ١،٥ مليار دولار سنوياً) من قبل إسرائيل وبسبب الموقف السياسي الذي تقفه المملكة إلى جانب السلطة الفلسطينية، وهو أمر يثير الكثير من القلق لدى القيادات المجتمعية والسياسية مخافة تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية وتداعياتها على الاستقرار والنسيج الاجتماعي، وتعمل الدولة الأردنية بكل جهودها لاحتواء هذه التداعيات، ولكن المتاح لديها من موارد سياسية واقتصادية في هذا المضمار لا زال متواضعا، خصوصا وأنها لم تتحول بعد نحو الحوار الوطني الواسع والمفتوح مع القوى السياسية والاجتماعية الأبرز في المجتمع وعلى الأخص الحركة الإسلامية والأحزاب السياسية والنقابات المهنية والقيادات الاجتماعية ورجال الأعمال والمثقفين ومراكز البحوث الوطنية لتقديم الحلول والتصورات الخلاقة للخروج من هذه المآزق، وعدم الوصول إلى مشاكل اجتماعية، والمحافظة بالتالي على الاستقرار والتكامل والتعاون بين مكونات المجتمع والدولة المتعددة، في حل المعضلات التي تسببها التحولات الإقليمية والعالمية، ناهيك عن التفكير الجاد بإعادة النظر بعدد من السياسات والتحالفات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية لصالح حماية الدولة والمجتمع، وتطوير دور المملكة، وتقوية إمكاناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في توفير فرص أفضل للرفاه الاجتماعي.

---

(٧٩) المرجع السابق، ص ٥.

يبدو واضحاً أن الأردن يراجع سياساته الإقليمية منذ عام ١٩٩٩ فهو لا يريد دوراً إقليمياً في فلسطين ولا العراق، ولا يريد أيضا أن يغير مواقفه إلى العكس تماماً، ولكنه يحاول أن يتخذ علاقات جوار وتضامن دون انخراط في السياسات والمواقف المحلية والإقليمية(٨٠).

هذا ما يفسر الموقف الأردني تجاه عمل وحضور حركة حماس والمعارضتين العراقية والسورية في عمان، إذ أوضح المسؤولون أثناء أزمة حماس أن الأردن يحترم حركة حماس ويقدرها، كما أعلنوا من قبل أن قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية قرار سيادي ولا رجعة عنه، وأن الأردن ليس متمسكا بالولاية على الأماكن المقدسة في القدس وفلسطين ولا يمانع في نقلها إلى الدولة الفلسطينية، وأعلن المسؤولون الأردنيون أكثر من مرة رفضهم لدور أمني أردني في فلسطين أو القيام بأي دور بديل للسلطة الوطنية الفلسطينية.

هذا التخلي عن الدور التاريخي للأردن الذي كان مشاركاً رئيسياً في القضية الفلسطينية وفي الحرب العراقية الإيرانية وفي حرب الخليج الثانية وفي الصراع الكويتي العراقي عام ١٩٦١ (مع الكويت ضد العراق)، والبحث عن موقف وسطي لا يتخلى عن الدور القومي ولا يتورط في الصراعات المحلية والإقليمية، يبدو غير مستوعب أو يكاد ترفضه معظم الأطراف والجهات السياسية والشعبية والإعلامية التي ترى الأمور والمواقف في نمطين لا ثالث لهما.

ثمة انقلاب استراتيجي بالنسبة لدور الفاعلين الدوليين والإقليميين والمحليين، في الشرق الأوسط، كما بالنسبة لعلاقات القوى، وشكل الصراع على هذه المنطقة الاستراتيجية للعالم. اللافت أن القوة التي دشّنت هذا الانقلاب، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، بإسقاطها نظام طالبان في أفغانستان (٢٠٠٢) وبعده نظام صدام حسين في العراق (٢٠٠٣)، لم تستطع التحكم بالتداعيات الناجمة عن هذين الحدثين في المنطقة، من باكستان إلى لبنان، ولا تجييرهما لحسابها تماماً، بسبب انتهاجها سياسات عنجهية، وعدم مراعاتها لمجتمعات هذه المنطقة ونمط ثقافتها، وطريقة رؤيتها لذاتها ولمصالحها، وبسبب اعتمادها القوة كوسيلة لإحداث تغييرات في واقع هذه المنطقة، دون التبصر بالانعكاسات السلبية والعكسية التي يمكن أن تنجم عنها .

التطوّر الأبرز في هذه التداعيات يتمثل بصعود نفوذ إيران في العراق، وفي منطقة الشرق الأوسط، واختلاف مصالحها مع الولايات المتحدة في المنطقة بشكل غير مسبوق، إذا استثنينا مرحلة وجود الاتحاد السوفييتي (السابق)، إبان علاقات الحرب الباردة وعالم القطبين. أما التطورات والتحولات التي جاءت كانعكاس للسياسة الأمريكية الشرق أوسطية، فتتمثل، بانكسار الكيان العراقي، ووقوعه في دائرة الفوضى والعنف الأعمى، والخراب السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتعمق الانقسامات الطائفية والمذهبية والاثنية فيه، ثم في تفشي النعرات الطائفية والانقسامات المذهبية (بين السنة والشيعة) في عموم منطقة الشرق الأوسط؛ مما يهدد الاستقرار في هذه المنطقة، ووحدتها المجتمعية وكياناتها السياسية. كما في تنامي دور الفاعلين للدوليين، لاسيما المحسوبين على تيار الإسلام السياسي، في تقرير الشأن الداخلي في بعض

---

(٨٠) غرايبة ، ابراهيم (٢٠٠٤)، السياسات الاردنية .. حتمية الجغرافيا وتحولات التاريخ ، الجزيرة .نت ، http://www.aljazeera.net/ .

البلدان العربية، وبالخصوص في لبنان (حزب الله)، وحركة حماس (فلسطين)، والقوى السياسية الشيعية (العراق)؛ وهي بالإجمال قوى محسوبة على إيران، ومدعومة منها[٨١] .

ساهمت الأحداث التي مرت بها المنطقة منذ بداية القرن الحادي والعشرين باحقاق دورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني على الصعيد الإقليمي والدول مما جعلها تسخر كافة إمكاناتها لمحاربة الإرهاب داخلياً وخارجياً ومحاربة الفكر التفكيري لخلق بيئة آمنة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

عانى الأردن بشكل خاص من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية من الأحداث التي مرت بها المنطقة بسبب اعتدال موقفه السياسي تجاه مكافحة الإرهاب وضربت فنادق عمان في عام ٢٠٠٥م نتيجة لمواقفه المتوازنة تجاه القضايا الإقليمية والدولية.

واجهت منطقة الشرق اللآوسط مجموعة من الأحداث السياسية التي أدت إلى ظهور مفاهيم الشرق الأوسط والشرق الأوسط الجديد كنتيجة للسياسة الأمريكية في المنطقة وذلك كبديل للنظام الإقليمي العربي لتعكس حالة الضعف التي تواجهها المنطقة العربية وإدخال إسرائيل كأحد الدول المحورية في المنطقة، وقد برز ذلك بشكل واضح من خلال .

يترتب على التطورات في الأحداث الجارية في فلسطين انعكاسات هامة على الأردن تتمثل أهمها في التأثير على قيمة الدينار في حال إصدار عملة فلسطينية، حيث يتم تداول حوالي ٧٠٠ مليون دينار أردني في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، كما أن العمالة الفلسطينية الكبيرة داخل السوق الأردني وارتباطاتها لدى مناطق السلطة الفلسطينية، مما سيؤدي إلى تحويلات كبيرة من العملة الأردنية والعملات الصعبة إلى مناطق السلطة، بالإضافة إلى احتمالات لجوء الأطراف المتصارعة على السلطة إلى تصفية حساباتها إلى الأراضي الأردنية، وزيادة عدد الفلسطينيين الراغبين من سكان المناطق الفلسطينية في التوجه والإقامة في الأردن بأية وسيلة، واحتمالات انبثاق تنظيمات إرهابية فلسطينية مختلفة، الأمر الذي يشكل عبئا أمنيا جديدا على الأردن خاصة ما يتعلق بأمن الحدود[١].

توجد للعوامل المشكلة لبيئة الأردن الداخلية أثرها القوي للعلاقة التفاعلية بين الأردن والمحيط العربي وما نجم عن ذلك من تأثير في السياسة الأردنية وسلوكها الواضح ببعدها القومي فمن ناحية دفعته لأن يكون أكثر تأثراً بمختلف التغيرات التي تطرأ على المحيط والمنطقة لاعتبارات التداخل والاعتمادية والموقع الجغرافي الذي حتم أن يكون ارتباطه بالنظام العربي وتداعياته أمراً بديهياً، ومن ناحية أخرى كانت طبيعة علاقة الأردن وقيادته بالمشروع النهضوي العربي الحديث المتمثل بالثورة العربية والتمسك بمبادئها والالتزام بها على الرغم من التغيرات الدولية والإقليمية وخاصة في الإقليم العربي.

---

(٨١) غرايبة ، ابراهيم ، المرجع السابق .

[١] المصالحة، محمد ، مرجع سابق، ص ١١٨.

لم تتمكن عملية السلام في الشرق الأوسط التي انطلقت في مدريد عام ١٩٩١ من حل الصراع العربي-الإسرائيلي، ولم تنجح أسس هذه العملية في تحقيق الاستقرار والازدهار الذي وعدت به شعوب المنطقة، ولم تستطع بناء استقرار وسلام دائم في المنطقة، ولم تُنه الصراع الدائر فيها، ولم تتمكن من لجم الأطماع والتوسع والاستيطان والمصادرة والعدوان الإسرائيلي، ولم تمنعه من انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني والعربي، كما أنها لم تمثل خياراً واقعياً بديلا عنً الحرب والمواجهة، ولذلك لم تعد رهاناً سياسيا ناجحاً كما ظهر في بدايات انطلاقها عام ١٩٩١ أو ١٩٩٣.

الفصل الثالث

التأثير العربي في القضية الفلسطينية ومساراته المحتملة

يمكن وصف التأثير العربي على القضية الفلسطينية في العام ٢٠١٢، بأنه امتداد لخط ومسار العام السابق (٢٠١١). وفي بعض الحالات استمرارا لسياسات وأوضاع ما قبل الثورات، والسبب في ذلك أن العام ٢٠١٢ كان عاما انتقاليا، شهد العالم العربي فيه استمرارا لحزمة التطورات والتحولات، التي قد بدأت العام السابق (٢٠١١). والأهم أن المناخ الثوري وإن ظل يغلف القضاء العربي بشكل عام، إلا أن السياق العربي بالمقابل ظل محكوما في سيرورته بثنائية "بقاء القديم إلى جوار الجديد".. فثمة أنظمة جديدة يُفترض أنها ثوريه إلى جوار أنظمة قديمة. الأولى بدت منكفأة (لأسباب كثيرة) نحو الداخل، أما الثانية فبدت مستقرة ومبادرة، كما أظهرت استعدادا كاملا للتدخل (ولو بشكل سلبي) في شئون الجوار مخافة انتقال عدوى الثورات إليها.

جملة التفاعلات الناتجة عن هذه الثنائية أفضت إلى زيادة الوزن النسبي لدول مجلس التعاون الخليجي، ولمحصلة أنه لم يحدث أي تغير يذكر على صعيد المقاربات العربية بشأن مسيرة التسوية، نتيجة أن المقاربة الخليجية لذات الملف ما تزال تحفظ بطبعتها القديمة، لجهة التمسك بمسار المفاوضات الثنائة. والشاهد أن اجتماعات لجنة المتابعة العربية، سواء اجتماع القاهرة (فبراير ٢٠١٢) أو اجتماعي الدوحة (يوليو – ديسمبر ٢٠١٢) لم تسفر جميعها عن جديد يتخطى حدود السيناريو الذي كانت السلطة الفلسطينية قد أعدت نفسها له، لشراء مزيد من الوقت حتى الانتخابات الأمريكية، بدعوى أن إدارة أوباما في فترة ولايته الثانية ستختلف عن الأولى، وحتما ستمارس الضغط على حكومة نتنياهو الجديدة، وتصفى حسابها الطول معها. وهذا يعني في التحليل الأخير أن التغيير الذي طرأ على خريطة العلاقات العربية – الفلسطينية، وانفتاح قوس اتصالات "حماس" وعلاقاتها العربية والإقليمية، خلال العامين الماضيين، لن يعفيها من مجابهة الضغوط العربية والإقليمية المطالبة بتحديد موقف صريح تجاه حل الدولتين ومسألة الاعتراف بإسرائيل. وأن التحولات الإقليمية ذاتها التي قدمت الدعم المعنوي والمادي لحماس، ما تزال تضعها مباشرة أمام خيار التفاوض في نهاية المطاف.[1]

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** الموقف الإسرائيلي من الربيع العربي
- **المبحث الثاني**: تداعيات الثورات العربية على القضية الفلسطينية:
- **المبحث الثالث** : مستويات التأثير على القضية الفسطينية
- **المبحث الرابع** : العلاقات المصرية – الإسرائيلية بعد الثورة
- **المبحث الخامس**: ملف التسوية بين الفلسطينين وإسرائيل:

---

[1] التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠١١، ٢٠١٢، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام ، ص ٢٧٦.

المبحث الأول: الموقف الإسرائيلي من الربيع العربي

تحددت أبرز ملامح الفكر الإسرائيلي في معالجته للثورات العربية في : فشل ذريع في توقع حدوثهاه، وارتباك شديد في تقدير التيارات الفكرية للنتائج المترتبة على هذه الثورات. [٨٢]

تفاجأت إسرائيل بالثورات العربية. ولم تستطيع أن ترصدها دوائر استخباراتها المختلفة، ولا مراكز أبحاثها العديدة. عبر ناحوم برناع عن ذلك في يدعوت أحرنوت في ٢٠١١/٩/٢١ قائلاً "إن الثورات في البلدان العربية هزت الاستقرار الإقليمي، وأضعفت الحكومات وأطلقت في الشارع العربي الكراهية والإحباط بما فيها الكراهية لإسرائيل". يقول حامي شاليف في مجلة إسرائيل اليوم في ٢٠١٢/٣/٤ "لا حاجة لأن تكون عبقرياً في الجغرافيا لتفهم أن الهزة الأرضية في البلدان العربية ستخلق في نهاية المطاف تسونامي سياسي يغرق الفرضيات الأساسية لنا ولنزاعنا". يقول رئيس الأركان الإسرائيلي الحالي بيني غينتس "الواقع الإقليمي الجديد يعيد إسرائيل إلى أيام ١٩٦٧". اعتبر وزير الدفاع الإسرائيلي الحالي إيهود باراك أن الثورات العربية تشكل هزة إقليمية وقال "ما يحدث في المنطقة العربية زلزال يصيب المنطقة بأسرها".[٨٣] وأعرب رئيس وزراء إسرائيل في أكثر من مناسبة خشيته من تطورات الأحداث في بلدان الربيع العربي قائلاً "على الرغم من قوتها العسكرية والاقتصادية إسرائيل لا تزال دولة صغيرة وقدرتها الدبلوماسية محدودة للتأثير في دول الجوار". وعبر موشيه يعلون وزير الشؤون الإستراتيجية في حكومة نتنياهو عن المأزق التي تعيشه إسرائيل في أعقاب الثورات العربية" الجن التي تعرفه خير من الإنسان الذي لا تعرف".[٨٤] وصور وزير الحرب الإسرائيلي التحولات في المنطقة العربية "بأنها أشبه بهزة أرضية تاريخية سوف تدفع بحدوث تسونامي دبلوماسي من شأنه أن يدفع باتجاه افتقاد إسرائيل شرعيتها بالكامل". ووصف شلومو أفنيري أستاذ العلوم السياسية والمدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية التحولات قائلاً "جدول الأعمال الذي سيعرض نفسه إسرائيل بسبب التحولات السياسية التي تحدث في الدول العربية يختلف عن نظيره في أوروبا وأمريكا" وأضاف "إذا كنت تعيش في أوروبا وقد تحولت مصر إلى فوضى فهذا سيئ، أما هنا في إسرائيل فليس الأمر فقط سيء جداً، بل هو يعتبر حياة" لعدم يقينه باستمرار معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية.

برز توجهان داخل المؤسسة السياسية والأمنية الإسرائيلية حول الثورات العربية: الأول، يدعو إسرائيل إلى الانغلاق على نفسها والاستعداد لمواجهة الأسوأ، والثاني، يدعو إسرائيل إلى مد يدها للثوار العرب، ودفع عملية السلام قدماً لإبقاء قضية الصراع العربي الإسرائيلي هادئة، بحيث لا يتم استغلالها من قبل الثوار وتحويلها إلى قضية مركزية في الأجندات العربية. [٨٥]

---

(٨٢) مقال : "إسرائيل" والربيع العربي : التقديرات المواقف – مركز الزيتونة ... عبد الرحمن فرحانة

(٨٣) شؤون عربية العدد ١٥٠ ماجد كيالي

(٨٤) إسرائيل وفزاعة الإسلاميين في أعقاب الثورات العربية- صالح النعامي ١١٤٥.

(٨٥) ويسر،أيال ، (٢٠١٢)، قضايا إسرائيلية، العدد ٤٦، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

أبدت إسرائيل موقفاً واضحاً ومحدداً من الثورات العربية التي انطلقت في كل من تونس ومصر، حيث تعتبر إسرائيل هذه الدول من دول الاعتدال العربي التي تربطها بها اتفاقيات سلام. ومن منطلق العقلية الإسرائيلية الرافضة للتطور والنهوض في الوطن العربي والعداء للوحدة العربية، حيث تمحورت العديد من التصريحات لمسئولين في المؤسستين السياسية والأمنية وما كتبته العديد من وسائل الإعلام الإسرائيلية من تحليلات ودراسات حول التشكيك بأهداف الثورة العربية، ومجدت زعماء تلك الدول. فقد رشحت القناة الثانية الإسرائيلية في تقرير لها الرئيس المصري لجائزة شخصية العام في إسرائيل نظراً لتمسكه بالسلام مع إسرائيل، وتطبيقه بنود اتفاقية كامب ديفيد، ومحافظته على الاستقرار في المنطقة طيلة الثلاثين عاماً الماضية، وتقديمه خدمات جليلة لدولة إسرائيل، وكرر وزير الدفاع الأسبق لدولة إسرائيل بنيامين بن اليعيزر من تحذيراته "من أن تخسر إسرائيل ذخرها الاستراتيجية المتمثل في العلاقات مع مصر "فوصف الخبير السياسي الأمني ايتمار يختر "الأحداث في مصر بالضائقة الإستراتيجية لإسرائيل في الشرق الأوسط". [٨٦] وثمة دراسات إسرائيلية تؤكد وجود حال من القلق والهلع تسيطر على كبار المسئولين الإسرائيليين جراء تطورات المشهد السياسي في مصر، وهو القلق الذي يتزايد في ظل قوة الإخوان المتزايدة في الشارع المصري. [٨٧]

في تونس، منذ اندلاع الأحداث في تونس، تابعة القيادة السياسية والأمنية الإسرائيلية باهتمام كبير ما يجري في تونس من خلال تقارير أجهزتها الأمنية، واتصالاتها باليهود التونسيين، والمسئولين الإسرائيليين في تونس. عبر بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل غداة نجاح الثورة التونسية وفرار زين العابدين بن علي في جلسة الحكومة الإسرائيلية في ٢٠١١/١/١٦ بقوله "إن الثورة التونسية تعكر الاستقرار في المنطقة"، وشدد على ضرورة الاهتمام بالجانب الأمني في أي تسوية سلمية، وأضاف "إن المنطقة التي نعيش فيها هي منطقة غير مستقرة، ونحن نرى ذلك في العديد من الأماكن في الإقليم الذي نعيش فيه". فقد أعربت مصادر إسرائيلية عن خشيتها من قطع تونس علاقتها غير الرسمية مع إسرائيل، وفي تصريح لسفان شالوم القائم بأعمال رئيس الحكومة قال "بأن هناك خشية جدية من اقتراب تونس من المتطرفين في العالم العربي بعد نجاح الثورة".[٨٨] وتوجه الحكومة الجديدة في تونس الذين يتولون فيها الإسلاميين الدور الرئيسي التحضير لتمرير دستور جديد يحوي على بند يستذكر الصهيونية وينفي أي علاقة مع إسرائيل.

لخص العديد من المختصين في مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام الإسرائيلية في مقالاتهم ودراساتهم عن القلق المتزايد من نجاح الثورة التونسية بالتالي :

١. الخشية بأن تشكل الثورة التونسية ذات الطابع السلمي والشعبي نموذجاً يحتذى به لدى شعوب البلدان العربية الأخرى، وهذا ما حدث في مصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا.

---

(٨٦) ملحق خاص : الموقف الإسرائيلي من الأحداث والمتغيرات في مصر.

(٨٧) ثورة أثر الثورات العربية وتفاعلها الإقليمي والدولي على القضية.

(٨٨) محارب : محمود ، (د. ت): ما الذي تخشاه إسرائيل من الثورة الفرنسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

٢. الخشية أن تؤدي إلى قيام نظام ديمقراطي يصبح نموذجاً تتطلع إليه شعوب البلدان العربية الأخرى، وتطالب بتحقيقه، ما ينفي مزاعم إسرائيل بأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة.
٣. تعتبر إسرائيل النظام الديمقراطي في البلدان العربية يشكل خطراً عليها لإدراكها بأنه يقلص الفجوة بين القيادات المنتخبة وشعوبها بخصوص الموقف من إسرائيل، ولمعرفتها المسبقة بمعادية الشعوب العربية له ولسياساتها العدوانية ضد الشعوب العربية. [٨٩] فالرأي العام العربي يبدي عداءه لإسرائيل، ويصب في خدمة القضية الفلسطينية، ففي الأردن مثلاً، تم تحديد إسرائيل بأنها التهديد الرئيس والعدو الأول للشعب الأردني، وطالب الأردنيون بوقف التطبيع مع إسرائيل، وتبني المقاومة الفلسطينية بكل أشكالها مشروعة. [٩٠]
٤. حدوث تحول حقيقي نتيجة الثورات العربية سيفضي إلى ولادة أنظمة سياسية تتبنى مشاريع نهضوية حقيقية، تمثل منطلقاً لتغيير موازين القوى القائمة حالياً والتي تميل لصالح إسرائيل، وتدرك إسرائيل إن هذه التحولات الديمقراطية تتمثل بشكل أساسي على الطبقة الوسطى التي سعت الأنظمة العربية على تحطيمها، وبروز الدور الكبير للطبقة الوسطى في إنجاح ثورتي مصر وتونس. [٩١]

في مصر، على الرغم من الأوضاع غير المستقرة في مصر قبل الأحداث بسبب مرض الرئيس المصري مبارك، وعدم الوضوح للوريث القادم، ومحاولة مبارك توريث ابنه جمال، والمعارضة المتزايدة من قبل القوى والأحزاب السياسية وقيادة المؤسسة العسكرية المصرية، ووجود الأزمة الاقتصادية المستمرة في الأردن، والتوترات بين الأردنيين من أصل فلسطيني والأردنيين استبعدت إسرائيل امتداد الأحداث إلى مصر والأردن لاعتقادها بنجاح كل من النظاميين في بناء أجهزة أمنية مولية لهما، ووجود نخب سياسية واقتصادية واسعة لها مصلحة باستمرار النظامين. [٩٢]

عبرت إسرائيل عن قلقها من اندلاع الأحداث في مصر وخاصة بعد فوز حركات الإسلام السياسي في العديد من دول الربيع العربي وتحالفها مع حركات قومية تتقاطع فيما بينها بالعداء لإسرائيل وذلك لخشيتها من تغيير موازين القوى، ما يؤثر على الاستقرار في المنطقة، وعلى استمرار اتفاقية كامب ديفيد، وتوقف تزويد إسرائيل بالغاز المصري، إضافة إلى أن ضعف مصر سيؤدي إلى ضعف محور الاعتدال العربي لصالح محور الممانعة. [٩٣] وعبر أيهود باراك وزير الدفاع الإسرائيلي بأن التحولات السياسية في مصر ستشكل تهديداً حقيقياً على اتفاقية كامب ديفيد. [٩٤] ولا يستبعد عوديد بن عيران رئيس معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي تخلي مصر عن اتفاقية كامب ديفيد مستنداً على نتائج استطلاع للرأي العام إجراء

---

(٨٩) محارب، محمود : ما الذي تخشاه إسرائيل من الثورة الفرنسية، مرجع سابق.

(٩٠) ندوة أثر الثورات العربية وتفاعله الإقليمي والدولي على القضية.

(٩١) إسرائيل وفزاعة الإسلاميين في أعقاب الثورة العربية – صالح النعامي ١١٤٥.

(٩٢) بروم، شلومو : (د. ت)، أبعاد سقوط النظام التونسي على العام العربي، معهد أبحاث الأمن القومي.

(٩٣) شمئيل، ابين ، (د. ت)، الأحداث في مصر، أبعاد أولية، معهد أبحاث الأمن القومي، INSS. Co. il

(٩٤) النعامي، صالح، (٢٠١١)، : نفقات الأمن الإسرائيلي في ظل الثورة العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، الدوحة.

معهد The pew Research Center الذي أظهر أن ٥٤% من المصريين يرون إلغاء معاهدة كامب ديفيد، مقابل ٣٦% يرون وجوب الحفاظ عليها، ويتفق دان إلدار الذي تولى مناصب قيادة في جهاز الموساد ويعمل حالياً محاضراً في جامعة تل أبيب مع عيران على أن غياب نظام مبارك سيشجع التعبير الجمعي للمصريين ضد دولة إسرائيل ويتوقع تحالف بين الإسلاميين والجيش سوف يعجل بإنهاء اتفاقية كامب ديفيد.[٩٥] وعلى الرغم من عدم إمكانية النظام الجديد في مصر الغاء اتفاقية كامب ديفيد خشية أن يصطدم بالنظام العالمي، ويخسر شرعيته لكنه سيعمل على إضعافها وتفريغها من مضمونها، كما عبر المستشرق إلكساندر بلي فيري الذي ادعى "إن اندلاع الثورات العربية ينذر بكارثة ستحل بالتجارة الخارجية الإسرائيلية عبر التحذير من إمكانية إغلاق الممرات البحرية أمام التجارة الخارجية لإسرائيل. [٩٦]واعتبرت إسرائيل نظام مبارك ضمانة للاستقرار في المنطقة وخاصة فيما يتعلق بأمن إسرائيل، والتزامه بالسياسة الأمريكية بحذافيرها، وتشكيلة قوة ضغط على السلطة الفلسطينية لتسير بالتسوية مع إسرائيل. حيث كانت إسرائيل قد سعت طيلة الثلاثين عاماً الماضية إلى إقصاء مصر عن قيادة العالم العربي وجعلها دولة وسيطة فقط ليس أكثر، ففقدت مصر مكانتها وريادتها، ولكن الحراك الشعبي نسف هذه الحالة وأكد أن مصر هي قلب العالم العربي وفي طريقها إلى استعادة مكانتها الرائدة. [٩٧]

في سوريا، أبدت إسرائيل اهتماماً كبيراً بتطور الأحداث في سوريا، وذلك لمكانتها المركزية في الحسابات الإسرائيلية، لمجموعة من الأسباب الجوهرية، منها :

١- خاضت سوريا عدد حروب مع إسرائيل، ولها أرض محتلة ما انفكت تطالب باسترجاعها.
٢- تعتبر سوريا دولة محورية في المنطقة العربية تربطها تحالفات متينة مع كل من حزب الله وحماس، والجمهورية الإسلامية الإيرانية التي ما انفكت تطالب بإنهاء إسرائيل من الوجود.
٣- لها تأثير واسع على مجريات الأحداث في العراق.

على نقيض موقف إسرائيل الواضح والمحدد من الثورة في كل من تونس ومصر، كان موقفها معقداً ومركباً من الأحداث في سوريا. فكان الموقف الإسرائيلي في بداية الأحداث في سوريا يتسم بالصمت، وسياسة الغموض تجاه تطور الأحداث، وتجاه النظام السوري وإمكانية سقوطه.

برز في إسرائيل موقفان من إمكانية سقوط النظام السوري ونجاح الثورة :

الأول يتجه نحو تفضيل سقوط النظام السوري للأسباب التالية :

١- تمسك النظام السوري بموقفه الرافض للشروط الإسرائيلية الأمريكية لعملية السلام.

([٩٥]) النعامي، صالح، مرجع سابق.

([٩٦]) النعامي، صالح، مرجع سابق.

([٩٧]) علي، أحمد حسين ، (٢٠١١)، الموقف الإستراتيجي الأميركي الإسرائيلي، الجزيرة نت، ٢٠١١/١١/٢٣.

٢- إصراره على استرجاع كامل هضبة الجولان، والإنسحاب الإسرائيلي الكامل منها إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

٣- يعتبر ركن هام في دول الممانعة المتحالف مع كل من إيران وحزب الله وحماس، المناهض للسياسة الأمريكية في المنطقة.

٤- العقيدة العدائية لدى المؤسسة السياسية والعسكرية السورية تجاه إسرائيل.

٥- ترى إسرائيل أن سقوط النظام السوري سيضعف إيران وسياستها في المنطقة، ويضعف مواجهتها أمام الولايات المتحدة الأمريكية والغرب في قضية ملفها النووي، ويرفع الدعم السياسي والعسكري لحزب الله، ما يؤدي إضعافه وتفويض وجوده على الساحة اللبنانية.

في الوقت نفسه كانت هناك وجهة نظر أخرى تقول، على الرغم من حالة العداء الذي يكنه النظام السوري لإسرائيل، فإنها تعتبره العدو المريح لها، وذلك لمجموعة من الأسباب منها :

١- احترام النظام السوري وقف إطلاق النار على جبهة الجولان منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن، على الرغم من الحروب الإسرائيلية المتعددة مع اللبنانيين والفلسطينيين، وتدمير ما ادعته اسرائل بالمنشأة النووية السورية في دير الزور عام ٢٠٠٧، واغتيالها محمد سليمان مساعد الرئيس السوري من العام نفسه، واغتيالها قيادات فلسطينية ولبنانية على أراضيها، كان أبرزها اغتيال القائد العسكري البارز في حزب الله عماد مغنية.

٢- قدرته على منع أي محاولة تسلل لخلايا عسكرية فلسطينية، أو إطلاق نار من جبهة الجولان.

٣- اتخذ النظام السوري منذ مؤتمر مدريد قراراً باعتبار السلام خياراً استراتيجياً، وإن استعادة الأراضي المحتلة يتم بالطرق السلمية والمفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل.

٤- أجرى النظام السوري مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل، وأبدى استعداده لعقد اتفاقية سلام وعلاقات طبيعية معها في حالة استعادة الجولان.[٩٨]

أما موقف إسرائيل من الثورة السورية الذي اكتنفه الغموض في السنة الأولى، يعود لمجموعة من الأسباب منها :

١- أي تغيير لصالح الثورة السورية سيؤدي لبناء دولة على أسس ديمقراطية تنهض بسوريا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، ويعمل على تعزيز قدراتها وإمكاناتها ودورها في المنطقة في مواجهة السياسة الاستعمارية لإسرائيل.

٢- سقوط النظام السوري سيؤدي إلى غياب السلطة المركزية، ويضعف قدرتها على بسط سلطتها على أجزاء واسعة من سوريا، ما يشكل نقاط جذب لقوى وتنظيمات مسلحة ربما يتجه جزء منها لضرب إسرائيل.

---

(٩٨)علي، أحمد حسين ، (٢٠١١)، الموقف الإستراتيجي الأميركي الإسرائيلي، الجزيرة نت، ٢٠١١/١١/٢٣.

٣- في حالة سقوط النظام وسيطرة الثورة السورية، ربما تسقط الأسلحة الكيماوية في أيدي معادية لإسرائيل، ما يشكل تهديداً حقيقياً لها وخاصة إذا تسرب هذا السلاح لحزب الله.

هناك موقف آخر يتطلع إلى إطالة أمد الصراع في سوريا بين النظام وقوى الثورة، ما يؤدي إلى استنزاف الدولة السورية وإضعاف قدراتها وتبديد إمكاناتها من ناحية، وإنهاك الشعب السوري اقتصادياً واجتماعياً وتحطيمه معنوي من ناحية أخرى. في هذا الصدد حذر رئيس الهيئة الأمنية بوزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس جلعاد قائلاً "إن سقوط نظام الرئيس بشار الأسد سيترتب عليه كارثة تقضي على إسرائيل، وذلك نتيجة لظهور إمبراطورية إسلامية في الشرق الأوسط بقيادة الإخوان المسلمين في مصر والأردن وسوريا"، كما حذر الرئيس السابق لهيئة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية من مخاطر الفوضى في سوريا لأنها ستوفر مناخاً مناسباً لوقوع الأسلحة الكيماوية والصاروخية التي يمتلكها بأيدي منظمات معادية لإسرائيل، وهو ما عبر عنه أيهود باراك بقوله "إن إسرائيل تنظر بعين حذرة من انتقال وسائل قتالية خطيرة إلى حزب الله، محطمة بذلك التوازن من سوريا إلى لبنان". [٩٩]

وفي العام الثاني للثورة في سوريا بلورت وزارة الخارجية الإسرائيلية موقفاً جديداً يوصي بتغيير السياسة الإسرائيلية تجاه الأوضاع في سوريا، ويضع حداً للغموض تجاه التطورات المستمرة فيها، وينسجم مع المواقف الأمريكية والأوروبية وجامعة الدولة العربية. طرح وزير الخارجية الإسرائيلي أفغدور ليبرمان هذا الموقف على حكومته التي تبنته. على إثر هذا التوجه الإسرائيلي تعددت التصريحات الإسرائيلية التي تصب في هذا الاتجاه. أصدر نتنياهو في ٢٧/أيار/٢٠١٢ بياناً أدان فيه مجزرة الحولة، وقال "يجب وضع حد للمجزرة المستمرة التي تنفذها قوات الأسد ضد المدنيين الأبرياء"، واتهم إيران وحزب الله بالمشاركة فيها. أصدر أيهود باراك وزير الدفاع الإسرائيلي بياناً أدان فيه مجزرة الحولة قائلاً "الذي نفذ مجزرة الحولة هو النظام السوري بغطاء ودعم من إيران وحزب الله". تبنت المعارضة الإسرائيلية نفس الموقف حيث دعت كديما كبرى الأحزاب الإسرائيلية المعارضة الدول الكبرى للتدخل بالطرق التي تراها مناسبة لوضع حد لممارسات النظام الدموية، وعدم الاكتفاء بالكلمات. [١٠٠] صرح إيهود باراك أمام لجنة الخارجية والأمن البرلمانية في (٢٠١٢/٢/١٢) بأن "أيام بشار الأسد باتت معدودة". صرح قائد الأركان الإسرائيلية بيني غانتس قائلاً "بأن إسرائيل تستعد لاستقبال لاجئين علويين إلى هضبة الجولان في حال سقوط النظام السوري". اقترح وزير الخارجية الإسرائيلي أفغدور ليبرمان في آذار ٢٠١٢ على إسرائيل أن تقف على رأس الداعين إلى سقوط نظام بشار الأسد، وتشجيع حليفاتها للعمل من أجل هذا الهدف. قال وزير الدفاع الإسرائيلي أيهود باراك في شهر نيسان ٢٠١٢ خلال زيارته إلى واشنطن "إن على الولايات المتحدة الأمريكية العمل بشكل فعال من أجل إسقاط بشار الأسد. [١٠١]

([٩٩]) المركز العربي للدراسات، الموقف الإسرائيليّ من الأحداث في سورية، الدوحة، ٢٠١٢/١/٣١.

([١٠٠]) المرجع السابق.

([١٠١]) ويسر، إيال ، (٢٠١٢)، قضايا إسرائيلية، العدد ٤٦، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

يتحدد الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية في ضوء اعتبارات وعناصر كثيرة متداخلة، ينتمي بعض هذه الناصر والمحددات إلى البيئة الإقليمية، وبعضها الآخر إلى البيئة الأمنية والسياسية، أو إلى عدم التأكد ودخول العلاقات المصرية – الإسرائيلية مرحلة جديدة يكتنفها الغموض والضبابية. [١٠٢]

تتوزع هذه المحددات بين المؤسسة السياسية والمؤسسة العسكرية الأمنية، وتمثل قاسماً مشتركاً أعظم بين هاتين المؤسستين، وتستند هذه المحددات والعناصر إلى حصاد الخبرة الإسرائيلية مع نظام مبارك طوال هذه السنوات الثلاثين. يمكن تلخيص تلك المحددات في استمرار معاهدة السلام مع مصر، وحجب دور مصر العربي والإقليمي، وأن تظل مصر مرتبطة بالسياسات الإسرائيلية الأمريكية. [١٠٣]

ترى المؤسسة السياسية الإسرائيلية أن إقليم الشرق الأوسط أصبح بعد رحيل مبارك منطقة غير مستقرة، تحاول إيران استثمار المناخ الناشئ بعد انهيار نظام مبارك الذي كان يمثل دعامة أساسية في حال توجيه ضربة استباقية إلى إيران، خصوصاً في وقت تزداد فيه عزلة إسرائيل بسبب انهيار التحالف مع تركيا بعد العدوان على أسطول الحرية، ورفض إسرائيل طلب الإدارة الأمريكية تجميد الاستيطان، واحتمال تحول مصر ما بعد مبارك إلى دولة مواجهة وبدء تقارب بينها وبين إيران. [١٠٤]

وقد رأت المؤسسة السياسية الإسرائيلية في مرور السفينتين الحربيتين الإيرانيتين في قناة السويس إشارة إلى أن مصر لم تعد ملتزمة بالوقوف ضد إيران كما كانت عليه الحال قبل ذلك.

يدخل في هذا السياق أيضاً أن إسرائيل ترى أن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة تتآكل، خصوصاً بعد فشلها في أفغانستان وانسحاب قواتها من العراق، ودخول المنطقة في حالة عدم استقرار، وتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن حلفائها وأصدقائها مثل نظام الرئيس مبارك ودعم طالب الشعب المصري في مواجهته، وهو الأمر الذي سيُفهم لدى أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة على نحو سيئ وأنهم سيكونون بمفردهم في مواجهة احتجاجات شعوبهم ، ومع ذلك، فإن هذا المناخ المضرب في الشرق الأوسط قد يعزز – من وجهة النظر الإسرائيلية- دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، كونها الدولة الوحيدة المستقرة في المنطقة والحليف الذي يُعتمد عليه في المستقبل المنظور والمتوسط والبعيد.ومن شأن هذا المناخ الإقليمي الجديد أن يعزز مواقف الحركات والأحزاب الراديكالية في العالم العربي وخاصة حركة حماس وحزب الله وغيرهما من الحركات السياسية الإسلامية وغير الإسلامية، ويضعف في الوقت ذاته السلطة الفلسطينية في رام الله بعد رحيل نظام مبارك وانهياره.

وعلى الرغم من المخاوف والتوقعات الإسرائيلية بتغير النهج المصري الرسمي في التعامل مع إسرائيل، وحتمال توقف ضخ الغاز الطبيعي إليها، وما دون ذلك من الاحتمالات، فإن ما يهم المؤسسة السياسية في المقام الأول هو ضرورة الحفاظ على اتفاق السلام مع مصر، حتى لو جاء ذلك عبر بضعة

---

(١٠٢) عبد الفضيل، محمود ، (٢٠١٢)، الثورة المصرية، والدوافع والاتجاهات والتحديات، ص ٥٣٤.

(١٠٣) عبد الفضيل، محمد ،(٢٠١٢)، الثورة المصرية، الدوافع والاتجاهات والتحديات، ص ٥٣٤.

(١٠٤) ثورة " ٢٥ يناير في قراء إسرائيل" على الموقع الإلكتروني : www.madacenter.org/mash-had.

شروط على السلطة الجديدة، في مصر للحصول على الشرعية من الدولة الغربية، على غرار تلك الشروط التي فرضتها اللجنة الرباعية على حماس في عام ٢٠٠٦ (التخلي عن الإرهاب والاعتراف بإسرائيل احترام الاتفاقيات الموقعة بين السلطة وإسرائيل). وبالطبع، لا يساوي رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بين حماس والسلطة الجديدة في مصر، إلا أنه يرى ضرورة أن تضع الأسرة الدولية شرط احترام كل الاتفاقيات التي كان النظام السابق يلتزم بها. (١٠٥)

ظل نتنياهو الزعيم الوحيد في العالم حتى نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ الذي أعلن على الملأ تأييده لحسني مبارك، الذي حافظ على استقرار العلاقات المصرية- الإسرائيلية على الرغم من التحديات طوال العقود الثلاثة الأخيرة. واستفاد إسرائيل استفادة كبيرة من هذا الاستقرار؛ فقد ركزت قوتها في اتجاه لبنان وحزب الله، وضربت مفاعل تموز في العراق، والمفاعل السوري، وشنّت حربين على لبنان في عام ١٩٨٢ وعام ٢٠٠٦، دعمت الاستيطان في الضفة الغربية وغزة، وقوضت اتفاق أوسلو، وأعادت احتلال بعض المناطق التي كانت أخلتها بإعادة انتشار قواتها في أثناء تطبيق اتفاقيات أوسلو. إضافة إلى ذلك، تمكنت إسرائيل طوال هذه الفترة من خفض نفقات الدفاع من ٢٣ في المئة من إجمالي الناتج القومي الإسرائيلي في السبعينيات إلى ٩ في المئة في الوقت الحالي، كما أجرى تقليصاً لقواتها على الجبهة المصريـــــــة- الإسرائيلية. (١٠٦)

وقد أدّى الوضع الجديد الناشئ في مصر بعد الثورة، دوراً مهماً في تكوين الإدراك والرؤية الإسرائيلية لهذه الثورة والموقف منها، حيث وجدت إسرائيل نفسها في موقف يتميز بعدم التأكد وانعدام اليقين، وخروج على المألوف والمعتاد طوال العقود الثلاثة الماضية. فلم تعرف إسرائيل بعد تولي المجلس العسكري السلطة في مصر، حقيقة المواقف السياسية التي سيتخذها إزاءها إلا بعد صدور بيان المجلس العسكري باحترام الاتفاقيات الدولية التي وقعتها مصر، ويشمل ذلك بطبيعة الحال اتفاقيات كامب ديفيد في عام ١٩٧٨ والمعاهدة المصرية – الإسرائيلية في عام ١٩٧٩، وهو البيان الذي رحبت به إسرائيل. (١٠٧)

بيد أن هذا البيان لم يبدد المخاوف الإسرائيلية من الوضع الجديد الناشئ في مصر بالكامل؛ فمن وجهة النظر الإسرائيلية، ثمّة الكثير من الملفات التي ستؤجَّل إلى أجل غير مسمى من بينها : عملية السلام، وقضية الجندي الإسرائيلي الأسير لدى حماس جلعاد شاليط، وحركة التبادل التجاري بين مصر وإسرائيل،

---

(١٠٥) ثورة "٢٥ يناير في قراءة اسرائيل" على الموقع الإلكتروني : www.madacenter.org/mash-had.

(١٠٦) صبحي عسيلة "الموقف الإسرائيلي من ثورة ٢٥ يناير، الأهرام الرقمي (ملف الأهرام الإستراتيجي)، ٢٠١١/٣/١، ص٤٢.

(١٠٧)عبد الفضيل، محمود ، (٢٠١٢)، الثورة المصرية، والدوافع والاتجاهات والتحديات، ص ٥٣٤.

وغموض موقف شباب الثورة المصرية من عملية السلام والتسوية، والموقف من إسرائيل أو أي دولة خارجية سواء إيران أو غيرها. (١٠٨)

أما على صعيد المؤسسة العسكرية، فقد أكد رئيس الأركان السابق غابي أشكنازي في الاجتماع الأخير لهيئة الأركان في ٢٠١١/٢/١٠، "الحفاظ على دولة إسرائيل قوية وجاهزة" وأن "الجيش الإسرائيلي قوي ونوعي ويملك قدرة ردع كبيرة ويدرك غاياته وأهدافه"؛ وذلك في خطابه أمام مؤتمر هرتسيليا الحاي عشر في شأن ميزان المناعة والأمن القومي في إسرائيل. وحدد رئيس الأركان الإسرائيلي السابق، الخطوط العريضة لتداعيات الموقف الناشئ الجديد وسبل مواجهته، حيث يرى أن هذا الموقف الجديد الذي يواجه إسرائيل يعزز المعسكر الراديكالي في لبنان والمنطقة، وأن على إسرائيل أن تستعد للمواجهة على أكثر من جبهة، وضرورة تجهيز الجبة الداخلية في إسرائيل بطريقة أفضل مما كانت عليه الحال إبان حرب عام ٢٠٠٦، ووضع خطط استعداد وتدريب لخوض حروب تقليدية؛ فسلاح الجو وحده لا يكفي وطائرات "أف ١٦" غير كافية ولا بد من استخدام رشاشات "أم ١٦".

لاحظ كثير من المراقبين الذين تابعوا وقائع الثورة المصرية في ميدان التحرير وغيره من الميادين والمدن، غياب الشعارات التي تتعلق بإسرائيل والصراع العربي- الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وعملية السلام والتسوية والولايات المتحدة الأميركية وإيران.وتوصل بعض هؤلاء إلى استنتاج خاطئ مضمونه أن لا تغيير في مواقف مصر إزاء إسرائيل أو إزاء السياسة الخارجية المصرية عموماً.تعزّز هذا الاستنتاج بالبيان الأول لشباب ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير الذي تضمن مطالب الثوار، وخلال من أي إشارة إلى إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية. إضافة إلى ذلك، فإن البند الخامس من البيان الرقم ٤، البند التاسع من البيان الرقم ٥، الصادرين عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة عقب تسلمه إدارة البلاد، وقد خلا كلاهما من الإشارة إلى إسرائيل، وأعلنا التزام مصر بالاتفاقيات الدولية التي وقّعتها بما فيها اتفاقية كامب ديفيد في عام ١٩٧٨ ومعاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية في عام ١٩٧٩(١٠٩).

يتمثل مصدر الخطأ في هذا الاستنتاج في عنصرين : **الأول** أن خلو فضاء الثورة من الشعارات التي تتعلق بهذه القضايا كان قراراً إرادياً من الثوار التزم بيه الجميع طوال أيام الثورة بهدف التركيز على المهمة الأولى التي طرحها الثوار على أنفسهم، وهي مهمة إسقاط نظام مبارك، والحيلولة دون تشتت الأهداف، وتجنب خلق عداوات وخصومات مبكرة للثورة في الخارج؛ أما العنصر **الثاني**، فيتمثل بالتسرع في التوصل إلى هذا الاستنتاج، والاستناد إلى لحظة زمنية محددة مفصولة عن السياق الزمني، واستباق السيرورة التي يمكن أن تؤول إليها هذا التطورات. (١١٠)

---

(١٠٨) عزام "قراءة في الملف الإسرائيلي من الثورة المصرية"

(١٠٩) "متى تعلن الثورة المصرية موقفها من إسرائيل وأميركا؟"، (وكالة أنباء الرأي العام، ٢٠١١/٢/٢٣)، على الموقع الإلكتروني : http://alrayy.com

(١١٠) عبد الفضيل، محمود ، مصدر سبق ذكره ص ٥٤٦.

في هذا السياق أيضاً، توصل بعض رموز اليمن الإسرائيلي إلى أن القضية الفلسطينية أصبحت ثانوية بالنسبة إلى الثوار والمتظاهرين، وأنها ليست السبب في عدم الاستقرار في إقليم الشرق الأوسط. لم يفطن هؤلاء المراقبون، من الإسرائيليين أو غيرهم، إلى أن الثوار أرادوا منذ البداية التركيز على خصم واحد هو نظام مبارك.

أظهرت التطورات التي أعقبت تخلي مبارك عن السلطة وتسليمها للقوات المسلحة المصرية، افتقار هذا الاستنتاج إلى الصدقية، حيث رفع المتظاهرون بكثافة شعارات تدعو إلى تحرير القدس من السيطرة الإسرائيلية.ومن اللافت للنظر أنه غاب عن ذهن أصحاب هذا الاستنتاج، "أن كل الثورات محلية" (١١١)من زاوية الأسباب التي تقود إلى قيامها والأهداف التي تنشد تحقيقها؛ لكنها نادراً ما تتوقف عند الحدود المحلية، وتظهر تأثيراتها في البيئة الإقليمية، عاجلاً أم آجلاً، على غرار ما حدث في الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩، والثورة البلشيفية في عام ١٩١٧ وغيرهما من الثورات، أخذاً في الحسبان أن لكل حالة ولكل ثورة خصوصية تميزها عن غيرها.

تعزز الثورة المصرية والثورات العربية مواقف الدول العربية، وفي مقدمتها مصر، في مواجهة إسرائيل؛ ذلك أن الثورة المصرية قد فتحت الباب (أو هكذا يفترض٩ أمام بناء نظام ديمقراطي ومؤسسات تمثيلية تشريعية وتنفيذية قائمة على الانتخاب الحرّ والنزيه، وهو ما يعني في نهاية المطاف نهاية حكم الفرد المستبد الذي يفرض إملاءاته واختياراته على الشعب من درجة حاجة إلى معرفة اتجاهات الرأي العام والمواطنين. والحال أن قضية العلاقات مع إسرائيل ستخضع للنقاش السياسي والبرلماني، وترتبط القرارات التي تنظم هذه العلاقات بموافقة البرلمان (المؤسسات التشريعية)، على العكس مما كانت عليه الحال من قبل، حيث كانت القرارات تُتخذ في إطار حلقة ضيقة من المتنفذين في النظام السابق، من دون حاجة إلى المرور بمجلس الشعب واستطلاع اتجاهات الرأي العام. (١١٢)

كسرت الثورة المصرية والثورات العربية تميز إسرائيل، المرتكز إعلامياً ودعائياً، على أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة على الرغم من وجود ديمقراطية تركية وأخرى لبنانية في الإقليم نفسه. كانت إسرائيل تفضل عقد السلام مع نظام حكم دكتاتورية مستبدة، وكانت المعادلة التي حكمت سلوكها إزاء السلام هي أن "الاستقرار مع الاستبداد أفضل من الديمقراطية". وأصبح لزاماً عليها الآن، أن تعقد السلام- إذا كانت راغبة فيه أصلاً – مع الشعوب العربية ومع ملايين المصريين، بدلاً من بضع مئات من المتنفّذين والقائمين على نظام الحكم.

---

(١١١) Simon Sebag Montefiore, “All Revolutions Are Local”, International Herald Tribune, 28/3, 2011

(١١٢) عبد الفضيل، محمود ، مصدر سابق، ص ٥٤٧.

من الممكن، في الأفق المنظور، أن تستمر مصر في الالتزام بمعاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، بيد أن ذلك لا يحول دون إمكانية تبني نهج جديد للسياسة المصرية إزاء إسرائيل(١١٣)؛ فالنظام المقبل لنه يكون– في طور البناء – "كنزاً آخر إستراتيجياً لإسرائيل"، بل سيرفض سياسة الإملاء وفرض الهيمنة على المنطقة بالقوة والردع. وسيرفض هذا النظام سياسة التواطؤ مع إسرائيل، ولن يبرز أو يسوّغ مفاوضات عبثية تنظر إليها إسرائيل على أنها غاية في حد ذاتها لكسب الوقت وتيئيس الشعب الفلسطيني، ولن يساهم النظام المقبل، الذي لم تتضح معالمه بعد، في حصار إسرائيل للشعب الفلسطيني في غزة، وسوف ينسج هذا النظام علاقات جديدة مع سورية وفصائل المقاومة، ولن يوفر غطاءً لضربة وقائية إسرائيلية ضد إيران، كما أن هذا النظام سيعيد النظر في صفقة تصدير الغاز الطبيعي المصري إلى إسرائيل وفقاً لحكم القضاء الصادر في هذا الشأن. (١١٤)

يُفترض أن تخضع هذه اللفات – كلها أو بعضها أو غيرها- لفحص دقيق وقرار ملائم، يأخذ في الحسبان السياق الجديد، والمتغيرات التي طرأت على المشهد السياسي في مصر وعلى المشهد العربي أيضاً، من دون أن يعني ذلك تبني سياسات حربية، أو تدفع إلى الحرب مع إسرائيل.

أبدت إسرائيل والولايات المتحدة دهشتها من إبرام المصالحة وعدم التنسيق معهما، وأعلنت مصر عزمها على فتح معبر رفح بصفة دائمة بعد درس الآليات والمعايير اللازمة لذلك. يضاف إلى ذلك إعلان مصر عزمها الدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة. كما أن مصر أرسلت إشارات إيجابية إلى كل من سورية وإيران، حصلت بموجبها على ضوء أخضر لعقد المصالحة الفلسطينية في إطار المناخ الجديد في مصر والعالم العربي وفلسطين.

يعزز ذلك أن مصر، منذ منتصف الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، استطاعت أن تمثّل نموذجاً متكاملاً للسياسة الداخلية والإقليمية والدولية؛ ففي حقبة الرئيس الراحل عبد الناصر، مثّلت مصر نموذج لتحرر الوطني والحياد الإيجابي والاشتراكية العربية أو اشتراكية الدولة، وامتد تأثير هذا النموذج إلى أبعد من الحدود المصرية والعربية؛ وفي عهد السادات، بصرف النظر عن التحفظات عن سياساته المصرية والعربية، صاغ هو أيضاً نموذجاً مبنياً على السلام ونهاية الحروب والانفتاح الاقتصادي والتعددية المقيدة؛ وأثر ذلك النموذج أيضاً في المنطقة العربية(١١٥).

وإذا ما تمكنت مصر من أن تكون نموذجاً جديداً يواكب القرن الحادي والعشرين والثورة المصرية، فإن ذلك سيعزز قدرات مصر وسياستها الخارجية سواء إزاء إسرائيل أو غيرها من الدول. وبمقدور مصر أن تتعامل بنديّة، وأن ترفض المهانة والإملاء، وأن تصوغ منظوراً جديداً للمصلحة الوطنية لا يتناقض مع

---

(١١٣) باتريك سيل، "مستقبل معاهدة السلام – الإسرائيلية- المصرية"، الحياة ، ٢٠١١/٣/٤.

(١١٤) عبد الفضيل، محمود ، مصدر سابق، ص ٥٤٨.

(١١٥) سعيد، عبد المنعم، (١٩٩١)، العرب والنظام العالمى الجديد: الخيارات المطروحة سلسلة كراسات استراتيجية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، العدد ٣ مايو ١٩٩١. حرب الخليج والنظام العالمى الجديد، مجلة العلوم الاجتماعية.

المصالح العربية؛ حيث لا تناقض بين الاثنين إلا من زاوية الاستعداد وتجذر القُطرية على حساب المصالح العربية والانكفاء على الذات. وهذا النموذج المنشود بناؤه شعبياً وثورياً يمكن أن يقوم على الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، والعدالة الاجتماعية لتوزيع الثروة، وتدعيم المساءلة والشفافية؛ وفي إمكان مصر أن تكون قدوة للعالم العربي بمقوماتها البشرية والثقافية والحضارية.

سيعزز مثل هذا النموذج المناعة الوطنية المصرية، وينعكس إيجاباً على سياسيتها الخارجية، وتحديداً في مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ويمنحها الثقة والقدرة على اتخاذ القرارات المناسبة، ويمكّنها من استعادة دورها الإقليمي والعربي ومكانتها في المنطقة. ولن يكون هذا النموذج- بطبيعة الحال- على غرار المرحلة القومية الناصرية، لكن من المؤكد أنه سيكون مخالفاً لمرحلة حكم السادات ومبارك.

ربما يفضي ذلك- إذا ما نجحت مصر في بناء مثل هذا النموذج- إلى إعادة النظر في المعاهدة المصرية- الإسرائيلية في المدى المتوسط (٥-١٠ سنوات)، أو تجميد بعض بنودها، أو تعديل بعضها الآخر، خصوصاً تلك التي تقيد السيادة المصرية على سيناء، وبالذات ما يتعلق بقرار مصر تعزيز وجودها العسكري على الحدود مع إسرائيل. ولا شكّ في أن تضافر البناء الاقتصادي والبناء السياسي لاستعادة دينامية النهضة، سيساعد مصر على تعظيم مواردها الاقتصادية، وزيادة صادراتها، وتحجيم الدين المحلي والأجنبي، والتحرر من المساعدات الخارجية، والتهيؤ لتبني سياسات مستقلة وطنية وذات بعد إقليمي وعربي.

يرى كثير من المصريين أن المعاهدة المصرية- الإسرائيلية لعام ١٩٧٩ أصابت مصر بالشلل، وسمحت لإسرائيل وأميركا بالدفاع عن مصالحهما من دون تردد؛ إذ تمكنت إسرائيل في ظل هذه المعاهدة من ضرب المفاعل النووي العراقي في عام ١٩٨١، وشنت عدوانها على لبنان عامي ١٩٨٢ و٢٠٠٦، وضاعفت عدة مرات عدد المستوطنين في الضفة الغربية، وأعلنت القدس عاصمة موحدة لها، وقصفت المنشآت السورية. في مقابل ذلك قدمت مصر مساهمة سياسية وعسكرية في حرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١)، وقادت الحملة ضد إيران وتهديدها، وغذت وهم السلام في المنطقة، ومارست ضغوطاً على السلطة الفلسطينية لمواصلة التفاوض العبثي [١١٦].

ولا شكّ في أن هذه المعطيات تعزز بناء سياسة مصرية جديدة في مواجهة إسرائيل، تكون ذات مرتكزات شعبية في أوساط الشعب المصري، وتُكسب صانعيها شعبية وقبولاً لدى الرأي العام المصري والعربي. أما العلاقات الثنائية المصرية – الإسرائيلية، فلن تعود من وجهة النظر الإسرائيلية إلى سابق عهدها، وهذه العلاقات عرضة للتغير إلى الأسوأ والأدنى، خصوصاً مع تصلب المواقف الإسرائيلية إزاء حقوق الشعب الفلسطيني، ومواقف الرأي العام المصري والعربي في هذا الشأن.

---

(١١٦) عبد الفضيل، محمود ، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥٠.

مع ذلك، قد لا يتحدد مستقبل العلاقات بين مصر وإسرائيل وفق التصور المصري أو الإدراك المصري لحدود العلاقة مع إسرائيل ودور مصر الإقليمي والعربي؛ ذلك أن هذا التصور سيدخل في تفاعل مع التصور الإسرائيلي لطبيعة العلاقات مع مصر في مرحلة ما بعد الثورة. وشهدت إسرائيل بعد نجاح الثورة المصرية تظاهرات من قوى اليسار للمطالبة بدولة فلسطينية، وقد استندت هذه التظاهرات إلى قراءة قطاع من النخبة الإسرائيلية لمسار الأحداث واتجاهها وطبيعة الارتدادات والهزات التي فكت قيود مصر في ظل نظام مبارك، ولتطلع مصر إلى دورها الطبيعي. شمل هذا التظاهر قطاعاً من النخبة الإسرائيلية السياسية والأمنية والفكرية، ضم نحو ثلاثمئة شخص من بينهم ٢١ فائزاً بجازة إسرائيل الأعلى في العلوم والفنون والآداب[١١٧].

كما تقدمت نخبة من الضباط والسياسيين في إسرائيل- قبل هذه الظاهرة – إلى حكومة نتنياهو بمبادرة للسلام تستند في جانب كبير منها إلى المبادرة العربية للسلام، ومطالبة الحكومة ببدء محادثات سلام إسرائيلية عربية.تزايدت في الوقت ذات محاولات اليمين الإسرائيلي الداعية إلى "أسرلة" فلسطينيي الضفة الغربية، بينما تُحذّر قوى اليسار من دولة ثنائية القومية. وقد دفعت المتغيرات الإقليمية والدولية والداخلية، إلى ظهور كتلة من اليهود تتساءل عن المصير والمستقبل، وتحدد هذه الكتلة من قدرة الحكومة الإسرائيلية على تزييف وعي الإسرائيليين باستحالة قيام الدولة الفلسطينية. وقد تؤثر هذه الاعتبارات في صوغ معالم التصور الإسرائيلي للمستقبل، إما مع مصر أو مع الشعب الفلسطيني والدول العربية. وقد يتوقف الأمر على توازن القوى الداخلي في إسرائيل بين القوى اليمينية واليسارية، وصمود حكومة نتنياهو أو انهيارها.

ترتكز إسرائيل في تصورها للمستقبل مع مصر على ضرورة الإبقاء على معاهدة السلام مع مصر قائمة بوصفها حجر الزاوية في أمن إسرائيل، تلي ذلك، وإن كان أقل أهمية، طبيعة العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل بعد الثورة. وفي حين يبقى استمرار معاهدة السلام الهدف الأول للإستراتيجية الإسرائيلية إزاء مصر، ستشهد العلاقات الثنائية في التصور الإسرائيلي درجة كبيرة من التغير؛ فالإسرائيليون يدركون أن زمن العلاقات الحميمية مع مصر قد ولّى، وأن هذه العلاقات ستتعرض للشد والجذب والهزات، إن في جوانبها الاقتصادية والتجارية أو السياسية، على الرغم من بقاء معاهدة السلام كما هي عليه؛ وهو الأمر الذي تتقبله إسرائيل ما دام جوهر الأمر، أي المعاهدة المصرية – الإسرائيلية للسلام، على ما هو عليه.وفي ما عدا ذلك، فإن إسرائيل تتهيأ للأسوأ؛ وهذا يعني احتمال سيناريو المواجهة نتيجة التطورات الإقليمية، وشكل النظم المقبلة، وقدرة التعاقدات والاتفاقيات على الصمود. من ناحية أخرى، تشكّك إسرائيل منذ الآن في أصالة الديمقراطية العربية الوليدة، وبُعدها عن القيم الغربية، وعدم قدرتها على المصالحة والتصالح مع أعداء الأمة العربية والإسلامية[١١٨].

بناءً على ذلك، تعوّل إسرائيل على الترويج لفكرة الحليف الثابت والمستقر الوحيد للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، الذي تمثله إسرائيل. وهو ما يعني أن عامل عدم الاستقرار الإقليمي ثابت، وينبغي التهيؤ

---

(١١٧) عبد الفضيل، محمود ، مصدر سابق، ص ٥٥١.

(١١٨) معهد أبحاث الأمن القومي الصهيوني، ٢٠١١/٤/٢٢، "رؤية إستراتيجية صهيونية لـ "زلزال الثورات العربية" وتداعياتها"، المركز الفلسطيني للإعلام.

لمواجهة الأخطار الناجمة عنه بالاستناد إلى القوة العسكرية الإسرائيلية، التي هي الضمانة الوحيدة في مواجهة ذلك المحيط المضطرب؛ يضاف إلى ذلك عقد تحالفات دولية جديدة لإسرائيل بعد انهيار واضطراب خريطة التحالفات الإسرائيلية.ويعني ذلك كله أن التصور المصري لهذه العلاقة الثنائية وللسلام والدور والمكانة، سيدخل في صراع سياسي مع التصورات الإسرائيلية نظراً إلى تعارض التوجهات. وسيتوقف الأمر على حصيلة توازن القوى السياسي الناشئ، إن في مصر أو في العالم العربي، وعلى قدرة مصر والعالم العربي على استمالة القوى الدولية والمجتمع الدولي لمصلحة أجندة جديدة تكفل التسوية والاستقرار في المنطقة.

إن المواقف الإسرائيلية، إزاء الثورة والموجة الثورية في الشرق الأوسط، قد تميزت بما يلي :

- تواجه إسرائيل شرقاً أو وسط جديداً فقدت فيه حلفاءها – مصر مبارك وتركيا وقبلهما إيران عام ١٩٧٩- وعلى إسرائيل أن تتهيأ للأسوأ وألا تستبعد أي احتمال بما فيه احتمال المواجهة العسكرية.
- تمثل خسارة إسرائيل نظام مبارك ضائقة إستراتيجية وفق التعبير الإسرائيلي، وهذه الخسارة هي أكبر صدمة منذ سقوط شاه إيران.
- تشكيك إسرائيل في محتوى الديمقراطية الجديدة في العام العربي وخلفيتها المعادية لإسرائيل والغرب، وعدم توافقها مع القيم الغربية، والبعد الإسلامي في تكوينها؛ وهو ما يعرّض إسرائيل لأخطار محتملة، أمنية وسياسية.
- لا تخفي إسرائيل ارتياحها للاستبداد العربي وأنه يتلاءم مع مصالحها، في حين أن الديمقراطية العربية تعرّض إسرائيل للأخطار، وأن هذه الديمقراطية قد تعيق استئناف العملية السلمية بسبب دخول الرأي العام العربي على خط تقرير السياسات واتخاذ القرارات. أما من ناحية مستقبل العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل، فتكشف الدراسة عن تعارض التصور المصري والتصور الإسرائيلي؛ ذلك أن عق المصالحة الفلسطينية وفتح معبر رفح بصفة دائمة ودعوة مصر إلى مؤتمر دولي للتسوية، تتعارض مع التصور الإسرائيلي للحل القائم على انفراد إسرائيل بالقيادة الفلسطينية وحملها على التسليم بمفهوم للتسوية لا يتلاءم مع متطلبات الحل الفلسطيني والعربي المقبول.

استفادة إسرائيل من الثورات العربية

استغلت إسرائيل الأحداث التي تجري في البلدان العربية في ترتيب أوضاعها، وتعزيز مكانتها، وتحسين صورتها في المحافل الدولية من خلال :

١- إعادة ترويج نفسها في المجتمع الدولي على أنها الدولة الأكثر استقراراً في المنطقة، وأنها لا تزال تمثل الحليف الموثوق للولايات المتحدة الأمريكية وللغرب في المنطقة، حيث ستشكل إسرائيل في المستقبل المكان الوحيد في المنطقة التي تستطيع طائرات الولايات المتحدة الهبوط والإقلاع منه، والموانئ البحرية الاستراتيجية التي تستطيع الولايات المتحدة الاعتماد عليها في عملياتها ضمن حوض البحر الأبيض المتوسط.

٢- استدرار عطف الولايات المتحدة والغرب معها، باعتبارها لا تزال معرضة للتهديد من الدول المجاورة لها.
٣- إعادة التأكيد على مصداقية إدعائها بأن عدم الاستقرار في المنطقة لا ينبع من الصراع العربي الإسرائيلي بقدر ما ينبع من المشاكل العربية التي تعاني منها الدول العربية من تناقضات طبقية بين الغني والفقير، وتناقضات سياسية بين الطبقة الصغيرة المستبدة وبين الأكثرية الساحقة المظلومة، وإشكاليات بين العرقيات الإثنية والطائفية والمذهبية السائدة في البلدان العربية. ما يترتب على ذلك من أن تسوية الصراع أو عدم تسويته لا يتضمن الاستقرار في المنطقة ما بنبني على هذه المزاعم مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية تقليص الضغوط على إسرائيل فيما يتعلق باستحقاقات التسوية مع الفلسطينيين والعرب. (١١٩)
٤- استغلال الاشتغال الدولي بما حديث في البلدان العربية لتكريس الأمر الواقع في أراضي الضفة الغربية، من خلال تعزيز أنشطتها الاستيطانية ومصادر الأراضي والتملص من الاستحقاقات التي فرضتها عليها عملية التسوية بينها وبين الفلسطينيين.
٥- انشغال البلدان العربية بترميم أوضاعهم الداخلية وخاصة مصر وسوريا، ما يبعد عنها تهديدات هذه الدول من جهة، ويعطيها الفرصة لتعزيز قدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية من جهة أخرى. (١٢٠)
وقال موشيه العاد، المحاضر الإسرائيلي الشهير في الكلية الأكاديمية للجليل الغربي: "إن ما أسماه بفاتورة الربيع العربي حققت انجازات استراتيجية لاسرائيل عجزت عن تحقيقها على مدار عقود"، وأضاف : "إن هذه الإنجازات تمثلت في تحيق أهم هدف سعت إليه إسرائيل وهو تدمير سوريا التي تعد القوة العربية الأبرز المعادية لها، وهي تنزف وتفقد قوتها العسكرية دون أن تضطر إسرائيل إلى إطلاق رصاصة واحدة عليها". (١٢١)

فالخسائر التي تكبدتها سوريا جراء الأحداث المستمرة :

اقتصادياً

أ- قطاع المصارف، لحق بأغلب المصارف السورية خسائرة كبيرة، فبناءاً على بيانات نشرت على موقع هيئة الأوراق المالية السورية، وصل سعر صرف الدولار في السوق السوداء في شباط ٢٠١٢ إلى ١٠٠ ليرة سورية (١٢٢).
ب- قطاع الخدمات، يقول وائل الحلقي رئيس وزراء سوريا: "تجاوزت خسائر المؤسسات الخدمية جراء تدميرها أو تخريبها إلى ٢٠٠٠ مليار ليرة سورية حتى تاريخ ٢٠١٢/١٠/٣١". (١٢٣)

---

(١١٩) النعامي، صالح : إسرائيل وفزاعة الإسلاميين في أعقاب الثورات العربية، مرجع سابق، ص ٢٢.

(١٢٠) جبـريل، امجـد أحمـد، (٢٠١٣)، سياسة الإسرائيلية تجاه الثورات العربية: سورية نموذجاً، مجلة شؤون عربية، لعدد ١٧٥.

(١٢١) خبير إسرائيلي : "الربيع العربي" حقق أهدافاً عجزنا عنها لعقود..أهمها.. ٢٠١٢/١٢/٢٥

(١٢٢) بيانات : تعرض أغلب المصارف الخاصة في سوريا لخسائر كبيرة.

(١٢٣) خسائر القطاع الخدمي.

ت- قطاع النفط، قال وزير النفط والثروة المعدنية السورية سفيان علامو في ٢٠١٢/٦/١٨ "وصلت الخسائر في قطاع النفط جراء العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لأكثر من ٣ مليار دولار".

وتقدر مصادر رسمية سورية على لسان رئيس مجلس الوزراء السوري بأن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الأزمة السورية وصلت إلى حوالي ٣٤ مليار دولار، وتقدره مصادر المعارضة بمئة مليار دولار، وذكرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ومقرها لندن في تقرير لها في ٢٠١٢/٩/٢٨ أنه تم تدمير ٥٨٩ ألف بناء يتضمن بيوتاً سكنية ومدارس ومساجد وكنائس ومستشفيات، قدرت كلفة إعادة بناء هذه المباني بحوالي ٤٠ مليار دولار. [١٢٤] يقول عمار عبد الحميد الناشط السوري، وعضو مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات التي مقرها واشنطن "من حيث البنى التحتية فإن أجزاء من سوريا تم قصفها عملياً، وأعيدت إلى العصر العثماني". وقدرت دراسة أجرتها الحركة الدستورية السورية – وهي حركة معارضة للنظام – الخسائر بشكل عام بنحو ٢٠٠ مليار دولار، وأن القسم الأكبر من الخسائر ناجم عن تدمير البيوت والأبنية في المدن، وتدمير الأملاك الخاصة من أثاث وسيارات وتضييع للمدخرات.

الخسائر البشرية

رغم تعدد إجمالي أعداد القتلى في سوريا منذ اندلاع الأحداث في ١٨/آذار ٢٠١١ وحتى الآن، فإن حجم الخسائر البشرية يعتبر كبيراً جداً. وصفه الأخضر الإبراهيمي وسيط الأمم المتحدة في سوريا في كلمة له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه : "هائل ووصل إلى نسبة كارثية والآلام كبيرة جداً".[١٢٥] وبلغ إجمالي عدد القتلى حتى تاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٩ حسب مصادر المعارضة السورية إلى ٤٧٦٢١ قتيلاً، منهم ٤٢٢٩٢ مدنياً، و ٥٣٢٩ عسكرياً. [١٢٦] وحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان بلغ عدد القتلى إلى ٣٣٠٨٢ شخصاً منذ أكثر من ١٨ شهراً، منهم ٢٣٦٣٠ مدنياً و١٢٤١ مقاتلاً منشقاً، و٨٢١١ من القوات النظامية، ولا تشمل هذه الأرقام المئات من الجثث المجهولة الهوية أو المليشيات المؤيدة للنظام. [١٢٧]

وحسب مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان منذ ٢٠١١/٣/١٨ وحتى ٢٠١٢/٩/٣٠ بلغ عدد القتلى ٣٠٥٤١ شخصاً. [١٢٨]

أما النتائج المتوقعة من التدخل العسكري في سوريا، هي مجمل الأهداف المحتملة لطيران وصواريخ الناتو في سورية عند فرض الحظر الجوي وهي :

---

(١٢٤) احداث سوريا ٢٠١١-٢٠١٢ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

(١٢٥) الابراهيمي، (٢٠١٢)، الخسائر البشرية في سوريا "هائلة".. ومستقبل البلاد يحدده الشعب، أخبار الشرق، نقلاً عن:
http://www.levantnews.com/archives/15496

(١٢٦) موقع شهداء الثورة السورية، syriashuhada.com

(١٢٧) المرصد السوري لحقوق الإنسان، www.naharnet.com/stories/ar/56919

(١٢٨) مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، www.dchrs.org

أ- مقر قيادة وعمليات القوات المسلحة، وتشكيلات سلاح الجو والدفاع الجوّي.
ب- جميع المطارات العسكرية السورية والمدنية، ومن ضمنها تدمير الطائرات العسكرية وملاجئها، ومدارج المطارات، ومستودعات الذخيرة، وشبكة الدفاع الجوي التي تحميها.
ت- تدمير الموانئ البحرية، ومن ضمنها الأسطول السوري، وشبكة الدفاع الجوّي والبحري المكلّفة بحمايته.
ث- تدمير محطات وشبكات الرادار المنتشرة فوق الأرض السورية.
ج- مهاجمة وتدمير مختلف التشكيلات الصاروخية، ووحدات وقطعات قوات الدفاع الجوي الأخرى في أماكن تمركزها وانتشارها.
ح- تدمير الجسور الهامة على الطرق الرئيسة في سورية لمنع المناورة بالقوّات، وشل عملية الإمداد والتموين المختلفة.
خ- تدمير مستودعات الجيش من الأسلحة والذخائر، ومصانع الأسلحة والصواريخ.
د- تدمير مصافي النفط
ذ- تدمير محطات البث التلفزيون والإذاعي.
ر- تدمير سلاح المدرعات والمدفعية في سورية.

إن الحظر الجوي سيزيد من حجم الدمار والخراب في سورية، فإذا كانت تحتاج لإعادة إعمارها إلى ٤٨٠ مليار دولار، وتحتاج إلى ٢٠ لسنة لإنجازه، وفقاً لما صرح به السيد محمود جبريل (الشخص الأول في ليبيا الآن)، فإن حجم الدمار في البنية العسكرية والاقتصادية والتعليمية والطبية والعلمية..الخ في سورية سيحتاج إلى سبعة أضعاف حاجة ليبيا على الأقل، أي إلى حوالي ٣٠٠٠ مليار دولار، وستحتاج إعادة الإعمار معظم سنوات القرن الحالي.

٦- استخدام فوز الإسلاميين لتخويف العام الغربي من نمو الإرهاب وتصديره لهم، واستغلال صعود الإسلاميين لزيادة التماسك بين شرائح المجتمع الإسرائيلي المختلفة، ما يحقق خدمة لدولة إسرائيل والمشروع الصهيوني القائم على حشد التعاطف والتأييد والدعم الغربي لها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وداخلياً من خلال توحيد المجتمع الإسرائيلي خلف قيادته السياسية والأمنية العسكرية. (١٢٩)
٧- تأكيد الصورة النمطية عن الحركات الإسلامية ومنع انهيارها لدى الغرب، فحاولت القيادة السياسية والأمنية الإسرائيلية التحذير من وصول الحركات الإسلامية للحكم وإن وصول هذه الحركات إلى الحكم سيترتب عليه تداعيات خطيرة، وقال رون بريمان رئيس أساتذة الجامعات من أجل حصانة إسرائيل ذات التوجهات اليمينية "إنه يخطئ كل من يعتقد أن العام العربي سيما مصر سينتقل من الديكتاتورية وحكم الطغيان إلى الديمقراطية"، وأضاف "إن الدولة التي تحكم من قبل الحركات الإسلامية تتحول بالضرورة إلى معادية لإسرائيل. (١٣٠)

المبحث الثاني: تداعيات الثورات العربية على القضية الفلسطينية:

---

(١٢٩) الشرفا، وليد، (٢٠١٢)، معهد السياسات العامة رام الله ، مجلة سياسات العدد ١٩، ص٣٦.
(١٣٠) النعامي، صالح ،إسرائيل وفزاعة الإسلاميين في أعقاب الثورات العربية، مرجع سابق.

وافلقت القيادة الفلسطينية في أواسط آب / أغسطس ٢٠١٣، تحت ضغط أميركي ، على استئناف المفاوضات المباشرة الثنائيّة مع إسرائيل. وجاءت الموافقة على هذه المفاوضات التي من المقرّر أن تستمرّ فترةً زمنية أقصاها تسعة شهور، من دون أن يتحقّق مطلبان أساسيان من بين ثلاثة مطالب كانت القيادة الفلسطينية اشترطتها لذلك؛ وهما وقف الاستيطان في المناطق الفلسطينية المحتلّة سنة ١٩٦٧، واعتبار حدود الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧ أساسًا للمفاوضات. فقد رفضت إسرائيل تنفيذ هذين المطلبين، لكنها استجابت للمطلب الثالث، وهو إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين الذين سُجنوا قبل توقيع اتفاقية أوسلو في سنة ١٩٩٣، والبالغ عددهم ١٠٤ أسرى. وجرى الاتّفاق على أن يُطلَق سراح الأسرى على أربع مراحل، يجري تنفيذ المرحلة الرابعة منها بعد ثمانية شهور من بدء المفاوضات؛ وذلك مقابل التزام القيادة الفلسطينية بعدم التوجّه إلى هيئات الأمم المتّحدة طوال هذه المفاوضات. في حين أكّد مسؤولون إسرائيليون أنّ حكومتهم تعتزم زيادة الاستيطان عند كلّ مرحلة من مراحل إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين. (١٣١)

منذ استئناف المفاوضات، صعّدت إسرائيل سياساتها العدوانية ضدّ الشعب الفلسطيني على مختلف الصعد. وفي هذا السياق، بالتزامن مع بدء المفاوضات وإطلاق سراح الدفعة الأولى من الأسرى الفلسطينيين، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن خطط واسعة لزيادة الاستيطان في القدس الشرقية المحتلّة وسائر أنحاء الضفّة الغربية؛ فقد أعلنت في أواخر تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١٣، عشيّة إطلاق سراح الدفعة الثانية من الأسرى الفلسطينيين البالغ عددهم ٢٦ أسيرًا، عن الشروع في موجة جديدة من الاستيطان في الضفّة الغربية والقدس الشرقية المحتلّة. وتشمل موجة الاستيطان الجديدة هذه إقامة نحو ٥٠٠٠ وحدة سكنيّة استيطانية في مختلف أنحاء الضفّة الغربية المحتلّة بما في ذلك القدس الشرقية المحتلّة. ووفقًا لقرار الحكومة، سيجري الشروع فورًا في طرح مناقصات لبناء أكثر من ٨٠٠ وحدة سكنيّة استيطانية جديدة في ما يطلق عليه مستوطنات "الكتل الاستيطانية"، وفي المستوطنات المنعزلة في أنحاء الضفّة المحتلّة. وسيجري أيضًا تنفيذ مخطّط بناء ١٥٠٠ وحدة سكنية استيطانية جديدة في مستوطنة "رمات شلومو" في القدس الشرقية المحتلّة.

وأعلنت الحكومة الإسرائيلية كذلك أنّ المخطّطات ستوضع لبناء ما يزيد عن ٢٥٠٠ وحدة سكنية استيطانية في مستوطنات "الكتل الاستيطانية"، وفي المستوطنات المنعزلة المنتشرة في أنحاء الضفّة الغربية المحتلّة، وفي المستوطنات المقامة في القدس الشرقية المحتلّة، وسيجري الإسراع في تمرير هذه المخطّطات في لجان التخطيط والبناء. (١٣٢)

---

(١٣١) تقدير موقف: "مفاوضات في خدمة الاستيطان والتوسّع الإسرائيلي"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٠١٣/٨/١٥، على الرابط: http://www.dohainstitute.org/release/6a9e98a7-98fd-4dc1-9d15-45d012381d56

(١٣٢) ليس، يهونتان، وآخرون، (٢٠١٣) ، "موجة البناء في المناطق: نحو ٥٠٠٠ آلاف وحدة سكنية ستقام، وستشمل المستوطنات المعزولة"، **هآرتس**، ٢٠١٣/١٠/٣٠، على الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2153540

وفي العاشر من تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣ كشفت صحيفة هآرتس النقاب عن أنّ وزارة البناء والإسكان طرحت عطاءات لوضع مخطّطات لبناء ٨٧٠٠ وحدة سكنية استيطانية جديدة في الضفّة الغربية والقدس الشرقية المحتلّة (١٣٣). وذكرت الصحيفة أنّ وزارة البناء والإسكان قرّرت دمج العطاءات التي تطرحها لوضع مخطّطات البناء في المستوطنات مع العطاءات التي تطرحها لوضع مخطّطات البناء في المدن والبلدات في داخل الخطّ الأخضر؛ وذلك من أجل تسريع عمل شركات التخطيط ومكاتبه في إنجاز مخطّطات البناء في المستوطنات. وتشمل العطاءات التي طرحتها وزارة البناء والإسكان ثلاثة عناقيد. ويضمّ كلّ عنقود منها مستوطنة واحدة أو أكثر، إلى جانب مدنٍ وبلدات في داخل الخطّ الأخضر. وينبغي لشركات التخطيط ومكاتبه أخذ كلّ عنقود بالكامل وليس جزءًا منه فقط. ويشمل العنقود الأوّل بناء ١٠٠٠ وحدة سكنية استيطانية في مستوطنة "جفعوت" الواقعة بين بيت لحم والخليل في الضفّة الغربية المحتلّة. أمّا العنقود الثاني، فيشمل بناء ٣٧٠٠ وحدة سكنية استيطانية في مستوطنة "معاليه أدوميم" في الضفّة الغربية المحتلّة. ويشمل العنقود الثالث بناء ٤٠٠٠ وحدة سكنيّة استيطانية في منطقة مستوطنة "عطروت" (بالقرب من قلنديا) في شمال القدس الشرقية، وفي مستوطنة "تسور هداسا" في جنوبها[٤]. (١٣٤)

فضلًا عن ذلك، أعلن بنيامين نتنياهو عن عزم حكومته بناء جدار في منطقة الغور في الضفّة الغربية المحتلّة على طول الحدود الفلسطينية - الأردنية. وقد شرعت العديد من الوزارات في إجراء فحوصات أوّلية من أجل وضع المخطّطات لبناء هذا الجدار. وأكّد نتنياهو على أهمية هذه الخطوة؛ لأنّ ذلك يوضح للفلسطينيين إصرار إسرائيل على عدم الانسحاب من منطقة الغور في أيّ اتّفاق مستقبلي، وأنّها تعدّ نهر الأردن حدّها الشرقي. أعلن هذا الجدار في إطار مخطّط قديم لمنع قيام حدود فلسطينية أردنية، ومنع حدوث أيّ تواصل عربي - عربي يشمل الضفّة الغربية مستقبلًا. وهو موقف إسرائيلي معلَن. ولكن يبدو أنّ الكثيرين لم يتعاملوا معه بالجدّية الكافية في الماضي. كما يشمل ذلك مصادرة شريط من الأراضي على طول نهر الأردن، وضمّه إلى إسرائيل. (١٣٥)

إلى جانب تكثيف الاستيطان في مختلف المناطق الفلسطينية المحتلّة، صعّدت إسرائيل منذ استئناف المفاوضات سياساتها وممارساتِها العدوانية ضدّ الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلّة في مختلف المجالات. وقد شمل ذلك الاستمرار في مصادرة الأراضي الفلسطينية في مناطقَ مختلفة من الضفّة الغربية المحتلّة لمصلحة المستوطنين والاستمرار في شقّ الطرق الاستيطانية، والتصعيد في اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم في مختلف نواحي الضفّة الغربية المحتلّة. وازداد عدد الفلسطينيين الذين قتلهم الجيش الإسرائيلي في الضفّة الغربية المحتلّة بصورةٍ ملحوظة في الشهرين الماضيين، وترافق ذلك مع

---

(١٣٣) رينات، تسفرير، (٢٠١٣)، "الشرط للفوز بمناقصات الدولة: ينبغي التخطيط أيضا للمستوطنات"، **هآرتس**، ٢٠١٣/١١/١٠، على الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/science/.premium-1.2161218

(١٣٤) المرجع السابق.

(١٣٥) بردشتاين، إيلي ، (٢٠١٣)، "في ظلّ الأزمة في المفاوضات: نتنياهو يعجّل البدء في إقامة الجدار في الغور"، **معاريف**، ٢٠١٣/١١/٣، على الرابط:
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/518/833.html?hp=1&cat=404&loc=1

ازدياد عمليات المداهمة والاعتقال وهدم منازل الفلسطينيين. وهو ما لم يبرز كما في الماضي؛ لغزارة الدماء وأعداد القتلى في الدول العربية على خلفيّة قمع الثورات، والثورات المضادّة.

وضاعفت إسرائيل أيضًا إجراءات هدم المنازل الفلسطينية في الأيّام الأخيرة في القدس الشرقية المحتلّة بصورة غير مسبوقة؛ فبعد أن هدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلية عددًا من المنازل في القدس الشرقية المحتلّة، سلّمت إخطارات هدم جديدة لمئات الشقق السكنيّة في حيَّي "راس خميس" و"راس شحادة"، في منطقة مخيّم شعفاط في القدس الشرقية المحتلّة. [١٣٦]

أولا: بيئة متحركة وأدوار متبادلة وغير مستقرة

النتيجة المباشرة للثورات جاءت في صورة تفكيك للمحاور القديمة، وإعادة تركيبها مرة أخرى، وفق معطيات مركبة، يتجاور فيا القديم والجديد من السياسات والأدوار. وقد شهد عام ٢٠١٢ عملية تبادل في الأدوار الإقليمية، أهمها في هذا السياق: [٣]

١- صعود الأردن كفاعل تقليدي من محور الاعتدال لملء الفراغ الذي أحدثه غياب حسني مبارك ونظامه. ولتمارس الدور التقليدي لنظام مبارك سابقاً، من خلال رفع مستوى التنسيق مع السلطة لضمان عدم قطع الطريق على خيار المفاوضات. هذا ما شهدناه من خلال استضافة عمان ما سمي بـ "المفاوضات الاستكشافية" في يناير من العام الماضي. وإذا كان العام ٢٠١٣ يحمل معه مؤشرات باحتمال استئناف المفاوضات مع اختلاف الأطراف والأهداف والمصالح، بحيث تكون مفاوضات عربية إسرائيلية هذه المرة لتوفير الغطاء العربي للتنازل القادم (تحت وهم أن الإدارة الأمريكية في مرحلة رئاسة أوباما الثانية ستكون أكثر استعدادا لفرض تسوية متسلحة بتحالفها مع التيار الإسلامي الصاعد في المنطقة) فإن عودة الحديث عن الكونفدرالية وعن مبادرات متعددة لاستئناف المفاوضات بعد الانتخابات الإسرائيلية (لاحظ زيارة أوباما في الربيع القادم لكل من إسرائيل والأردن ورام الله) توضح بأن "عمان" مرشحة للاضطلاع بدور مركزي على هذا الصعيد، وبدون أن نتجاهل حقيقة المواقف الإسرائيلية المتعنتة والمتطرفة، والتي من شأنها قطع الطريق على أي صيغة لحل نهائي أو انتقالي يحقق الحد الأدنى من الحقوق والمطالب والمصالح الفلسطينية، حتى على صعيد خطوات بناء الثقة، مثل وقف الاستيطان، وإطلاق سراح الأسرى، وتحسين شروط الحياة الاقتصادية التي تنشدق بها ولا تساعد على تحقيقها.

٢- تمدد الدور القطري تحديدا على الصعيد الفلسطيني، في الفراغ الذي خلقه غياب الدور السوري، وعدم رغبة النظام المصري في التورط في الشأن الفلسطيني أكثر من اللازم في هذه المرحلة على الأقل. لنشهد دورا قريا على صعيد ملف المصالحة الفلسطينية (إتفاق الدوحة، فبراير ٢٠١٢)، وتواجد قطري في مشهد مفاوضات التوصل لانفاق وقف لإطلاق النار (نوفمبر ٢٠١٢)، وزيارة الأمير القطري لغزة في ذات الشهر. ثم دور قطري فاعل على صعيد أعمار القطاع، وإعادة بناء البنية التحتية المدمرة في غزة بعد العدوان الأخير عليها. ورغم أن الدور القطري على صعيد ملفات المصالحة ومستقبل حماس وقطاع غزة

---

(١٣٦) صحيفة **القدس** (المقدسية)، النسخة الورقية، ٢٠١٣/١١/١.

(٣) التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

تحديدا، قد يكون مرتكزا على أسس ومنطلقات وأهداف مغايرة تماما للدورين السوي من جهة، والمصري من جهة اخرى، فإن المؤكد هنا أنه لم يكن ليتمدد هكذا، لولا الثورة المصرية، والأزمة السورية.

بل إن قطر، من هذه الزاوية، تعد أحد أهم أضلاع المثلث (بالإضافة إلى تركيا، ومصر في ظل مرجعية الإخوان) الذي يُعول عليه كثيراً (أمريكيا وغربيا) في عملية "الاحتواء الثلاثي" المتوقعة لـ "حماس"، من خلال دفعها نحو المزيد من "الاعتدال" كي تكون جزءا من الحل بالمعنتى الذي ينسجم والمبادرة العربية للسلام. وفي ذات السياق قد تتولى "الدوحة" ومعها "أنقرة" مهمة تدوير الزوايا الحادة في مواقف إخوان مصر، وحركة حماس، بغية دفعهما في ذات المسار.

٣- الإدارة المصرية للملفات المرتبطة بالموضوع الفلسطيني، جاءت مزيجا من التغيير والاستمرارية. فالعلاقات المصرية – الفلسطينية أصبح لها ملامح ومحددات جديدة، لكن ما تزال مسألة صياغة مقارنة مصرية جديدة بشأن التسوية، أمرا مؤجلا ولا يحظى بالأولوية. عادت السياسة إلى جوار الامن في تحديد ملامح وقسمات العلاقات المصرية – الحمساوية، لكن ما تزال المقاربة شبه المتوازنة هي الحاكمة للموقف المصري من الصراع الفلسطيني الداخلي.

وربما أسهم الايقاع المصري السريع في التعامل مع العدو أن الأخير على غزة، في نوفمبر الماضي، في إخفاء حقيقة أن مصر لم تكن أكثر من منسق للنشاط السياسي الدولي والإقليمي المصاحب لتلك الأزمة. وحجبت التغطية الإعلامية المكثفة لخطوة استدعاء السفير المصري لدى إسرائيل، وكذلك زيارة رئيس الوزراء هشام قنديل للقطاع على رأس وفد وزاري رفيع، حقيقة أن النظام المصري فضل عدم المضي في إجراءات واستجابات مرتفعة السقف، بقطع بالضرورة ما بين القاهرة، ودورها كوسيط بين حماس وإسرائيل. [1]

ومن ناحية أخرى، فإن الأرضية المتحركة التي تمضي عليها التفاعلات، لا تضمن ثباتا ولا استقرارا للأدوار العربية "الجديدة – القديمة" ... أي أن سيناريوهات المستقبل تظل مرتبطة بدرجة أو أخرى باحتمالات غير مؤكدة، وعوامل لا تزال في طورل التفاعل. صحيح أن المستقبل دوما تحمل عناصر لا يقينية وغير محسوبة. ولكن الحركية الشديدة التي أحدثتها الموجة الجديدة من الثورات، بالإضافة إلى عنصر آخر مهم مرتبط بازدياد عدد الفاعلين، والتضارب ما بين مصالح القوى والأطراف الفاعلة، يعني ارتهان مستقبل الأوضاع في المنطقة، بالتطورات غير المحسوبة، إلى جوار ارتباطه بالمسارات المحتملة أو المرجحة.

ثانيا: استمرار تعزيز نفوذ قوى خارجية داخل الإقليم

لم تفض الثورات والاضطرابات العربية مباشرة، إلى تعزيز النفوذ الذاتي العربي، كما كان متوقعا. فمظاهر الضعف وعدم الفاعلية بادية، وعلامات التأثير الدولي ما تزال باقية. والشاهد أن استهداف سلاح الطيران الإسرائيلي للأراضي السورية فجر الثلاثين من يناير ٢٠١٢ بالتنسيق مع واشنطن، الأمر الذي يمكن وصف النمط الذي أدارت به القوى الدولية التطورات في المنطقة خلال العام ٢٠١٢، بـ "النمط الإنسحابي" أو "الإدارة الرخوة"، حيث لجأت واشنطن إلى توزيع "التوكيلات" على حلفائها الإقليميين وأحيانا الدوليين، للتعامل ميدانيا مع بعض الملفات الساخنة في المنطقة. بينما اكتفت هي بتقديم النصح

---

[1] التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

والإسناد والدعم اللوجستي، وإعلان التأييد والتبريك للخطوات التي يقوم بها حلفائها فاليمن متروك للسعودية (تحت عنوان المبادرة الخليجية)، وسوريا متروكة لحلف خليجي تركي متحمس مدعوم برئيس فرنسي يهوى المغامرة على ما يبدو. إلا أن كل ذلك لا ينفي أمرين مهمين، أولهما: أن الولايات المتحدة تظل العنصر المشترك في حوارين يتوقف عليهما شكل التطورات في المنطقة، الحوار الأمريكي – الروسي بشأن سوريا، والحوار الأمريكي – الإيراني (المفترض) في العام الجاري. وثانيهما: أنه حين يتعلق الأمر بالأمن الإسرائيلي يصبح الحضور الأمريكي في التفاصيل هو سيد الموقف. ولهذا ففي دولة مهمة لإسرائيل (كمصر) ما يزال أركان الإدارة الأمريكية على تواصل كامل مع جميع الاطراف الفاعلة في الساحة المصرية، منذ اليوم التالي لخلع مبارك وحتى يومنا هذا. فثمة ما يؤكد بأن الإدارة الأمريكية حريصة على الإحاطة بكواليس العلاقة بين الإخوان والمؤسسة العسكرية، والشاهد أن واشنطن لم تفاجئ بالخطوات التي أقدم عليها الرئيس محمد مرسي في أغسطس من عام ٢٠١٢، حين أقال كل من وزير الدفاع المشير طنطاوي، ورئيس الأركان الفريق سامي عنان من منصبيهما. بل خرجت تصريحات من قبل مسئولين في البيت الأبيض تؤكد بأن واشنطن كانت على إطلاع كامل بتلك الخطوة.[1]

المقصد مما تقدم، ومما له صلة بالقضية الفلسطينية، أنه في سباق عربي كهذا يصعب عدم الربط بين "شبكة الأمان العربية" التي ظلت قيد التنفيذ، وبين الضغوط التكتيكية التي مارستها وتمارسها واشنطن على السلطة الفلسطينية بعد خطوة الأمم المتحدة. وفي السياق ذاته تبدو الدولة المصرية في ظل مرجعية الإخوان مرشحة للاضطلاع بدور وظيفي (سواء بقصد أو عن غير قصد) له علاقة بالتصور الأمريكي – الإسرائيلي لطريقة التعاطي مع حركة حماس، وكذلك بمسار العلاقة بين مصر وقطاع غزة في تلك المرحلة الانتقالية التي تمر بها المنطقة، لا سيما وأن الاستقطاب الحاد، والصراع السياسي الذي تشهده الساحة المصرية، تجعل من أي نظام سياسي في مصر، أكثر انكشافا أمام ضغوطات تمارسها قوة كبرى كالولايات المتحدة.[1]

واتساقا مع هذه الرؤية، يمكن القول إن الخيار الاستراتيجي المفضل لحكومة نتنياهو، يبدو أنه المزج بين إطار ما قبل ١٩٦٧ وحقيقة ما بعد ٢٠٠٥، دويلة شبه مستقلة في غزة مرتبطة بمصر. إذ ترى إسرائيل أن الربط بين مصر وغزة يعتبر أخف الأضرار ووطأة. بتوليها مسئولية محدودة عن شئون القطاع، بحيث تقدم مصر عنوانا يمكن التفاوض معه، بدلا من "حماس" التنظيم المكرس لتدمير إسرائيل". بعبارة اخرى، تفضل إسرائيل أن تلتقي بحكومة، حتى ولو كانت عدائية، يمكن أن تجري حورا معها، لأن الردع يكون فعالا أكثر مع الدول، عن التنظيمات من غير الدول.[1]

ثالثا: بيئة خصبة لنمو الصراعات وازدياد كثافتها

فجرت الثورات العربية جملة التناقضات التي كانت كامنة في قلب المجتمعات العربية، ليطفو على السطح خليط من أنظمة قديمة، "فاعلون قدامى"، معرضة في أي لحظة لانفجار الأوضاع من الداخل، نظم أو أشباه نظم إسلامية (خليط من الحكم الإسلامي والعسكري) "فاعلون جدد"، اقتصادات ضعيفة، ضغوط

---

[1] التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص ٢٧٨.

[1] محمد جمعه، ٢٠١٣، ماذا يحمل العام ٢٠١٣ للقضية الفلسطينية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، نقلاً عن الأهرام الرقمي، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1186954&eid=1531

[1] التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص ٢٧٨.

ديموغرافية، صراعات طائفية ومذهبية على مستويات عدة، وتوترات داخلية مستمرة. ومن ثم تبدو الصورة العامة للمشهد العربي الراهن كالتالي: المشرق العربي يعاني وطأة المأزق الطائفي بعد الثورات. أما المغرب العربي فيبدو مرتهنا لصراعات ما دون الدولة، مما له علاقة بالنشاط المتزايد لتنظيمات القاعدة في تلك الساحات. وبين هذا وذالك ثمة محاولات حثيثة تجري لتحويل الصراع في المنطقة من صراع من أجل الجرية والاستقلال الوطني والعدالة والديموقراطية، وما يتبع ذلك من صراع ضد كل أشكال الاستغلال والتبعية إلى صراع إسلامي – علماني. والى صراع سني – شيعي، وإقامة حلف عربي أميركي و "إسرائيلي" مباشر أو غير مباشر ضد إيران. وكذلك إلى صراع بين "الإسلام المعتدل" و "الإسلام الراديكالي". وإذ يبدو صحيحا أن زيادة مستوى التنسيق بين قطر وتركيا ومصر، قد يدفع في اتجاه تبلور حلف سني آخر، لا يعتبر إيران بالضرورة هي العدو الوحيد أو الأخطر، بيد أن الحرص الخليجي بالمقابل على دعم التيار السلفي في مصر بالذات، يضعف أحد أضلاع هذا المثلث التنسيق. ولذا حرص مساعد رئيس الجمهورية عماد عبد الغفور (أحد رموز التيار السلفي) على حضور مؤتمر "نصرة الشعب الأزهري" دون علم الرئيس مرسي. وهو ما تزامن أيضا مع زيارة وزير الخارجية الإيراني للقاهرة في يناير الماضي. والأهم من ذلك أن مفاعيل الأزمة السورية وارتداداتها على الساحة العراقية، تبدو أكبر من أن يتم محاصرتها أو تحجيمها من قبل عاصمتين (أنقرة والدوحة) تعدان من أكثر الأطراف المتورطة في الساحة السورية. [(1)]

أن ثمة مستويين لتلك الصراعات في المنطقة العربية، على صلة مباشرة بالقضية والحركة الوطنية الفلسطينية، وهما:

المستوى الأول: الصراع المذهبي التقليدي ما بين المعسكر السني والمعسكر الشيعي.

يشير الواقع السوري الراهن وتداعياته المستقبلية إلى نتيجة مفادها صعوبة أن يفضي صعودا إسلاميا سنيا في سوريا، إلى انتهاء النفوذ الإيراني هناك بشكل كامل ونهائي. بل ستعمد إيران إلى استخدام الورقة المذهبية السورية في صراعاتها ضد المعسكر الآخر، وكذلك سيزيد من حدة الصراع بالوكالة بين القوى الكبرى في إقليم المشرق العربي كله. وفي سياقنا هذا، ربما تنشأ حالة من الصرارع على مناطق النفوذ التقليدية، ومنها الموضوع الفلسطيني. وهو السيناريو الذي يربك قوى المقاومة الفلسطينية بوضعها على محك الاختيار ما بين الاعتبارات الأيديولوجية – الدينية، والاعتبارات العملية. خاصة، بعد العدوان الأخير على قطع غزة، نوفمبر ٢٠١٢، والذي لعب خلاله السلاح الإيراني دورا مهما في تحقيق مكاسب تكتيكية لصالح المقاومة بتهديدها للمرة الأولى قلب إسرائيل ومدنها الكبرى

أن البيئة العربية الجديدة، أفقدت قوى سياسية إقليمية وعربية (إيران – حماس وأضرابها – حزب الله) ميزة احتكار استخدام الخطاب الديني سياسا. وهي المزية التي وفرت لحماس ونظيراتها، مبررا أيديولوجيا قويا للتحالف مع من يخالفونها في المذهب الديني، إلى جوار الاعتبارات العملية بالطبع. فالحفاظ على علاقات جيدة بكافة الأطراف عربيا وإقليميا. واعتبارات الانتماء المذهبي السني، التي تفرض عليها اصطفافا إلى جوار القوى الإسلامية السنية، وابتعادها عن حلفاءها التقليديون من الشيعة (حزب الله وإيران). ولأن حسم هذه المعضلة ليس بالأمر السهل أبدا، فقد اختارت خلال العام الماضي إتباع سياسة الانتظار..

---

(1) التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص ٢٧٩.

انتظار تطورات جديدة قد يأتي بها الربيع العربي تحسم خياراتها وتنهي حالة الارتباك التي تعيشها، وهي السياسة التي ربما تستمر معنا حتى نهاية العام ٢٠١٣، ما لم تحدث مفاجآت جديدة.

المستوى الثاني: الصراع داخل المعسكر الإسلامي السني نفسه:

ربما أتاحت الفوضى النسبية المصاحبة لـ "الربيع العربي" في عدد من الدول العربية، الفرصة لتنظيمات "السلفية الجهادية"، و "الجهادية التكفيرية" لكي تجد لنفسها موطئ قدم في تلك الساحات. حيث أتاح عدم استقرار الأنظمة الجديدة، وتفكيك أجهزة الأمن (أو إصابة بعضها بالشلل المؤقت) مجالات مفتوحة وفرت مخبأ ونشاطاً لتلك الخلايا، لا سيما مع الإفراج عن بعض أو كل سجنائها.

في شبه جزيرة سيناء، أدى فتح مخازن أسلحة الجيش الليبي إلى انتعاش مسارات تهريب السلاح عبر صحاريها إلى قطاع غزة، والأرجح أن تلك التنظيمات قد حازت جراء ذلك على التسليح الذي يمنحها فرصة العودة لاستئناف نشاطها من جديد.[1]

والمتأمل في مقطع الفيديو الذي بيه تنظيم "مجلس شورى المجاهدين السلفي – أكناف بيت المقدس" المتواجد في سيناء، ليعلن من خلاله تفاصيل عملية استهداف الدورية الإسرائيلية يوم ١٨ يونيو ٢٠١٢ على الحدود بين مصر وإسرائيل، يدرك أن سيناء أضحت الساحة الأهم لمثل تلك التنظيماتلكي تمارس نشاطها. فمن ناحية، يعد هذا الفيديو الثاني من نوعه، منذ أحداث الثورة المصرية، حيث سبق لتنظيم الجهاد أن أذاع في مقطع آخر تفاصيل عمليات تفجير خطوط الغاز المصدر لإسرائيل. ومن ناحية أخرى فإن الدافع الأساسي وراء تشكيل "مجلس شورى المجاهدين – أكناف بيت المقدس" يتمثل (بحسب ما ورد في الفيديو المذكور) في فتح جبهة جديدة مع إسرائيل من خلال الحدود المصرية. ومن ناحية ثالثة، فإن نجاح عملية "إيلات" في أغسطس ٢٠١١، والتي أظهرت قدرة تلك التنظيمات على تنسيق عمليات مشتركة بين مجموعات فلسطينية ومصرية، قد يغرى تلك التنظيمات بتكرار تلك التجربة في المستقبل.[1]

هذه المعطيات تصطدم وحقيقة أن البعد الأمني بات يلعب دورا حاسما في العلاقات المصرية – الإسرائيلية، بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير. فكل ما يهم السلطات الإسرائيلية هو الوضع الأمني، وعليه فأي تدهور في العلاقات السياسية، ومع أهميته، سيبقى مقبولا من قبل إسرائيل ما دام لم يمس البعد الأمني. وعليه، فالمتوقع على ضوء استمرار المشكلة الأمنية عالقة هناك، حدوث أحد احتمالين هما:[1]

الاحتمال الأول: أن تتدخل إسرائيل بشكل مباشر، لردع نشاط تلك الجماعات على حدودها، مرتكزة على حقها في الدفاع عن نفسها.. بما يستفز جولة جديدة من الصراع مع مصر وينهي معاهدة السلام معها. بيد أن هذا السيناريو شبه مستبعد، على ضوء سياسة ضبط النفس التي ألزمت إسرائيل نفسها بها، أملا في الحفاظ على السلام الهش مع مصر. والأهم من ذلك أنه يصطدم مع الرهانات الأمريكية – الإسرائيلية، بشأن الدور الوظيفي الذي يمكن أن تلعبه مصر، على النحو الذي سبقت الإشارة إليه.

---

[1] التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

[1] محمد جمعه، ٢٠١٣، المرجع السابق.

[1] التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص ٢٨٠.

الاحتمال الثاني: وهو المرجح بدرجة ما، وفيه يتم البناء على الثقة المتبادلة بين مصر في ظل قيادة الإخوان وحركة حماس، بحيث تلجأ المؤسسة الأمنية المصرية إلى استخدام ورقة التعاون والتنسيق الأمني مع حركة حماس في قطاع غزة، ليشمل ملفات الأمن الحدودي بين مصر والقطاع، والعمل المشترك على تحجيم نشاط جماعات السلفية الجهادية ، والجهادية التكفيرية، التي باتت تمثل تهديدا لمصالح كلا الطرفين.[1]

من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن القضية الفلسطينية كقضية/ شعار تعبوي محدودة الحضور/ التوظيف في "الربيع العربي"؛ حيث إن المنتفضين من الشباب العربي لم يرفعوا لافتات وشعارات تخصها. فما سر ذلك؟ هل تراجعت القضية الفلسطينية في سلم أولويات ما يُسمى مجازا "الشارع العربي" الذي ظل دائما ينبض أيضا على وقع الساحة الفلسطينية؟ لا يبدو أن الأمر ينحصر في تراجع مكانة هذه القضية لدى الحامل الاجتماعي العربي، وإنما يعود إلى أسباب أخرى؛ أولهما: أن الانتفاضات الديمقراطية العربية اتخذت منذ بدايتها طابعا قُطريا بمعنى أنها تحمل هموما وطموحات محلية أساساً، رغم تطورها في بيئة عربية، وهذا ما يفسر غياب الشعارات واللافتات ذات الأبعاد الإقليمية والدولية، فلا مساندة للقضية الفلسطينية ولا تنديد بالسياسات الإسرائيلية والأمريكية. ثانيها: أن الانتفاضات الديمقراطية العربية عفوية وغير منظمة؛ حيث تميزت عموماً بافتقارها لبنية تنظيمية وقيادة واضحة ومحددة إلى درجة أنها "ثورات" بدون ابطال تقريباً لأن البطولية جماعية. ومن هنا فالعفوية وغياب البنية التنظيمية جعلا الانتفاضات الديمقراطية تعبر أساسا عن مطالب اجتماعية سياسية محلية. ثالثها: ربما وجود قناعة لدى المنتفضين العرب بأن فاقد الشيء لا يعطيه، وأنه لا يمكنهم دعم الفلسطينيين وأيديهم مكبلة بغلال الأنظمة التسلطية. ومن هنا فالديمقراطية محلياً هي خير سبيل لدعم القضايا العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية. رابعها: أن التضخم في التوظيف السياسي والمزايدات على القضية الفلسطينية من قبل الأنظمة طوال عقود قد تكون أثرت، عن وعي أو غير وعي، على المنتفضين العرب على أساس أن هذه القضية كانت مطيّة لأنظمة تسلطية لتأجيل أمور ولتبرير أخرى.[1]

المبحث الثالث : مستويات التأثير على القضية الفسطينية

يتعين التفريق هذا بين نوعين أو مستويين من التأثير: الأول شعبي والثاني سياسي، يخص الأول "حدود" انتقال العدوى الاجتماعية إلى "الشارع الفلسطيني"، فيما يخص الثاني تأثيرات "الربيع العربي" على الإدارة السياسية للقضية الفلسطينية واستجابة إسرائيل والقوى الكبرى بالنسبة للأول نلاحظ أن انتقال العدوى إلى الأراضي الفلسطينية بقي محدوداً للغاية إن لم نقل منعدم، وبعض المظاهرات الشعبية التي نادت بالمصالحة الوطنية بقيت في واقع الأمر إصلاحية، بينما جاءت تغييرية في الدول العربية. فعلى عكس المنتفضين التونسيين والمصريين الذين نادوا بسقوط النظام، طالب المنتفضون الفلسطينيون، خلال مظاهرات محدودة جداً من حيث التعبئة والاستمرارية، بالإصلاح (المصالحة بين فتح وحماس). وهذا يعني

---

[1] محمد جمعه، ٢٠١٣، المرجع السابق.

[1] بن عنتر، عبد النور ، (٢٠١٢)، "الربيع العربي" والقضية الفلسطينية: مستويات التأثير، محدوديته وتفاعلاته المستقبلية، قدمت هذه الورقة في ندوة "اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي: الواقع والآفاق – بالدوحة ، مركز العودة الفلسطيني، ١٤ و ١٥ أبريل / نيسان ٢٠١٢، ص ٢

أن سقف المطالب الشعبية الفلسطينية منخفض للغاية مقارنة بسقف المطالب الشعبية التونسية ... طبعاً قد يكون واقع الاحتلال مصدر ذلك، لكن من المفروض أن يكون هذا دافعاً إضافياً لرفع سقف المطالب الشعبية، خاصة وأن سجل الانتفاضات الشعبية الفلسطينية ثري.

التغيير من أسفل عربياً و(محاولة) التغيير من أعلى فلسطينياً

نظراً للطبيعة التسلطية للأنظمة العربية ولاختراق القوى الخارجية للمنطقة، فإن التغيير يأتي عموماً من أعلى؛ وذلك وفق ثلاثة طرق: الموت الطبيعي (مع توريث السلطة إن أمكن)؛ الانقلابات غير العنيفة أو الناعمة (soft)، الانقلابات (العسكرية) الصلبة (hard) العنيفة. ويعد لبنان حالة استثنائية في هذا المجال بسبب بنيته الطائفية. وعرف المشهد السياسي العربي حالة واحدة فقط لاستقالة رئيس (رغم أنه انتخب في انتخابات تعددية): استقالة الرئيس الجزائري اليمين زروال في ١٩٩٨، لتكون استثناء يؤكد القاعدة؛ ومن ثم فأنماط التغيير الثلاثة على أعلى هرم والسلطة تندرج كلها ضمن التغيير من أعلى، إلى أن جاءت الانتفاضة الديمقراطية التونسية لتحدث ثورة في نمط التغيير في العام العربي ولتسجل قطيعة سياسية في تاريخ العرب الحديث. إنه نمط جديد في التعامل الشعبي مع الشأن السياسي؛ نمط التغيير من أسفل الذي هو من فعل الشعب المنتفض بعيدا عن هرم السلطة وموازين القوى فيها. ومع الانتفاضة في مصر وليبيا – وإن كان عامل التدخل العسكري الأجنبي يفسد التحليل في الحالة الليبية – اتضح أن النهج التغييري الذي أتت به الانتفاضة التونسية ليس بحدث عرضي بل يشير إلى اتجاه ثقيل في السياسة العربية، رغم اختلاف السياقات الوطنية. وتُعد هذه النقلة النوعية في التعامل الشعبي مع السلطة دلالة على نهاية الإذعان الاجتماعي المفروض قسرياً[(1)]، وإلى انتقال الخوف إلى المعسكر الآخر أي الأنظمة التي أصبحت تتوجس مما تؤول إليه الأمور في الحال والمال. ومن هنا فإن التغيير من أسفل يُعد من أبرز خصائص"الربيع العربي".

بيد أن المسألة الفلسطينية انتهجت مسلكاً يقوم على التغيير من أعلى على عكس مسار "الربيع العربي". ألم يُضيع الفلسطينيون بهذا فرصة تاريخية بعدم انتفاضهم مستغلين سباق الانتفاضات الديمقراطية العربية؟ ثم لماذا يبقى المشهد الفلسطيني "ساكنا" فيما يعيش محيطه الإسرائيلي حركة احتجاجية اجتماعية؟ لقد تعود المشهد الفلسطيني على جدلية الداخل والخارج بتأرجح ثقل النضال بين الداخل الفلسطيني والشتات، وبعد اتفاقات أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية انتقلت العملية النضالية إلى جدلية الأعلى والأسفل، وتعد الانتفاضة الثانية التحرك الشعبي الوحيد لاسترجاع زمام المبادرة منذ اتفاقيات أوسلو. لكن مع "تصلب عود" المؤسسة/ النظام السياسي الفلسطيني الناشئ في مواجهة "الشارع الفلسطيني" وتحول الخلاف بين فتح وحماس من صراع حول سبل إنهاء الاحتلال إلى صراع حول السلطة – في ظل الاحتلال- انتكست التقاليد التعبوية الفلسطينية وأصبح التغيير في فلسطين من الأعلى فقط. وعجزت التعبئة الشعبية، بعيداً عن الفصائل المتناحرة، وعن استرجاع المبادرة وحمل المطلبين التغيريين: تغير النظام الفلسطيني الناشئ وتغيير واقع الاحتلال. ومن هنا يمكن القول بأن عدم انتقال عدوى الاحتجاجات الديمقراطية العربية إلى الأراضي

---

(1) بن عنتر، عبد النور ، (٢٠٠١)، "إشكالية الاستعصاء الديموقراطي في الوطن العربي "، المستقبل العربي، عدد ٢٧٣، السنة ٢٤، نوفمبر/ تشرين الثاني ، ص ٢٣.

الفلسطينية يعود إلى ضعف القدرة التعبوية الشعبية في فلسطين بسبب انتكاسة المحاولات التعبوية السابقة وكذلك بسبب تمسك السلطة برأسيها بزمام المبادرة.[1].

عوض توظيف الظرف العربي المواتي للغاية والذي جعل موازين القوى لصالح الفلسطينيين، انتهجت القيادة الفلسطينية سبيل التغيير من الأعلى والتخلي عن الدعم الشعبي، فصلت ملف المطالبة بانضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة في وقت يشهد جزء من العالم العربي غلياناً شعبيا من أجل الحرية والديمقراطية. كان من المنتظر أن يُستغل هذا الظرف شعبياً لوضع إسرائيل والقوى الغربية أمام الاستحقاق الديمقراطي العربي، على اساس أنه يصعب على القوى الغربية الادعاء بدعم المطلب الديمقراطي في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسوريا، وتجاهله في فلسطين. ولا نقول شططاً إن اعتبرنا أن الذهاب إلى الأمم المتحدة ووكالاتها (اليونسكو) في هذا التوقيت بالذات ساهم بشكل أو بآخر في إجهاض انخراط "الشارع الفلسطيني" في المخاض الديمقراطي العربي، خاصة وأن حظوظ نجاح هذا السعي السياسي كانت معدومة بسبب الموقف الأميركي المعادي أصلاً. فما السبب الدافع للمراهنة السياسية على مبادرة محسومة سلفا على حساب تعبئة شعبية؟

وعليه فتأجيل "الربيع الفلسطيني" يُفسر أيضا بحسابات سياسية تجعل النظام الفلسطيني الناشئ تسلطياً شأنه شأن الأنظمة العربية التسلطية، ذلك أنه إذا تحقق هذا "الربيع الفلسطيني" ستكون معركته على جبهتين: أولهما: توحيد الصف الفلسطيني برأب الصدع بين فتح وحماس. وثانيهما: الضغط على إسرائيل لاجبارها في نهاية المطاف على الانسحاب. ويمكن القول هنا بفرضية فحواها أن الانقسام الداخلي أجَّل / عرقل "الربيع الفلسطيني". ويبدو أن هناك اتفاقاً ضمنياً بين الفرقاء السياسيين على تفادي أي احتجاج شعبي على النمط العربي الراهن لأنه سيأتي لا محالة على السلطة الحالية برأسيها في غزة والضفة، فضلا عن واقع الاحتلال.[1]

المبحث الرابع : العلاقات المصرية – الإسرائيلية بعد الثورة

شكلت ثورة الخامس والعشرين من يناير في مصر مفترق طرق بالنسبة للعلاقات المصرية الإسرائيلية، فالأمر المؤكد أن إسرائيل لم تكن تود أن ينتهي نظام مبارك بالطريقة التي انتهى بها، أي ثورة شعبية لم يظهر بوضوح من يقودها وأن كانت التوقعات قد أشارت مبكرا إلى أن التيارات الإسلامية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين ستكون هي الأكثر استفادة منها. وعلى الرغم من إسرائيل كانت تراقب بقلق ما يدور في مصر منذ أن ترددت تكهنات عن نية مبارك توريث الحكم لابنه وعن أن الجيش المصري لا

---

[1] بن عنتر، عبد النور ، المرجع السابق.

[١] بن عنتر، عبد النور ، (٢٠١٢)، "الربيع العربي" والقضية الفلسطينية: مستويات التأثير، محدوديته وتفاعلاته المستقبلية، قدمت هذه الورقة في ندوة "اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي: الواقع والآفاق – بالدوحة ، مركز العودة الفلسطيني، ١٤ و ١٥ أبريل / نيسان ٢٠١٢، ص ٢

يرحب بمثل هذا السيناريو، إلا أنها لم تتوقع سقوط النظام بثورة شعبية وهو ما يظهر بوضوح من التقدير الذي قدمه "افيف كوخا في" رئيس المابرات العسكرية الإسرائيلية الذي قدم تقريرا إلى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عشية اندلاع الثورة المصرية قال فيه أن نظام الرئيس المصري مستقر وأن الدعوة للتظاهر ضده في ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى لو أدت إلى توترات وعنف بين النظام ومعارضيه فأن النظام قادر على التعامل معها والبقاء في الحكم.

في الحادي عشر من فبراير أعلن مبارك عن تخليه عن السلطة وطلب من المجلس العالي للقوات المسلحة تولي المسئولية، وبعد مرحلة عاصفة من الشد والجذب بين المجلس العسكري وأحزاب القوى المدنية والأحزاب الإسلامية، وبعد إشراف المجلس العسكري على استفتاء لإجراء تعديلات دستورية وتعديلات أخرى في قانون الأحزاب وقانون حقوق الممارسة السياسية، أجريت انتخابات تشريعية في الفترة بين نهاية نوفمبر ٢٠١١ ومطلع عام ٢٠١٢، ثم انتخابات رئاسية أسفرت عن فوز مرشح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي الذي تسلم السلطة رسميا في يوليو ٢٠١٢، خلال هذه الفترة كلها والفترة التي تلتها حتى نهاية عام ٢٠١٢ مرت العلاقات المصرية الإسرائيلية بمنعطفات شديدة وأزمات كبيرة ولكنها صمدت في النهاية بل كانت هناك تطورات إيجابية بالنسبة لإسرائيل قياسا على المرحلة السابقة في عهد الرئيس السابق حسني مبارك.[1]

ويمكن القول إن إسرائيل في المرحلتين (مرحلة حكم المجلس العسكري، ومرحلة تولي مرسي الحكم وحتى نهاية عام ٢٠١٢) حرصت على مراقبة موقف مصر من ثلاث ملفات أساسية هي، معاهدة السلام والملفات المتعلقة بها خاصة مسألة الأمن في سيناء، وملف التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية، وملف العلاقات الخارجية لمصر وعلى الأخص مع الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وسوريا.

القراءة الإسرائيلية للثورة المصرية

روجت إسرائيل من الأيام الأولى للثورة المصرية لرؤية تقول بأن ما يجري في مصر هو محاولة من الأصوليين الإسلاميين للانقلاب على نظام مبارك وتأسيس نظام أصولي على غرار النظام الإيراني، وأن النظام الجديد سوف يبادر إلى إلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل، ومن ثم يغلق قناة السويس أمام الملاحة الإسرائيلية، والتي يتم عبرها مرور نحو ثلث تجارة إسرائيل الخارجية[1]. وهناك من استغل المناسبة لتوجيه إهانات لمصر والمصريين، حيث قال "في مجتمعات بدائية قد تفضي إرادة الأغلبية إلى أنواع من القسوة ونفي حقوق الإنسان وقد تفضي إلى ما هو اسوأ من النظام الديكتاتوري" [2]. كما أن ظهور نظام سياسي أصولي في مصر سوف يؤدي إلى استنساخ النظام في مختلف الدول العربية المجاورة وفق ما تقول "نظرية الدومينيو" التي وقعت واشنطن اسيرة لها بعد الحرب العالمية الثانية. ووفق هذه الرؤية تتكرس الرؤية

---

[1] التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص ٢٦١.

[1] مروم، ألوان، (٢٠١١): ماذا لو تم إغلاق قناة السويس، معاريف، ١ فبراير.

[2] ليبلار، إيزي، (٢٠١١): مصر ديمقراطية أم أصولية؟، إسرائيل اليوم، ١٣ فبراير.

الإسرائيلية التي ترى أن معاهدات السلام مع الدول العربية لا قيمة لها، ومن ثم فإن إسرائيل في حاجة إلى زيادة قدراتها العسكرية حتى تحقق الردع المطلوب، القوة فقط هي التي تضمن أمن إسرائيل وسلامتها[3].

في نفس الوقت كانت هناك رؤية لدى عدد من الإعلاميين الإسرائيليين تقول بأن ما يجري في مصر هو ثورة شعبية، ثورة الطبقة الوسطى المدنية ضد نظام ديكتاتوري، وأن الشعب المصري ليس شعباً عنيفاً، وجيش مصر يتسم بالحكمة، وأن الثورة لن تقود إلى نظام إسلامي أصولي، فالذين روجوا لمقولة ان ثورة مصر ستقود إلى نظام أصولي ينطلقون من رؤية عنصرية تقول بأن العرب غير ناضجين للديمقراطية، وهي رؤية تلقت ضربة قاصمة في ميدان التحرير، وهناك من تساءل ما هو الشيء الأكثر ديمقراطية من ثورة المصريين في ميدان التحرير[4] ؟

في نفس الوقت هناك من رأى أن وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر يمثل مصلحة لإسرائيل لأن وصولهم إلى السلطة سيؤدي إلى وقف المساعدات الأمريكية لمصر، ووقف التدريبات العسكرية المشتركة، ووقف تزويد مصر بالسلاح وقطع الغيار، ومن ثم فسوف تتجه مصر مرة أخرى إلى السلاح الشرقي وهو ما يصب في مصلحة إسرائيل. وبنفس الرؤية، قدر أصحاب هذا الرأي أن نجاح الثورة وتشكيل نظام مدني ليبرالي متوافق مع الغرب يمثل خطراً شديداً على مصالح إسرائيل ومكانتها في المنطقة وعلاقاتها مع الدول الغربية[1].

أما الأسباب الحقيقية التي دفعت الحكومة الإسرائيلية إلى مساندة نظام مبارك وحشد الدعم ضد ثورة مصر، فتتمثل في الآتي:

١- أن نظام مبارك كان يمثل رصيداً إستراتيجياً لإسرائيل في المنطقة، فالنظام المصري في عهد مبارك تحول إلى حليف إستراتيجي لإسرائيل، وترك للأخيرة حرية الحركة والعمل في المنطقة حتى عندما كانت الحكومات الإسرائيلية تشن الحروب على أطراف عربية، كانت تجد التغطية من جانب نظام مبارك.

٢- أن تشكل نظام جديد في مصر سوف يعيد النظر في بعض الاتفاقات القائمة بين البلدين، مثل اتفاقية تصدير الغاز المصري لإسرائيل، والذي تحصل الأخيرة بموجبه على نحو ٤٠% من احتياجاتها من الغاز، وهو أمر يمثل صفقة فساد كبرى في مصر، إضافة إلى اتفاق الكويز المصرية حتى يدخل الأراضي الأمريكية دون جمارك[2].

٣- أن إسرائيل تدرك أن أي نظام جديد في مصر لن يقدم على إلغاء معاهدة السلام، ولكن ما تدركه هو أن نهج مصر سوف يختلف تجاه إسرائيل والفلسطينيين وحركة حماس، وهو ما يثير مخاوف الحكومة الإسرائيلية، فالتقدير الإسرائيلي هو أن أي نظام جديد في مصر سوف يتبع سياسة جديدة بدرجة عالية من الاستقلالية، وتنطلق بالأساس من تقدير مصالح مصر القومية أو تضع هذه المصالح في المقدمة، الأمر الذي

---

[3] إتينجر، يورام، (٢٠١١) : هل يتحقق أم إسرائيل في ظل الثورتين المصرية والتونسية؟، يديعوت أحرونوت، ٣٠ يناير.

[4] ليفي، جدعون، (٢٠١١) : مبروك يا مصر، ها آرتس، ١٣ فبراير.

[1] بدهتسور، راؤوفين، (٢٠١١) : مصر وإسرائيل، هآرتس، ٢٨ يناير.

[2] جولدشتاين، تاني، (٢٠١١) : الكابوس: الإسلاميون سيوقفون الغاز المصري، يديعوت أحرونوت، ٢٩ يناير.

سيؤدي إلى تغييرات جوهرية في سياسة مصر الخارجية على حساب العلاقة التقليدية مع إسرائيل والتي استقرت في عهد الرئيس الأسبق مبارك عن "السلام الساخن"[3].

٤- أن الثورة المصرية تجري ضد نظام ديكتاتوري كان ولا يزال محل تندر الإسرائيليين، وتعمل على بناء نظام سياسية ديمقراطي في أكبر دولة عربية، وإذا ما تحقق ذلك، فسوف تفقد إسرائيل مكانتها باعتبارها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة[1]، وهو ما كان نتنياهو قد أكد عليه في لقاء له مع ٣٨ برلمانياً أوروبياً في السادس من فبراير ٢٠١١، وبالقول "إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لديها قيم مشابهة لتلك الموجودة في أوروبا، فنحن مثلكم، وأنتم مثلنا، ولدينا ميراث مشترك كما لدينا مستقبل مشترك"[1]. ومن هنا فإن سقوط نظام مبارك سيسقط معه مقولة أن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في المنطقة.

٥- هناك تقدير يرى أن تأثير مصر يمكن أن يمتد بالفعل إلى المحيط الإقليمي ومن ثم يظهر شرق أوسط جديد ديمقراطي تحترم فيه حقوق الإنسان، وهو محيط إقليمي يتصادم والمناخ النموذجي لإسرائيل والذي يتمثل في تفرد إسرائيل كدولة ديمقراطية في محيط من النظم التسلطية.

٦- الثورة في مصر سوف تنشئ نظاماً مختلفاً، ديمقراطياً، يخضع للمساءلة والمحاسبة، وبالتالية تضطر الحكومات هناك إلى الاستماع جيداً لرغبات المصريين، وهي رغبات لن تكون في مصلحة إسرائيل.

٧- أن الديمقراطية سوف تضع مصر على اول طريق التطور الاقتصادي وهو أمر يتصادم ومصلحة إسرائيل طويلة المدى في المنطقة.

وسوف نتناول رؤية إسرائيل لعلاقاتها بمصر :

أولا: العلاقات المصرية – الإسرائيلية خلال فترة حكم المجلس العسكري

١- ملف معاهدة السلام

في ٢٠١١/٢/١٢ أعلن المجلس العسكري الحاكم في مصر في بيانه الرابع التزامه بالحفاظ على التعهدات والمعاهدات التي وقعتها مصر في فترة حكم الرئيس السابق، كان ذلك بداية مطمئنة نسبيا لإسرائيل حتى ولو كان البيان ومحتواه مجرد إجراء تقليدي فقد كانت هناك عناصر موضوعية عديدة تمنع مصر عمليا من طلب تعديل الاتفاقية أو إلغائها بشكل مفاجئ منها:[1]

أ- أن الجيش المصري الذي أصبح حاكما مباشرا لمصر لن يقدم على اتخاذ قرارات تؤثر على علاقات مصر بالولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكبر داعم لمصر اقتصاديا وعسكريا.

---

[3] إندراوس، زهير، (٢٠١١) : لماذا تخشى إسرائيل من الديمقراطية في مصر؟ يديعوت أحرونوت، ٧ فبراير.

[1] إندراوس، زهير، (٢٠١١) المرجع السابق.

[1] ليس، يهوناتان، (٢٠١١) : نتنياهو ... يمكن لمصر أن تحذو حذو إيران، هآرتس، ٧ فبراير.

[1] التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

ب- أن القوى السياسية التي يمكن أن تضغط في الداخل على المجلس العسكري لتغيير موقف مصر من المعاهدة، مثل الإسلاميين والقوميين وبعض التيارات اليسارية، مشغولة بترتيب أوضاعها تحسبا لإجراء عملية نقل السلطة لحكومة ورئيس منتخبين كما وعد المجلس العسكري، وبالتالي لن تكون العلاقات مع إسرائيل في بؤرة اهتمامهم في هذه الفترة.

ورغم ذلك كان لدى إسرائيل ما يقلقها في أمور تتعلق بالمعاهدة بشكل مباشر مثل التنسيق الأمني بين البلدين والذي كانت أجهزة الأمن المصرية ملتزمة به حتى رحيل مبارك، أو بشكل غير مباشر مثل صادرات الغاز المصري لإسرائيل والتي كانت محل جدل عنيف في أوساط الشعب المصري في الأيام الأخيرة لحكم مبارك. وعمليا لم يحدث أي تغيير في سياسة مصر في الملف الأول، أما الملف الثاني فقد انفجر بشكل تلقائي مع تفجير خطوط إمدادات الغاز أربعة عشر مرة كان آخرها في ٩ ابريل عام ٢٠١٢ بواسطة جماعات غير معوفة ربما تنتسب إلى الجهاديين المصريين والفلسطينيين، لينتهي الأمر بتوقف صادرات الغاز تماماً إلى إسرائييل في ٢٢ أبريل من نفس العام. وعلى حين أكدت مصر أن قرار إلغاء اتفاقية تصدير الغاز لا يعبر عن موقف سياسي بل خلاف تجاري بين الشركاء المصريين والإسرائيليين، إلا أن عددا من المسئوليين الإسرائيليين اعتبر ذلك مؤشرا على تدهور العلاقات المصرية الإسرائيلية وإنتهاكا واضحا لمعاهدة السلام، فعل سبيل المثال علق وزير المالية الإسرائيلي يوفال شتانيتس على القرار المصري قائلا: إنه ينظر بقلق إلى هذا الإعلان الأحادي الجانب من الناحيتين السياسية والاقتصادية، واعتبر أن القرار المصري بشكل سابقة خطيرة تلقي بظلالها على اتفاقات كامب ديفيد. وفي التاسع من سبتمبر عام ٢٠١١ وقع أخطر حادث هدد معاهدة السلام بين البلدين وهو حادث اقتحام السفارة الإسرائيلية بالقاهرة من المتظاهرين واضطرار إسرائيل لاستدعاء سفيرها يتسحاق ليفاتون" وإجلاء عائلات الدبلوماسيين الإسرائيليين على عجل. كان الحادث قد وقع على خلفية الهجمات التي شنتها جماعات جهادية في ميناء إيلات الإسرائيلي وقالت إسرائيل أنها انطلقت من اخل سيناء،وفي ١٨ أغسطس ٢٠١١، قامت وحدة عسكرية إسرائيلية بقتل ٥ جنود مصريين على الحدود المصرية الإسرائيلية. وقد جاء في تقرير قوات المراقبة الدولية في سيناء أن إسرائيل ارتكبت مخالفتين لاتفاقية السلام مع مصر، فهي اجتازت الحدود المصرية، وأطلقت النار من الجانب المصري. آثارت هذه الواقعة استياءً كبيراً في مصر. واعتصم ألاف المتظاهرين المصريين أمام السفارة الإسرائيلية في القاهرة، وطالبوا بطرد السفير الإسرائيلي. وقام أحمد الشحات الذي لقب برجل العلم، بتسلف مبنى من ٢٥ دوراً ووضع العلم المصري على مبنى السفارة، بعد أن أنزل العلم الإسرائيلي وأحرقه.

ولم تؤد الحادثتان رغم خطورتهما إلى قطع العلاقات بين البلدين، وإن أدتا إلى ترك السفارة الإسرائيلية لمقرها بالقرب من جامعة القاهرة دون أن تتمكن عن العثور على مقر بديل حتى نهاية عام ٢٠١٢.(1)

كما لو تؤثر الحادثتين أيضا على التعاون الأمني بين البلدين حتى أن إسرائيل أبدت تعاونا حقيقيا مع مصر فيما يتعلق بتأمين الوضع في سيناء ومنع تدهوره بعد حادث مقتل ستة عشر جنديا مصريا في رفح على يد جماعات جهادية إرهابية في ١٢ أغسطس، حيث سمحت بنشر عدة وحدات إضافية من الجيش

---

(1) التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

المصري داخل مناطق في سيناء مصنفة وفقا لمعاهدة السلام على أنها مناطق منزوعة السلاح بناء على طلب مصر حتى بلغ هذا العدد ١٥٠٠ جندي في نهاية أغسطس ٢٠١١.

وحتى بعد الإقالة المفاجئة للمشير حسين طنطاوي وزير الدفاع المصري ورئيس الأركان سامي عنان في أعقاي حادث رفح والذي وصفته الصحف الإسرائيلية بأنه حسم الصراع على السلطة في مصر بين العسكريين وجماعة الإخوان المسلمين الحاكمة، وأن الوضع الجديد ربما يفرض على إسرائيل تحديات أمنية غير مسبوقة خاصة وأن أيديولوجية الجماعة تنطوي على عداء واضح لليهود ولدولة إسرائيل... حتى ذلك لم يمنع إسرائيل من الاستجابة لطلبات الجيش المصري بإدخال قوات إضافية لسيناء في إطار الحمة ضد الجماعات الارهابية، وهو ما عكسه الخلاف بين وزراء حكومة نتنياهو حول قوات الجيش المصري إلى سيناء. وكانت الحكومة الإسرائيلية المصغرة للشئون السياسية والأمنية قد صادقت على إدخال مصر خمس مروحيات قتالية من طراز "أباتشي" إلى سيناء، و'وإبقاءها هناك من دون تحديد فترة زمنية واعتبر وزير خارجية إسرائيل، أفيغدور ليبرمان، أن مصر "خرقت" اتفاقية السلام مع إسرائيل بإدخالها دبابات وجنود إلى سيناء، وقال إن إسرائيل لن تسكت على ذلك ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن ليبرمان قوله، خلال اجتماعه مع ٢٠ سفيرا إسرائيليا، إنه "يحظر على إسرائيل السكوت على الخروقات المصرية لاتفاقية السلام بك ما يتعلق بإدخال قوات الجيش والطائرات والدبابات إلى شبه جزيرة سيناء بدون مصادقة إسرائيل". لكن رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق، عاموس يدلين، قال لإذاعة الجيش الإسرائيلي إن "محاربة الإرهاب ينبغي أن تتم بالدبابات". وأضاف أنه "طالما أن العملية العسكرية في سيناء هي عملية ذات هدف محدد وواسعة ضد الإرهاب فإنني أعتقد أن علينا النظر إلى ذلك بصورة واقعية، لأن إسرائيل صادقت بصورة مبدئية على دخول قوات مصرية بحجم أكبر مما تنص عليه اتفاقية السلام". [1]

والواضح أن إسرائيل ظلت تنظر إلى الجيش المصري على أنه الضامن لبقاء اتفاقية السلام والتنسيق الأمني بين البلدين حتى نجاح الإخوان في الإطاحة برموز المجلس العسكري وقياداته الكبيرة بعد أقل من شهرين من تولي محمد مرسي الرئاسة، وراهنت في ذلك على العناصر الموضوعية التي ذكرناها من قبل والتي تحول دون قدرة نظام الإخوان – حتى لو أراد – على ضرب معاهدة السلام وملحقاتها، كما راهنت أيضا على تطلع الإخوان من قبل كافة القوى السياسية ذات التوجه الوطني في الداخل المصري، وبالتالي لم تشعر إسرائيل بالخطر على المعاهدة وعلى العلاقات مع مصر، وهو ما ستأكد لاحقا في الملفات الأخرى.

المبحث الخامس: ملف التسوية بين الفلسطينين وإسرائيل:

مثل استيلاء حركة حماس الفلسطينية على قطاع غزة في يونيو ٢٠٠٧ وفصله عن السلطة الفلسطينية في رام الله خطرا بالغا على أمن إسرائيل، فالحركة التي تتبع جماعة الإخوان المسلمين بأيدولوجيتها المعروفة بعدائها لليهود وعدم اعترافها بإسرائيل أو بالاتفاقات التي وقعت بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية التي انبثقت عن اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، والحركة التي ترتبط بعلاقات قوية مع إيران وذراعها العسكري في لبنان، حزب الله لن تترك فرصة للتأثير على الأمن

---

[1] التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

الإسرائيلي وعلى علاقة إسرائيل بمصر والأردن، ومن ثم كانت سياسة الرئيس المصري السابق حسني مبارك العادية للتيارات السياسية الإسلامية سواء في الداخل المصري أو في الخارج أهم ضامن بالنسبة لإسرائيل لتقليل خطر حماس والمحور السوري – الإيراني المناوئ لها في المنطقة. مع رحيل مبارك عن الحكم راقبت إسرائيل التغيرات في السياسة المصرية فيما يتعلق بالملف الفلسطيني على كافة الأصعدة سواء فيما يتعلق بسياسة مصر حيال الحصار الإسرائيلي للحكم التابع لحماس في غزة، أو بسياستها حيال ملف المصالحة الفلسطينية والتي كانت حركة حماس تشكو من أن الدور المصري في هذا الملف غير محايد ومنحاز بوضوح لسلطة الرئيس أو مازن في رام الله . حدث أول تغير لافت للنظر في سياسة مصر حيال هذه القضايا في شهر مايو ٢٠١١ والذي شهد توقيع اتفاق المصالحة بين حركة حماس وحركة فتح بمشاركة كافة الفصائل الفلسطينية، فقد حذرت إسرائيل الإدارة المصرية من الاهتمام بقطاع غزة على حساب أمنها القومي، رداً على تصريحات وزير الخارجية، نبيل العربي، التي أكد فيها اعتزام مصر فتح معبر رفح بشكل كامل خلال الأيام المقبلة، بهدف تخفيف الحصار على قطاع غزة الذي تحاصره إسرائيل منذ أكثر من ٤ سنوات.[1]

كما أعرب المسئول الإسرائيلي عن قلقه البالغ إزاء قرار مصر بفتح معبر رفح أمام الفلسطينيين في قطاع غزة خلال الأيام القليلة القادمة لتخفيف الحصار على القطاع المحاصر، وانتقد ما قامت به الخاريجة المصري خلال الفترة السابقة، لموافقتها على إدخال مواد غذائية ومستلزمات طبية ومواد البناء للفلسطينيين في قطاع غزة.[1]

من جانب آخر، أكد الكاتب والمحلل الإسرائيلي تسيفي بارئيل، في صحيفة "هاآرتس"، أن مصادر أبلغته أن ما تقوم به مصر في الوقت الحالي، من تبني المصالحة بين حركتي فتح وحماس، واهتمامها بفتح معبر رفح أمام الفلسطينيين، ما هو إلا خطوات تسبق ما تسعى إليه الإدارة المصرية من انتزاع اعتراف الدول الغربية والإدارة الأمريكية بدولة فلسطينية يتم إعلانها والاعتراف بها، وفي المقابل انتقدت القيادة الجديدة في مصر، تدخل إسرائيل مؤخرا في الشأن المصري والعربي، وطالبتها بضرورة ضبط النفس، وعدم تهديد السلطة الفلسطينية بعد إعلانها قبول المصالحة الفلسطينية التي ترعاها القاهرة.

حملت التقديرات الإسرائيلية في الواقع مبالغات كبيرة لم تكن تعبر فعليا عن تغيرات حادة في السياسة المصرية، ففي عهد مبارك احتضنت مصر محاولات المصالحة بين الفصلين الفلسطينيين الرئيسين، وطرحت ورقة مصرية عام ٢٠٠٩ من أجل تحقيق المصالحة لم تكن حركة حماس متحمسة لتوقيعها وأن لم تعلن صراحة رفضها لها. وجاء التوقيع عليها لاحقا متجاوزا فقط بعض النقاط الشكلية وهو ما حدا ببعض المحليين للقول بأن الاتفاق الموقع في عهد المجلس العسكري، لم يحسم النقاط الخلافية بين الحركتين. وهو ما قد يفشله، لكنه وضعها جميعها على طاولة البحث، مع إعطاء فترة سنة طالبت بها "حماس" لإنجاز الاتفاق وصولا إلى إجراء انتخابات شاملة في الضفة والقطاع. والواضح أن حركة حماس لم ترد الدخول في

---

[1] التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

[1] عزم، أحمد جميل، (٢٠١١) موقع القضية الفلسطينية في العصر العربي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٦.

مواجهة مع النظام المؤقت في مصر فقبلت توقيع الاتفاق مع إصرارها على منح نفسها فرصة لمدة عام لتطبيقه على أمل أن تتمكن جماعة الإخوان المسلمين في مصر في حالة فوزها بالانتخابات التشريعية من تعديل الشروط لصالح حماس.

على الجانب الآخر لم تكن سياسة فتح المعابر بشكل دائم تعبر عن تغير جوهري في السياسة المصرية، فقد حرصت مصر في عهد مبارك على تخفيف الحصار الإسرائيلي المضروب على غزة ولكن بما يتوافق مع متطلبات الأمن والسيادة المصرية، ولم يتغير هذا الموقف حيث ظلت الأجهزة الأمنية المصرية متحكمة في عمليات العبور بين القطاع ومصر، كما كان يتم التنسيق مع إسرائيل فيما يتعلق بالإمدادات الغذائية والاحتياجات الضرورية لسكان القطاع مع استمرار الحظر على مرور المواد ذات الاستخدام المزدوج التي كان يمكن لحركة حماس توجيهها لدعم قدراتها العسكرية، أيضا تسببت الأوضاع الأمنية المضطربة في سيناء في إعلاق المعابر الحدودية مع القطاع أكثر من مرة، كما لم يمنع توقيع اتفاق المصالحة مصر من توجيه ضربات للإنفاق بين القطاع وسيناء وهي السياسة التي أعضبت حماس من الجيش المصري في عهد المجلس العسكري وأيضا في عهد محمد مرسي لاحقا.

تنقسم فترة حكم الإخوان في مصر بالنسبة لإسرائيل إلى مرحلتين الأولى التي أعقبت حصول الإخوان والسلفيون على أغلبية مقاعد البرلمان المصري بغرفتيه (مجلس الشعب ومجلس الشورى) حتى تم حل الأول في يونيو ٢٠١٢ بحكم من المحكمة الدستورية، والثانية تبدأ بتولي محمد مرسي منصب رئيس الجمهورية في مطلع يوليو من نفس العام.[1]

ملف معاهدة السلام

دأبت جماعة الإخوان المسلمين على استخدام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في هجومها على نظام الرئيس السابق حسني مبارك واتهامه بأنه بحفاظه على هذه المعاهدة يخون الحقوق الوطنية والعربية والإسلامية، فعلى سبيل المثال وفي وعظته الأسبوعية التي ينشرها الموقع الرسمي للجماعة على شبكة الإنترنت دعا محمد بديع مرشد الإخوان في ١٠ أبريل ٢٠١٠ إلى إلغاء معاهدة السلام مع "إسرائيل" التي تسمى معاهدة "كامب ديفيد" ووصفها بأنها فاشلة.

اندلعت المواجهات بين غزرة وإسرائيل في ١٥ نوفمبر ٢٠١٢ واستمرت على مدى أسبوع كامل وخلاله تحركت الجهود العربية والدولية لمنع تطور الوضع إلى حد اجتياح إسرائيل لقطاع غزة بريا خوفا من أن يؤدي ذلك إلى تحول المواجهات إلى حرب شاملة في الشرق الأوسط قد تشارك فيها مصر وسوريا وحزب الله وربما إيران أيضا، غير أن إسرائيل كانت تتطلع أكثر لمراقبة رد فعل مصر على هذه المواجهات وبالتالي أرادت اختبار قضيتين رئيسيتين:[1]

---

[1] التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص ٢٦٥.

[1] التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

من المعروف أن إسرائيل كانت تتوق لاختبار عمل لإظهار مدى تمسك مصر بمعاهدة السلام في ظل حكم الإخوان المسلمين في مصر، حيث كانت التصريحات الصادرة عن معظم قيادات الجماعة سواء قبل انتخاب الرئيس مرسي أو بعد انتخابه تشي برغبتهم في إلغاء المعاهدة أو إجراء تعديلات عليها على الأقل، كما أن الرئيس مرسي نفسه كان يتعمد عدم ذكر إسرائيل لفظا في كافة خطاباته الداخلية والخارجية، بمعنى آخر كان ما يشغل قادة إسرائيل طرح السؤال التالي: إذا كانت مصر في عهدي الرئيسين السابقين السادات ومبارك قد أظهرت تمسكا بالمعاهدة في ظروف صعبة مثل احتلال جنوب لبنان وإقامة منطقة أمنية عازلة فيه عام ١٩٧٨، ثم محاصرة بيروت عام ١٩٨٢، وأيضا خلال عملية "السور الواقي" في غزة عام ٢٠٠٢، وكذلك في حرب إسرائيل ضد حزب الله في لبنان عام ٢٠٠٦، وحربها ضد حماس عام ٢٠٠٩. إذا كانت مصر قد قاومت خلال كل تلك المواجهات الضغوط الخارجية والداخلية لقطع العلاقات مع إسرائيل وإلغاء معاهدة السلام معها ردا على اعتداءاتها المتكررة على دول وشعوب عربية، فهل ستنجح في ظل حكم الإخوان أن تحافظ على السياسة نفسها؟

برهنت العملية الإسرائيلية الأخيرة على أن موقف مصر لم يتغير وأنها حافظت على الدور الذي لعبته خلال فترتي حكم السادات ومبارك وحافظت على العلاقات ولم تقم بقطعها ولم تهدد كذلك بإلغاء اتفاق السلام. وكان حرص نيتنياهو على حصر مسألة الوساطة بين حماس وإسرائيل خلال زيارة لوران فابيوس وزير الخارجية إلى تل أبيب قبل يومين من اعلان التهدئة رسميا، وذكرت صحيفة "هاآرتس" أن نيتنياهو قد نقل إلى مصر رسالة واضحة بأنه يفضل أن تقوم مصر وحدها بدور الوسيط بين إسرائيل وحماس وأنه غير مهتم بالمبادرات الفرنسية والقطرية والتركية.[1]

أ- رسم خريطة العلاقة بين مصر وحماس

راقبت إسرائيل ردود فعل حركة حماس عقب فوز الإخوان المسلمين بالأكثرية في البرلمان في انتخابات يناير الماضي (قبل أن يتم حل البرلمان لاحقا)، وأيضا عقب الإعلان عن فوز محمد مرسي بالرئاسة في يونيو ٢٠١٢، وكان واضحا أن حركة حماس تنظر إلى سيطرة الإخوان على الحكم في مصر على أنه مكسب استراتيجي لها حيث تتوقع أن تكون مصر تحت ظل الإخوان "عمقا استراتيجيا" لها يمكنها من أمرين:[1]

الأول: إقصاء منافسها على السلطة أي حركة فتح والسلطة الفلسطينية التي يقودها أبو مازن وتحويل الأنظار إلى حماس باعتبارها الطرف الذي يمثل الشعب الفلسطيني وبالتالي على كل المنخرطين في عملية التسوية سواء في إسرائيل أو الغرب أن يتوجهوا لحماس مباشرة وليس لسلطة أبو مازن.

---

(1) التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

(1) سعيد عكاشه، ٢٠١٢، ماذا حققت إسرائيل من عملية «عامود السحاب»، مؤسسة الأهرام الرقمي، نقلاً عن: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1108769&eid=410

الثاني: مواصلة العمل بخطاب "المقاومة" بشكل أوسع من ذي قبل اعمادا على الدعم السياسي والمادي المنتظر من الحكم الجديد في مصر، كانت إسرائيل تسعى بقوة لإزالة توهمات حماس حول مصر ودورها المختلف في زمن الإخوان، وبالتالي سعى نتنياهو لإفهام حماس أن رد فعل مصر على أي عدوان على غزة لن يختلف "جوهريا" عما كاننظام الرئيس السابق مبارك يتخذه وهو السعي لتحقيق تهدئة متوازنة تراعي متطلبات الجانبين الإسرائيلي والحمساوي، وقد تحقق لنتنياهو ما أراد حيث قادت مصر مفاوضات وجهود وساطة وقفت فيها على مسافة متساوية من إسرائيل وحماس، وهو ما دعا الرئيس الإسرائيلي "شيمون بيريس" لتوجيه الشكر للرئيس مرسي على جهوده من أجل التوصل إلى التهدئة بين الجانبين، كما تلقى مرسي إشادة مماثلة من الجانب الأمريكي الذي حرص بدوره على التأكد من مدى التزام مصر في ظل الإخوان بالحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة وأهمها أمن إسرائيل، وكذلك مدى رغبة مصر في الحفاظ على العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية كما كان الوضع في السابق تحت حكم الرئيسين أنور السادات وحسني مبارك . بل أن "تسفي برئيل" المحلل السياسي لهاآرتس – رأى أن مرسي قد قدم ما لم يقدمه سلفه مبارك كونه قد قبل أن يكون الضامن لسلوك حماس عقب توقيع اتفاق التهدئة بينما كان نظام مبارك يتهرب دوما من تقديم مثل هذه الضمانات، وهو الأمر الذي يضع العلاقات بين حماس ومصر متقبلا في مأزق صعب حيث سيغدو أي تصعيد جديد من جانب حماس ضد إسرائيل بمثابة استهانة بدور مصر والتزاماتها الدولية، فضلا عن احتمالات أن يقود مثل هذا الوضع – اذا ما تحقق- إلى أزمة في العلاقات المصرية – الأمريكية كون واشنطن هي الضامن الثاني في اتفاق التهدئة ويختص بالضغط على إسرائيل للالتزام بالاتفاق مقابل اختصاص مصر بالضغط على حماس في حالة انتهاكها له، بمعنى آخر نجحت إسرائيل في عزل "المشترك الأيديولوجي" الذي يجمع حماس وجماعة الإخوان في مصر ومع تأثيراته المنتظرة على السياسات التي ستصيغها القاهرة حيال إسرائيل في المستقبل المنظور، وهو أمر قد يؤدي إلى توترات بين حماس والحكم الجديد في مصر بسبب ما تتوقعه إسرائيل من حرص الرئيس مرسي – الذي يحتاج للدعم السياسي والاقتصادي الأمريكي بشدة – على وضع قيود على تحركات حماس ونشاطات المقاومة متسقبلا، وفي حالة عدم التزام حماس بالتهدئة لإن التوتر في علاقتها بمصر يمكن أن يتصاعد مستقبلا.[1]

معضلة اللاجئين

إما أن يُوظفوا أو يطردوا، هذا هو حال اللاجئين الفلسطينيين عموماً مع الأنظمة العربية، فهم في غالب الأحيان كبش فداء صراعات لا تعنيهم وهم في غنى عنها؛ ١٩٩١ طردت الكويت ٣٠٠ ألف فلسطيني بتهمة التواطؤ مع نظام صدام حسين دافعين بذلك ثمن موقف منظمة التحرير الفلسطيني آنذاك. وبعد سقوط نظام صدام حسين في ٢٠٠٣ تعرض الفلسطينيون لاعتداءات من ميليشيات عراقية بتهمة تواطؤهم مع النظام السابق، فكان أن فروا نحو سوريا والأردن إلا أن البلدين رفضا دخولهم أراضيهما فمكثوا أشهراً في مخيمات نُصبت على حدودهما. ومثل هذه السوابق هي التي تجعل اللاجئين الفلسطينيين لا ينخرطون في "الثورات" التي تهز البلدان التي يعيشون فيها خوفا من انتقام جماعي. والحقيقة أنهم بين مطرقة النظام

---

[1] التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

وسندان المعارضة/ "الثورة"، فإن هم ساندوا الثورة يقمعهم النظام، وإن هم التزموا الحياد فسيرى النظام في ذلك دعمنا لـ "الثوار" فيما يرى هؤلاء في ذلك مساندة للنظام.

اللاجئون و"الربيع العربي" من خلال الحالة السورية

لقياس تأثيرات "الربيع العربي" على اللاجئين يجب أن تتوقف عند وضعهم في سوريا في الراهن بحكم أنها بلد "الربيع العربي" الوحيد الذي يؤوي عدداً هائلاً من اللاجئين الفلسطينيين (٤٦٧ ألف لاجئ حسب وكالة غوث اللاجئين).[1]

من الواضح أن القييادة الفلسطينية ومعظم الفصائل استوعبت التجارب السابقة، لاسيما الكويت في ١٩٩١، التي صقلت المخيال الجمعي الفلسطيني، مفضلة موقفاً متزناً يتفهم مطالب الشعب السوري لكن دون استعداء النظام. وحتى بعض الفصائل التي وجدت في سوريا حليفاً لها تعمل على الإبقاء على شعرة معاوية. بيد أن موقفها يزداد تعقيداً مع تولد قناعة لدى النظام السوري بصفرية الصراع مع المحتجين، وبالتالي من لا يقف معه فهو ضده؛ ومن ثم فاستمرار الأزمة سيزيد من الضغوطات على حماس ومن معضلتتها السياسية. طبعاً سجل النظام السوري مع الفلسطينيين سلبي في جزئه الكبير (ما حدث في لبنان ومحاولات الهيمنة على منظمة التحرير الفلسطينية)،بيد أن العدد الهائل من الفلسطينيين في سوريا يجعل منهم "عقب أخيل" قيادة السلطة الفلسطينية مختلف الفصائل، وعليه فإن تتحسر المنظمات الفلسطينية لرحيل النظام السوري. أما دول الجوار فتتخوف من خلط وتوريط اللاجئين في المستنقع السوري؛ لأنهم سيكونون ضحية الاعتداءات مما يجبرهم على النزوح نحوها. ومن هنا فبعض مواقفها ليست حبا في اللاجئين وإنما خوفا من تدفقهم. لكن كيف يتعامل اللاجئون مع الوضع في سوريا؟

لما اندلعت الانتفاضة في مدينة درعا تبنى النظام السوري إستراتيجية تقوم على تحميل الأجانب مسؤولية الاحتجاجات مدرجاً فلسطيني القريب من درعا ضمن تلك العناصر الأجنبية ككبش فداء، رغم أنه دأب على تقديم نفسه مساند للفلسطينيين. هكذا لحق بهم من أوصاف ما لحق بإخوانهم في السابق في الأردن وفي لبنان. ولتوريط اللاجئين في حركة الاحتجاجات، تسللت عناصر من "الشبيحة" إلى مخيم اللاذقية خلال الأسابيع الأولى من الانتفاضة السورية لتخويف اللاجئين وإشعال فتيل الصراع الطائفي. فكان أن قام اللاجئون بوضع حواجز المراقبة الدخول إلى المخيم. واستعاد الفلسطينيون بهذه المناسبة، حلقات درامية من تاريخ النزوح والتهجير (الكويت١٩٩١، العراق ٢٠٠٣)؛ لذا سعوا للإبقاء على مسافة ملائمة من الانتفاضة خوفاً من استهدافهم في أية لحظة. وعليه لم يكن هناك أي انخراط فلسطيني جماعي في الانتفاضة السورية؛ لكن هذا لا يعني أن فلسطينيين لم ينخرطوا فيها فرادى. والحقيقة أن موقف النظام السوري يتأرجح بين الاستهداف والتوظيف. فبعد أن أوحى بتورطهم باعتبارهم عناصر أجنبية، حاول توظيفهم بالسماح ولأول مرة لمسيرة فلسطينية نحو الجولان المحتل في إطار "مسيرة العودة" التي انطلقت في وقت منزامن من الأراضي المحتلة، ولبنان والأردن نحو الحدود مع إسرائيل. وقد جاءت هذه المسيرة في خضم "الثورات" العربية والمصالحة الفلسطينية. وبمشاركتهم القوية في هذه المسيرة برهن اللاجئون على أنهم فاعل أساسي

---

[1] بن عنتر، عبد النور ، "الربيع العربي" والقضية الفلسطينية: ، مرجع سابق، ص ٤

في المسألة الفلسطينية رغم تهميشهم منذ إبرام اتفاقات أسلو. ويبدو من هذه السيرة وضحاياها (سقوط فلسطينيين برصاص الجنود الإسرائيليين) أنها دلالة على تعبئة شعبية في أوساط اللاجئين تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف: تجنب التورط في الأزمة السورية؛ ورفض أي توظيف للاجئين في الصراع من قبل النظام السوري أو من قبل بعض الفصائل الفلسطينية (مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة التي حاصر لاجئون ونازحون مقرها تنديداً بموقفها)، واسماع صوتهم على الساحة الفلسطينية في الداخل المحتل. كما ندد لاجئو مخيم اليرموك بمحاولة بعض الفصائل توظيف مسيرتهم وضحاياهم. وحل شعار "الشعب يريد إسقاط إسرائييل" محل شعار "الشعب يريد إسقاط الفصائل". ويبدو أن التحركات التي عرفها مخيم اليرموك تشير إلى أن اللاجئين الفلسطينيين الذين استغلوا الوضع الإقليمي لإسماع صوتهم ينخرطون في حركة الاحتجاج ربما لقطع الطريق أمام بعض الفصائل الساعية إلى وقوفهم إلى جانب النظام. وهذا ما يجعلهم مستهدفين من قبل النظام السوري لمجرد رفضهم للفصائل الموالية له. من الواضح أن ا لحركة التعبوية للاجئين في سوريا تغييرية (باتجاه الداخل الفلسطيني)، بينما بقيت إصلاحية في الأراضي المحتلة كما أشرنا إلى ذلك أعلاه.[1]

وعموماً يعبر الفلسطينيون من خلال هذه الحركة الاحتجاجية (في المخيمات) عن مطالبهم الخاصة فيما يخص حق العودة، وتجديد القيادة السياسية الفلسطينية، وإعادة إدماج اللاجئين في النضال الوطني ونهاية توظيف قضيتهم من قبل سوريا. وهي مطالب تتقاطع ومطالب الشعب السوري من حيث الأرضية المشتركة (الحرية). وقد يزيد هذا المشهد في المخيمات الفلسطينية في سوريا من تعميق الهوة بين شتات اللاجئين والداخل الفلسطيني الذي همشهم منذ إبرام اتفاقات أوسلو. وقد اتضح في السنوات الماضية مدى اتساع هذه الهوة خاصة مع اهتمام القيادة الفلسطينية ببناء الدولة مهمشة مسألة اللاجئين.

تأثيرات على قضية اللاجئين

أيهما أكير خدمة للقضية الفلسطينية: أنظمة عربية تسلطية أم أنظمة ديمقراطية؟ وماذا لو انتهى تطور الوضع إلى عالم عربي هجين تتعايش فيه أنظمة تسلطية وديمقراطية؟ من الواضح أن وجود أنظمة عربية ديمقراطية سيخدم اللاجئين الفلسطينيين على أكثر من صعيد. ويمكن حصر ذلك في ستة عوامل.[1]

أولها: الصعيد الشعبي؛ فالديمقراطية ستفتح المجال للحركات الجمعوية والأهلية لدعم والاعتناء باللاجئين الفلسطينيين؛ مما يجعل فضيتهم تستفيد من حامل اجتماعي حالت الدولة التسلطية العربية دونه. وهذا سيحسن وضعية هؤلاء خاصة في دول العربية ذات الإمكانات المحدودة.

ثانيها: أن تحسن الوضع الداخلي في الدول العربية سينعكس إيجاباً على اللاجئين الفلسطينيين. وبما أن الدول العربية تقمع مواطنيها لا يمكن أن ترحم اللاجئين المقيمين على أراضيها؛ ومن ثم فإن الانتقال من

---

[1] مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، ٢٠١٢، ندوة "اللاجئون الفلسطينيون": اهتمام "الربيع العربي" بالقضايا الداخلية أسقط شعارات تحرير فلسطين.

[1] بن عنتر، عبد النور ، "الربيع العربي" والقضية الفلسطينية: ، مرجع سابق، ص ٥

الدولة التسلطية إلى دولة المواطنة سيفتح مجالاً للحرية ولاحترام حقوق اللاجئين، وإفساح المجال أمامهم في سوق العمل مثلاً دون تمييز. وتُعد هذه المسألة في غاية من الأهمية لأنها تقوم على المساواة (في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية) بين المواطنين العرب (في الدول المستقلة) واللاجئين. وهو هدف عجزت الجامعة العربية عن تحقيقه لرفض الدول المعنية متذرعة بالخصوصية والتوازنات الاجتماعية الطائفية، باستثناء سوريا التي منحتهم حقوقاً واسعة. بيد أن المساواة لا تعني التجنيس أو التوطين النهائي. وعليه قد يسمح "الربيع العربي" بتحقيق هدف الجامعة في هذا المضمار.

ويعود هذا الهدف إلى قرار الجامعة العربية، في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، القاضي بمراعاة المساواة بين اللاجئين الفلسطينيين ومواطني الدول العربية المستقلة لهم. وقد تضمن بروتوكول الدار البيضاء لعام ١٩٦٥ هذه التوصيات. لكن لم يُكتب لها التطبيق في جميع الدول المستقلة للاجئين. بل إن الجامعة العربية أقرت في ١٩٩١ بفشلها معترفة بأن التعامل مع هؤلاء بحكمه النظام القانوني لكل بلد. وعليه فرغم الحديث عن التضامن فإن العوامل المحددة هي تلك المتعلقة بالخصوصيات السكانية، والسياسية، والاجتماعية والاقتصادية للدول المستقلة، ووفقها حدد كل بلد وضع اللاجئ المقيم على أرضيه.

ثالثها: إن الديمقراطية ستُخرج اللاجئين من دائرة المعالجة الأمنية؛ ذلك أن الأنظمة التسلطية العربية تعودت على أمننة securitization كل شيء حفاظاً على أمنها على حساب أمن الدول. وبالتالي ستقود الديمقراطية إلى رفع الأمننة desecuritisation هذه عن مجمل القضايا غير الأمنية. وهذا يعني تحسن وضع هؤلاء. طبعاً مقاربة الأمن على أساس أمن النظام الحاكم – بل وحتى العائلة الحاكمة في الأنظمة الملكية والأقلية الإستراتيجية الحاكمة في الأنظمة الجمهورية (بنوعيها العادية والتوريثية) – على حساب الأمن الوطني أفسد المقاربة العربية للأمن، وخلق دولاً متكشفة وهشة[1].

رابعها: أن دمقرطة الدول العربية يجعلها قادرة على الدفاع عن قضية اللاجئين على الساحة الدولية، لأن دولاً تقهر مواطنيها لا مصداقية لها في الدفاع عن اللاجئين الفلسطينيين.

خامسها: الدمقرطة تعني أيضاً تطبيع العلاقات العربية البينية؛ مما سيحمي اللاجئين من المعانات التي عاشها بعضهم بسبب الغزو العراقي للكويت أو عقب سقوط نظام صدام حسين. بمعنى أن الديمقراطية ستحول دون تحول اللاجئين الفلسطينيين إلى كبش فداء للصراعات العربية البينية والمحلية.

سادسها: ديمقراطية الدول العربية والانتقال من عالم أمن النظام إلى عالم أمن الدول والحريات الأساسية والمواطنة سيفسح المجال أيضاً للاجئين الفلسطينيين للتنظيم والتعبئة، والقيام بمظاهرات ومسيرات شعبية سلمية في عواصم الدول المستقلة لهم بدعم منها ومن شعوبها ليُسمعوا صوتهم للعالم وليعبروا عن مطالبهم وحقوقهم، خاصة وأن الحركات التعبوية والاجتماعية تلعب اليوم دوراً أساسياً في العالم لما تسمح به الشبكات الاجتماعية عبر الانترنت من الاتصال والتواصل والتنظيم وبث الصورة دون الاعتماد على وسائل الإعلام

---

[1] بن عنتر، عبد النور، (٢٠٠٨)، "محاولة المقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي"، شؤون عربية، عدد ١٣٣، ربيع ٢٠٠٨، ص ٧٨.

التقليدية. كما أن تحول الدول العربية إلى دول ديمقراطية سيجعل الحكومات العربية القادمة تحت الرقابة الشعبية في علاقتها بإسرائيل، وبالتالي فالتطبيع الرسمي (العلني والسري) لن يكون سهلاً في سياق ترجع فيه الكلمة الفصل للشعب.

بيد أن هذا المشهد "الأيجابي" قد يصبح مشوهاً في حالتين قد تتطوران في الآن نفسه مما يعقّد أمر اللاجئين ويضع أمنهم على المحك؛ الحالة الأولى: هي قيام أنظمة جديدة على مبادئ ديمقراطية أو مزيج من الديمقراطية والطائفية كما هو حال العراق اليوم، لا تهتم باللاجئين بل تشجع أو على الأقل تتسامح مع من يعتدي عليهم ويجبرهم على النزوح إلى دول أخرى على نمط المشهد العراقي بعد احتلاله. خاصة وأن اللاجئين الفلسطينيين في بعض الدول يُنظر إليهم من قبل أطياف من المعارضة على انهم محسوبون على النظام؛ ومن ثم فعملية الاستهداف ثم الانتقام – في حال سقوط النظام – تكون أكيدة. إنها معضلة اللاجئين الفلسطينيين بين مطرقة النظام وسندان المعارضة؛ مما يجعل كل تموقع سياسي يصدر عنهم بل مجرد حياد (يعتبره طرف سلبيا ًبينما يراه طرف آخر إيجابياً) مصدر تهديد لامنهم. وفي أسوأ الاحوال سيكون اللاجئون من الآثار الجانبية لصراعات لا تعنيهم.أما الحالة الثانية فهي تطور الوضع إلى عالم عربي هجين تتعايش فيه أنظمة تسلطية مع أنظمة ديمقراطية؛ مما يعني أن القضية الفلسطينية ستبقى رهينة التوظيف السياسي والمزايدات التقليدية كما اعتادت الانظمة العربية على ذلك. وليس من المستبعد أن تستخدم بقايا التسلطية العربية، لا سيما صاحبة النفوذ والمال منها، القضية الفلسطينية في صراعها مع الديمقراطيات الناشئة.[1]

ونافلة القول: إن ميلاد "ربيع فلسطيني" يبقى المشهد الأنسب – إن لم نقل الامثل – بالنسبة للفلسطينيين في الداخل المحتل وفي الشتات لأنه كفيل بإخراج قضيتهم من معضلاتها. وسيشكل قوة شعبية عارمة وضاغطة على النظام الفلسطيني المفكك المفاصل، وعلى الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على صدور الفلسطينيين وايضاً على القوى الغربية المساندة لإسرائيل وعلى رأسها الولايات المتحدة. حينها يصعب على هذه القوى أن تقول بالمستلزم الاخلاقي ودعم المطلب الديمقراطي في ليبيا وفي سوريا وتغض البصر عنهما في فلسطين. إن التوقيت إستراتيجي بالنسبة لـ "ربيع فلسطيني" لتغليب التغيير من أسفل بعد فشل المحاولات المتكررة للتغيير من أعلى. وسيضع أي تحرك شعبي فلسطيني، على النمطين التونسي والمصري، النقاط على الحروف بشأن هذا الخلل البنيوي بين عالمية المستلزم الاخلاقي (الحرية، وحقوق الإنسان والديمقراطية) وانتقائية تطبيقية ميدانياً.[1]

العواقب الاستراتيجية التي تواجه إسرائيل جراء الربيع العربي

تواجه إسرائيل العديد من العواقب الإستراتيجية نتيجة الربيع العربي منها :

١- تأثير زيادة الإنفاق الأمني

---

[1] بن عنتر، عبد النور ، "الربيع العربي" والقضية الفلسطينية: ، مرجع سابق، ص ٤

[1] عبد الفضيل، محمود ، مصدر سبق ذكره.

يرى تسيفي ليبائي المعلق الاقتصادي لحصيفة يدعوت أحرنوت أن "تعاظم مستويات الإنفاق الأمني سيؤدي إلى انتهاج سياسة تقشف اقصادية، التي من شأنها لجوء حكومة إسرائيل إلى فرض ضرائب جديدة، والتراجع عن تقليص الضرائب، ما يؤثر على تمويل مخصصات الضمان الاجتماعي للجمهور الإسرائيلي سيما الطبقات الفقيرة. كما ستقضي زيادة النفقات الأمنية إلى تعميق ارتباط إسرائيل بالولايات المتحدة والغرب، ما يعتبره الساسة والمحللين الإسرائيليين سيؤثر سلباً على استقلالية القرار السياسي الإسرائيلي. (١٣٧)

٢- تزايد خطر إيران الذري كتهديد إستراتيجي يمس الكيان الصهيوني كوجوده ودوره في المنطقة.

وتنامي قوة المقاومة في كل من غزة ولبنان (حماس وحزب الله) كتهديد إستراتيجي متنامي في ظل الثورات العربية. وتبلور محور قوي ومعادي يغير موازين القوى الإستراتيجي القائم، ويخلق بيئة إقليمية جديدة تتعارض مع مصالح إسرائيل.

٣- ازدياد الضغوط العالمية على إسرائيل للرضوخ للتسوية مع الفلسطينيين والعرب، وذلك في ظل وجود أنظمة عربية أق ضغوطاً للغرب بفعل تنامي وزن الشارع العربي في القرار السياسي، مترافقاً مع ازدياد تفاقم الأزمة المالية في الولايات المتحدة والغرب، ويرى الدكتور ديفيد بن كاي من جامعة حيفا إن ما يحدث يشير إلى "مرحلة عنف وعدم استقرار ستعم الشرق الأوسط، وهو أمر قد يدفع بالولايات المتحدة وأوروبا للضغط على إسرائيل للتجاوب مع الجهود الدولية لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين.(١٣٨)

٤- ازدياد قلق إسرائيل من التحولات في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لضمان المصالح الأمريكية بعيداً عن أجندات إسرائيل وتطلعاتها في تكوين شرق أوسط جديد لإسرائيل. (١٣٩)

٥- فتح الربيع العربي آفاقاً واسعة للقوى الإسلامية في المنطقة، فقد فاز بعضها بشكل لافت في الانتخابات التشريعية التي أعقبت الثورات العربية، وهي المرشحة لأن تحكم المنطقة العربية في المرحلة المقبلة، وبرامج هذه القوى معادية لإسرائيل. (١٤٠)

٦- تغيير في موازين النظام العالمي لصالح محور الممانعة، حيث أبرز الربيع العربي ميول منظمة القوى العالمية الحالية، للانتقال من عالم أحادي القطبية تملي فيه الولايات المتحدة جدول الأعمال العالمي إلى عالم متعدد الأقطاب، تتواجد فيه قوى عالمية أخرى تتقاسم مع الولايات المتحدة الأمريكية تقرير مصير العالم، مثل الصين وروسيا الطامحتين لاستعادة مكانتهما الطبيعية كلاعب قائد في الفضاء الكوني، إضافة إلى الدول

---

(١٣٧) النعامي، صالح : نفقات الأمن الإسرائيلي في ظل الثورات العربية، مرجع سابق.

(١٣٨) فرحانة، عبد الرحمن، (د. ت) : مقال : "إسرائيل" والربيع العربي" التقديرات والمواقف مركز الزيتونة...

(١٣٩) علي، أحمد حسين، (د. ت)، المعرفة – كتب – الموقف الإستراتيجي الأميركي الإسرائيلي – الجزيرة .

(١٤٠) فرحانة، عبد الرحمن : مقال " "إسرائيل والربيع العربي": التقديرات والمواقف، مرجع سابق.

الكبرى الناشئة مثل الهند والبرازيل الطامحتين في الحصول على عضوية مجلس الأمن. [١٤١] قال سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي في كلمة ألقاها في الاجتماع العشرين لمجلس السياسة الخارجية والدفاعية في موسكو: "نقلاً عن خبراء اقتصاديين توقعهم بتحول الصين إلى دولة رائدة اقتصادياً خلال السنوات الخمس أو الست المقبلة، وأضاف يبدو أن الحديث عن تحول اليوان الصيني إلى عملة الاحتياط الرئيسية في العالم يبدأ بعد ذلك" مما يتطلب تغييراً في منظومة العلاقات الدولية[١٤٢]. وتشير التحليلات أن الاقتصاد الصيني قد يتفوق على الاقتصاد الأمريكي في فترة زمنية أقصاها ٢٥ عاماً وأدناها ١٠ أعوام، حيث أبدت الصين استعدادها لتقديم مساعدة للدول الأوروبية للتغلب على أزمتها المالية، وهذه رسالة مفادها أن استقرار الغرب مرهون بالدعم الصيني. [١٤٣] وقد أصبح التوسع الصيني والهندي في قطاع الطاقة في الخليج العربي مثل أهم التحديات التي تواجه سياسات الولايات المتحدة في المنطقة العربية، حيث تحتل الصين المرتبة الثانية بين أكبر مستوردي النفط في العام بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وعززت الصين من مكانتها في المنطقة العربية بقوة؛ لضمان مصالحها النفطية في المنطقة العربية من جهة، ولتحد من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على أهم مصادر النفط في العالم من جهة أخرى، بدخول شركة أرامكو السعودية شريكاً بنسبة ٢٥% في مشروع مصفاة النفط العملاقة في مقاطعة فوجيا في الصين، وإنشاء شركة الغاز الصينية السعودية المشتركة لتنقيب الغاز في الربيع الخالي. [١٤٤]

من الصعب الحكم على مواقف الأنظمة العربية التي جاءت بعد الربيع العربي تجاه القضية الفلسطينية من الآن، ولكن من المؤكد أن الأنظمة الجديدة ستكون مواقفها أفضل بكثير من مواقف الأنظمة التي سقطت، لأنها باتت تصغي لمواقف الجماهير العربية المؤيدة لنضال الشعب الفلسطيني والمعادية للكيان الصهيوني. فلقد استعاد الشارع العربي مع الثورة روحه العربية الأصيلة، ما جعله يتجرأ على البوح مجدداً برأيه وموقفه المعادي لإسرائيل والمؤيد للشعب الفلسطيني ومطالبة وحقوقه التاريخية. وهذا يعني أن القضية الفلسطينية استفادت من الربيع العربي، وأن من المتوقع أن تتزايد تلك الاستفادة مع استقرار الدولة العربية. لقد فقدت إسرائيل أهم شركائها بين الحكام العرب وأكثرهم عداء لشعوبهم وعمالة لإسرائيل وأمريكا وتواطئاً ضد القضية الفلسطينية. وإن رفع الثورات الشعبية لشعارات معادية لإسرائيل ومؤيدة لثوابت القضية الفلسطينية في تحرير فلسطين، يدل على أهمية النضال ضد إسرائيل كدولة معادية للجماهير العربية، على اساس أن الأنظمة التي انهارت ارتبطت بعلاقات مع إسرائيل بعكس ما كانت تريده تلك الجماهير. واعتبر مطالب ثوار ميدان التحرير في مصر بضرورة وقف بيع الغاز المصري لإسرائيل، ومهاجمة السفارة الإسرائيلية في القاهرة عدة مرات، ورفع الحصار عن قطاع غزة، دليلا مهما على تداخل المطالب الوطنية مع المطالب القومية التي تمثلها القضية الفلسطينية.

(١٤١) المخابرات الإسرائيلية ما بعد الربيع العربي، www.aljazeera.net

(١٤٢) العرب نت ٢٠١٢/١٢/٢

(١٤٣) الدسوقي، أبو بكر : (٢٠١٢) العالم يتحول، حقائق جديدة على الخريطة العالمية، السياسة الدولية، اب، العدد ١٨٧.

(١٤٤) سنوار، إبراهيم : (٢٠١٢)، غاز المشرق، خريطة جديدة للطاقة في منطقة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ٨٨، أيلول.

وساهم الربيع العربي بإعادة تشكيل القوى السياسية العربية الفاعلة التي كانت ممنوعة من العمل، كالتيار الإسلامي الذي لعب دوراً مهماً في الثورات الشعبية العربية، والمعروف عنه تأييده ودعمه للنضال الفلسطيني، والمعارض الرئيس لاتفاقيات التسوية مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها. كما أن جماعة الإخوان المسلمين في الدول العربية تعتبر قضية فلسطين بأنها قضية شعب عربي مسلم طُرد من وطنه، وأن فلسطين والأماكن المقدسة وقف إسلامي يجب على جميع العرب والمسلمين الدفاع عنها.

وتلق درسة أصدرها (المعهد السياس الإسرائيلي) بعنوان " صعود نجم جماعة الإخوان المسلمين"، الضوء على تخوفات إسرائيل من وصول الجماعة الإسلامية في مصر إلى السلطة، قبل الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي تمت في نهاية العام الماضي ومطلع ٢٠١٢. وتوضح الدراسة أن هناك حالة من القلق تسيطر على كبار المسؤولين الإسرائيليين من تطورات المشهد السياسي المرتبط بالقاهرة، وهو القلق الذي يتزايد في ظل قوة الإخوان بالشارع المصري.

ووتساءل الدراسة عن مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية في ظل هذا الصعود القوي للإخوان المسلمين، خاصة أن للإخوان رأيا صريحا في العلاقات المصرية الإسرائيلة، ويعتبرون أن معاهدة كامب ديفيد بمثابة كارثة سياسية لا يمكن السكوت عليها. ويشير أحد المسؤولين الأمنيين السابقين إلى أن إسرائيل تدرك أن للإخوان المسلمين نظرة سياسية ذكية ومتميزة، وهي النظرة التي ستجعلهم وفي عضون أشهر قليلة الفصيل الأهم والأبرز، وربما الفصيل الحاكم لمصر في المستقبل. وتوضح الدراسة مدى توجس الإسرائيليين الشديد من مصر، وهو التوجس النابع من شعورهم بأن الأوضاع تسير من سيئ إلى أسوأ بالنسبة لمصالحهم في مصر، الأمر الذي يؤكد أن العلاقات الإسرائيلية المصرية ستمر بأزمة قوية للغاية لا يمكن التنوؤ بمخاطرها أو آثارها خلال المرحلة المقبلة(١).

ويؤكد المخاوف الإسرائيلية من وصول الحركات الإسلامية إلى السلطة، ما صدر عن نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في مصر الدكتور رشاد البيومي، بأن القضية الفلسطينية ستكون على سلم أولويات جماعته في المرحلة القادمة. وأن الجماعة ستعمل بشكل حثيث على دعم قطاع غزة المحاصر منذ أربع سنوات، وفتح معبر رفح بشكل دائم امام حركة المسافرين، من خلال دعوة أي حكومة مصرية تصل إلى سدة الحكم وعبر صناديق الاقتراع. وأن القضية الفلسطينية فقدت خلال فترة النظام المصري السابق، العديد من أوراق الدعم المساند في وجه دولة الاحتلال الإسرائيلي، مشدداً على أن الفترة القادمة ستشهد تطوراً في العلاقات مع الشعب الفلسطيني بما يحقق الأهداف المشتركة بين الطرفين. و "إن القضية الفلسطينية تشغلنا ليل نهار، لأن الفلسطينيين ذاقوا من الظلم الكثير، ولم يجدوا من الدعم إلا القليل في مواجهة أعتى آلة عسكرية في منطقة الشر الأوسط". منوهاً إلى أن الموقف المحايد من قبل الأنظمة العربية حيال القضية الفلسطينية، "أكثر ما يقلق شعوبها". وأكد البيومي أن الحراك الشعبي والاحتجاجات العارمة التي

(١) العرب، الدوحة، ٢٠١١/٣/١٨.

شهدتها المدن المصرية المختلفة، التي أدت إلى إسقاط النظام والرئيس المصري حسني مبارك، أسس لحالة تدعو لضرروة إعادة بناء العلاقات المصرية مع الأشقاء والدول العربية بصورة مغايرة لما كانت عليه(١).

ودعت الجماعة الإسلامية، الإسرائيليين إلى "مراجعة حساباتهم" بعد سقوط نظام بمارك الذي كان يمثل "كنزاً إستراتيجياً" لإسرائيل. وقالت "لقد تغيرت الظروف واستعاد الشعب سيادته وتحررت إرادته من نظام كان يخضع لأوامر الكيان الصهيوني ويدعم مشروعه، ويخنق إخواننا في غزة". مشددة على أن "الانشغال بالثورات الشعبية وهبوب رياح التغيير التي تقتلع أعوان الاحتلال الإسرائيلي من الأنظمة والحكام الطغاة، لن تشغل الشعوب العربية عن قيتها الأساسية قضية فلسطين والمقدسات الإسلامية والمسيحية (٢).

كما أن مواقف قادة الثورة التونسية من جميع الاتجاهات السياسية، تجاه القضية الفلسطينية، معروفة قبل البدء بالثورة وخلال الثورة. فقد صدرت العديد من التصريحات التونسية تتناول الدعم الكبير للشعب التونسي للنضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي. وقال الرئيس التونسي المنصف المرزوقي خلال زيارته لليبيا في ٢٠١/١/٣ "أن الشعب الفلسطيني من خلال انتفاضاته المتكررة هو من علم الشعوب العربية ثورات الربيع العربي التي انطلقت شراراتها من تونس، رافضا نسب هذا الفضل للتونسيين وواعدا دعم بلاده للشعب الفلسطيني.

كما أن انهيار نظام حسني مبارك في مصر، يعني التخلص من نظام ساهم مساهمة فعالة بتراجع دور مصر القومي وانتشار الفساد بين النخب السياسية المصرية التي استفادت من تركيز النظام على القضايا المحلية على حساب القضايا المصرية العربية وعلى راسها القضية الفلسطينية، بعد أن كانت تلعب دورا رئيسيا في عهد الزعيم عبد الناصر من القضايا القومية. واعتبرت الثورات الشعبية العربية بداية عصر عربي جديد تقوده الجماهير العربية وليس الأنظمة العربية المستبدة(٢).

واثرت ثورات الشباب العربي على موقف الجماهير العربية من القضية الفلسطينية، فقد عمت المظاهرات الأقطار العربية التي مر عليها الربيع العربي في ذكرى نكبة فلسطين يوم ١٥ أيار/مايو ٢٠١١، حيث رفع علم فلسطين وأحرق العلم الإسرائيلي، وحاول الشباب الفلسطيني من اجتياح الحدود العربية مع فلسطين المحتلة. وبرهنت الأحداث إلى أن الثورات العربية لن تكتمل إلا بالتحول إلى ثورة عربية شاملة تضرب كل الأنظمة المستبدة(١).

---

(١) موقع فلسطين أون لاين، ٢٠١١/٣/١٢.

(٢) إبراهيم إبراش، (٢٠١١)، الثورات العربية وفلسطين: تعزيز البعد القومي أم الإسلامي؟ مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد ٨٧، صيف ٢٠١١، ص ٧.

(٢) سلامة، عبد الغني، (٢٠١١)، الثورات الشعبية العربية، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٣٣٣٢، ٢٠١١/٤/١٠.

(١) عزم، أحمد جميل، (٢٠١١) موقع القضية الفلسطينية في العصر العربي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٦، أكتوبر، ص ٨٥.

وأعادت الثورات الشعبية العربية، تجديد الأمل بمشروع المقاومة وهزيمة المشروع الصهيوني، وهذا يفترض أول ما يفترض ضرورة الوعي بان الصراع بين مشروع النهضة العربية والمشروع الصهيوني – الإمبريالي في أوج مراحله، وأن محاولات احتواء الثورة العربية أو شراءها أو هزيمتها والانتصار عليها وإعادة التاريخ إلى الوراء لن تتوقف. مما يستوجب حماية مشروع المقاومة الذي صمد لسنوات طويلة، وكان أحد أبرز عوامل تماسكها. هذا التماسك هو الذي وفر الظروف الموضوعية لتفجر الثورات الراهنة. لأن إسرائيل تستمد جانباً كبيراً من قوتها وتأثيرها، بحالة العجز والضعف والانقسام والتخلف العربي. كما أن عدم وجود أنظمة ديموقراطية تعكس إرادة شعوبها، كان يجعل من هذه الأنظمة المستبدة الفاسدة أداة قمع لشعوبها، بينما كانت تتأثر في القت نفسه بشكل كبير في صناعة قراراها وفي استقراراها على عوامل خارجية، ليس أقلها الرضى والتعاون الأمريكي والغربي. إن نجاح الثورات الشعبية سيؤدي إلى تغيير كبير في النظام الرسمي العربي ووصول قوى قومية وطنية تسعى إلى تحقيق الوحدة العربية، خاصة بين الأنظمة الديمقراطية(٢).

ومن المؤشرات على المواقف العربية الجديدة [٣]:

١. تخفيف الحصار عن قطاع غزة، وفتح معبر رفح، والسماح بدخول قوافل المساعدات، ووقف بناء الجدار الفولاذي بين مصر ورفح.
٢. عدم الحماس الشديد في تطبيق اتفاقيات كامب ديفيد ووادي عربة، والتراجع عن التطبيع مع إسرائيل سياسياً واقتصادياً أمنياً وثقافياً، وقد يصل الأمر إلى التجميد العملي لهذه الاتفاقيات، دون ضرورة الإعلان الرسمي عن إلغائها. ووقف بيع الغاز المصري لإسرائيل.
٣. التعامل مع ملف المصالحة الفلسطينية بمنهجية جديدة، يسمح بتفهم أكبر لوجهة نظر تيارات المقاومة خوصاً حماس، ويفتح أبواب دول "الاعتدال" كجزء مستحق من الشرعية الفلسطينية، ويدفع بشكل جاد في إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وإصلاحها على أسس جديدة.
٤. تصليب الموقف التفاوضي الفلسطيني في مسار التسوية السلمية، وكذلك تصليب الموقف التفاوضي العربي تجاه هذا المسار، وتجاه طرح المبادرة العربية، حتى لو أدى ذلك إلى تعطيل مسار التسوية. وتشجيع خيارات فلسطينية بديلة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بما في ذلك الانتفاضة الشعبية والمقاومة المدنية والمسلحة.
٥. إضعاف أو إنهاء التأثير الإسرائيلي والأمريكي في صناعة القرار العربي، بما يعني تقديم الأولويات الوطنية والقومية والإسلامية على اعتبارات الضغوط الخارجية التي تعارض معها.
٦. انفتاح الباب أمام المشروع النهضوي العربي الإسلامي، الذي قد يُحدث تحولات كبيرة سياسية واقتصادية واجتماعية، وحتى عسكرية، تغير موازين القوى في المنطقة، مما سينعكس بشكل كبير على مستقبل المشروع الصهيوني في المنطقة.

[٢] مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، التقرير الإستراتيجي، تأثير الثورات العربية على القضية الفلسطينية، أبريل /٢٠١١.

[٣] مركز الزيتونية للدراسات والاستشارات، بيروت، التقرير الاستراتيجي رقم ٣١، أيار / مايو ٢٠١١.

الخاتمة

تبقى قضية فلسطين ومقاومة الاستعمار والصهيونية البوصلة التي توجه مستقبل الربيع العربي للحكم عليها والمقياس الذي نقيس بموجبه سلامة مواقف الثورات العربية، وهي الفيصل الذي نحكم به على برامج وممارسات الأنظمة التي ستأتي بعد الاستقرار فيها. فلا يجوز إخضاعها لأي مساومة، أو مقايضتها بأي مكاسب زائفة أخرى، أو إغفالها تحت أي اعتبار.

إن ما يحدث في العالم العري يشكل بداية جديدة للقضية الفلسطينية، تتلخص في السعي لإعادة الصراع العربي – الإسرائيلي إلى أسسه الجوهرية، بعيداً عن الإملاءات والشروط الأمريكية والإسرائيلية المجحفة ومنطق الغطرسة الصهيونية. فبغض النظر عن إمكانية بقاء معاهدات السلام قائمة أو عدمهن فلن تبقى العلاقة الوثيقة التي كانت تربط مصر بإسرائيل. فعلى المستوى الاستراتيجي يكتسب التغيير المصري أبعاداً جذرية ذات آثار بعيدية المدى، حيث أن دور مصر في المنطقة وإزاء القضية الفلسطينية مرشح للتغيير الإيجابي أكثر. إذ أن رفض الشعب المصري مصادرة حقوقه من قبل الاستبداد الوطني، يعني بالضرورة أنه ضد الطغيان الأجنبي، وضد مصادرة سيادته وكرامته من قبل عدوه القومي. إن التطورات الإيجابية التي شهدتها القضية الفلسطينية بعد مرور عام على سقوط نظامي زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر، بالإضافة إلى تفاعلات الثورات الشعبية العربية في بلدان أخرى من عالمنا العربي، تشير إلى حقيقة مهمة، وهي أن الشعوب هي مفتاح الحل للكثير من مشكلات الامة العربية. وتبقى قضية فلسطين ومقاومة الامبريالية الغربية والصهيونيةن هي البوصلة التي توجه مستقبل الربيع العربي للحكم عليها والمقياس الذي نقيس بموجبه سلامة مواقف الثورات العربية، وهي الفيصل الذي تحكم به على برامج وممارسات الأنظمة التي ستأتي بعد الاستقرار فيها.

أثرت ثورات الربيع العربي على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصاية والاجتماعية والثقافية والعلاقات البينية بين الدول العربية وبين الدول العربية والدول الاقليمية والدولية ، مما يشير الى ان المنطقة تشهد تحولات مهمة وبداية لمرحلة مهمة للعلاقات العربية والعربية الدولية وهذا يجيب على التساؤل الأول، **ما مستوى تأثير ثورات الربيع العربي على المنطقة العربية ؟ .**

بينت الدراسة أن الثورات العربية ساهمت في جعل الشعوب العربية تلعب دوراً رئيسياً ومؤثراً في صنع القرارات التي لها علاقة بالقضية الفلسطينية، على أساس أنها قضية مركزية للأمة العربية، وليست قضية الفلسطينيين وحدهم بل لكل عربي ومسلم، وهذا يجيب على التساؤل الثاني الذي ينص على **هل أثرت الثورات العربية على الصراع العربي الإسرائيلي ؟.**

لم تغب القضية الفلسطينية عن الحراك الثوري العربي،منذ انطلاقة قبل عامين تقريباً ،وإنما تجلت حضوراً قوياً في شعاراته ومواقفه المنتصرة لعدالة مقاومة الظلم ، ومقارعة الاحتلال، بحكم مركزيتها التاريخية عند الشعوب العربية والاسلامية وفي جوهر الصراع العربي - الصهيوني ، وللعلاقة المباشرة بينها وبين النضال الانسانيمن أجل الحرية والعدالة والديمقراطية،وعند بدء الثورات العربية ، وما أظهرته من استعداد الشعوب للتضحية ، ودفع أثمان الحرية واستقلال الإدارة والكرامة الوطنية في وجه الاستبداد والظلم والفساد ، ارتفع

منسوب الأمل لدى الفلسطينين بمخرجات التحولات الجارية ، وتغير النظمة التي كانت تدور في فلك السياسة الامريكية والغربية الداعمة للاحتلال الاسرائيلي لفلسطسن بما سيصب في مصلحتهم،وهذا يجيب على التساؤل الثالث والذي ينص على **ما طبيعة تأثير الثورات العربية في ٢٠١١ ـ٢٠١٣ على عملية السلام في الشرق الاوسط؟.**

ما يجري اليوم فغي العالم العربي والشرق الأوسط سيعيد ترتيب الأوضاع الجيوسياسية والهوياتية في المنطقة على عدة مستويات ، أهمها أنه سيجعل لمنطقة العربية والشرق الأوسط كله منطقة نفوذ لواشنطن ولحلف الناتو ولإسرائيل من خلال تجديد أنظمة الحكم والتحالف في المنطقة ، بما سيعزز ويؤمن مصالح الغرب لسنوات قادمة وهي سيطرة ستؤدي أيضاً لتعزيز مكانة الغرب في صراعه الاستراتيجي مع منافسيه وخصومه الدوليين الحاليين والمستقبليين كروسيا والصين ، وأية قوة اقتصادية أو عسكرية صاعدة ، ومع ايران إن ساءت العلاقة بينهما.

وهذا يجيب على فرضية الدراسة التي تنص على أن **هناك علاقة إرتباطية بين الثورات العربية وبين تراجع عملية السلام في الشرق الأوسط خلال الفترة ٢٠١١ـ٢٠١٣.**

النتائج :

١. أصبحت قيادة التغيير في الوطن العربي الآن للشعب، والشعب دائماً أحرص على مصالحة وعزته وكرامته من حاكمه. وقد يتعرض الحاكم لضغط المصالح بخاصة مصلحة التمسك بالكرسي، ومن الممكن، كما هو وارد في كل الدول العربية، أن يسير في طريق الصفقات من أجل البقاء على سدة السطلة أو توريث أبنائه. الشعب الآن بخاصة في تونس ومصر وليبيا يمسك بزمام الأمور، وهو يشكل عنصر الضبط والرقابة، ومن الصعب على المسؤول أن يتلاعب كما كان الأمر في السابق. قد يتعرض الشعب للتضليل أحياناً، لكن تطور الأمور يكشف ما قد خفي، وسرعان ما يقوّم الشعب الخلل.

٢. أن الشعوب العربية أحرص على استقلال الأمة من حكامها، وهي سئمت حياة التبعية والذل والتحكم بها من قبل دول غربية، وهي بالتأكيد ستستمر في تأكيد ذاتها أمام هذه الدول بعد استقرار الأوضاع الداخلية في الدول التي تنجح بها الثورات.

٣. باتت الشعوب العربية أقرب بعضها لبعض من الحكام لبعضهم البعض. الأنظمة العربية متنافرة، فيما بينها، في الغالب لأسباب عدة على رأسها تقديم المصالح الذاتية، وعدم امتلاك القدرة على القرار والخضوع لأمزجة خارجية، ولهذا بقيت الأمة ممزقة إلى درجة أن التضامن العربي، في مجالات ثانوية، لم يكن على المستوى المطلوب. الشعوب العربية تختزن في داخلها مشاعر الوحدة والاخوة والمصير المشترك، وستتبلور هذه المشاعر في سياسات عملية تغير كثيراً في جوهر التعاون العربي، وستنعكس حتماً على عمل جامعة الدول العربية. الشعوب العربية ستحمل همومها بصورة شبه جماعية، وتلك الآمال التي كبرت في نفوص العرب في عقود سابقة ستجد طريقاً نحو النمو.

٤. سيتم تحديد معالم أنظمة عربية جديدة وفق معايير الانتخابات وحرية الاختيار، وصحيح أن فكرة حرية الاختيار تحتاج لبعض الوقت حتى تصبح سلوكاً، إلا أن مجرد البدء أفضل من البقاء تحت طغيان الحاكم وسطوة أجهزة الأمن. ومن شأن الانتخابات الدورية أن تصحح المسار إذا أخطأ الشعب طريقه.

٥. من الملاحظ أن "إسرائيل" عبارة عن كيان متهم من قبل جماهير الثورات أو مرفوضة أو منبوذة. جماهير مصر وتونس وليبيا واليمن والبحرين رفعت شعارات، أو أطلقت صيحات ضد "إسرائيل" وضد من يتعاملون معها من الحكام، وليس من المتوقع أن تكون مقبولة، أو يسهل التعامل معها من قبل أنظمة الحكم الجديدة.

٦. إن أهم نقطة في كل الثورات العربية تتعلق في البعد الأخلاقي، إذ خرجت الجماهير تدافع عن حريتها، وتقف بقوة ضد اللصوصية والتبعية والاستبداد والفساد والتآمر على الناس واستغلالهم، تتطلع الثورات إلى انقلاب أخلاقي يميز مرحلة جديدة من تاريخ العرب الحديث، ولا يمكن لمن يتمسكون بقيم العمل الجماعي والتعاون المتبادل والحرية والتماسك الذاتي أن يفرطوا بقضاياهم، أو أن يستكينوا لقوى تسلبهم حقوقهم، أو تسيطر على بلدانهم. وهو ما سينعكس أخلاقياً وعلمياً على العمل لفلسطين.

٧. وإن القدرة الأمريكية على السيطرة على الأحداث تتقلص، في حين تنوي الجماهير العربية عدم انتخاب القادة الموالين لأمريكا، ولذلك فقد جاء الربيع العربي في صالح الإسلاميين والقوميين العرب

٨. ساهم الربيع العربي في تحفيز الفلسطينيين على الدعوة للمصالحة بين السلطة الفلسطينية ممثلة بفتح مع حركة حماس، وخرج عشرات الآلاف من الفلسيطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في مظاهرات حشادة، لدعوة أطلقها شباب ١٥ آذار / مارس، عبر الفيسبول للمطالبة بإنهاء الانقاسام، وهتف المتظاهرون،

بشعار "الشعب يريد إنهاء الانقسام" و "يا عباس ويا هنية .. بدنا وحدة وطنية"، وردد المشاركون كذلك هتافات تدعو إلى إنهاء الحصار، و "الشعب يريد إنهاء الاحتلال والحفاظ على الثوابت"، ورفع قادة الفصائل المشاركة في المسيرة، الأعلام الفلسطينية وتشابكت أيديهم وهم يهتفون الشعب يريد تحقيق الوحدة وإنهاء الانقسام.

قائمة المصادر والمراجع:

المرجع باللغة العربية:

الكتب:

- النعامي، صالح، (٢٠١١)، **نفقات الأمن الإسرائيلي في ظل الثورة العربية،** ، الدوحة، معهد الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- هيليفي، إفرايم، (٢٠١١)، الرئيس السابق للموساد ومجلس الأمن القومي، ورد ذلك في صحيفة يديعوت أحرنوت، وقد نشرته مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الشرق.
- ويسر،أيال ، (٢٠١٢)، **قضايا إسرائيلية،** العدد ٤٦، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- اليوسف، يوسف خليفة، (٢٠٠٨) ، عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي، العدد ٣٥١، بيروت، **مجلة المستقبل العربي.**
- الدجاني، برهان(٢٠٠٤) ، **كتابات في السياسة،** بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- المصالحة، محمد(٢٠٠٥) ، **الدبلوماسية التفاوضية في التجربة الاردنية** ، ط٢،منشورات مركز الدراسات البرلمانية.
- إتينجر، يورام، (٢٠١١) ، هل يتحقق أم إسرائيل في ظل الثورتين المصرية والتونسية؟، صحيفة يديعوت أحرونوت.
- أحمد، جواد ، (١٩٩٦)، **عملية السلام في الشرق الأوسط،** ، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع.
- إندراوس، زهير (٢٠١١) ، لماذا تخشى إسرائيل من الديمقراطية في مصر؟ ، صحيفة يديعوت **أحرونوت.**
- بدهتسور، راؤوفين، (٢٠١١) ، **مصر وإسرائيل،** هآرتس.
- بروم، شلومو (د. ت)، **أبعاد سقوط النظام التونسي على العام العربي،** معهد أبحاث الأمن القومي.
- بشارة، عبد الله (٢٠١١)، **رجال السياسة، الخوف من المجهول،**، الكويت، الوطن.
- بن عنتر، عبد النور (٢٠٠١)، "إشكالية الاستعصاء الديموقراطي في الوطن العربي **"، مجلة المستقبل العربي،** عدد ٢٧٣.
- بن عنتر، عبد النور ، (٢٠١٢)، "الربيع العربي" والقضية الفلسطينية: مستويات التأثير، محدوديته وتفاعلاته المستقبلية، **قدمت هذه الورقة في ندوة "اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي: الواقع والآفاق** ، الدوحة ، مركز العودة الفلسطيني.
- بن عنتر، عبد النور، (٢٠٠٨)، "محاولة المقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي"، **مجلة شؤون عربية،** عدد ١٣٣.
- بشور، معن (٢٠١١) ، **مصر...إلى أين؟** ، تعقيب في الحلقة النقاشية التي نظمتها مركز دراسات الوطن العربي، بيروت.
- موسى، ريم محمد، (٢٠١٢) ، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، **ورقة عمل قدمت لمؤتمر فلادلفيا السابع عشر – ثقافة التغيير،** جامعة فلادلفيا ، كلية الأداب والفنون .

- البخيت و أبو رمّان ، معروف ، ومحمد (٢٠٠٩)، **السياسة الأردنية وتحدّي حماس**، استكشاف المناطق الرمادية ومقاربة "فجوة المصالح المشتركة"، عمّان، مؤسسة فريدريش ايبرت.
- معهد أبحاث الأمن القومي الصهيوني(٢٠١١)، **"رؤية إستراتيجية صهيونية لـ "زلزال الثورات العربية" وتداعياتها"**، المركز الفلسطيني للإعلام.
- مروم، ألوان (٢٠١١)، **ماذا لو تم إغلاق قناة السويس**، معاريف.
- المركز العربي للدراسات (٢٠١٢)، **الموقف الإسرائيليّ من الأحداث في سورية**، الدوحة.
- التقرير الإستراتيجي (٢٠١١)، **تأثير الثورات العربية على القضية الفلسطينية** ، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات .
- التقرير الاستراتيجي رقم ٣١ (٢٠١١) ، بيروت ، مركز الزيتونية للدراسات والاستشارات.
- المدني، توفيق، وآخرون،(٢٠١٢)، **الربيع العربي ... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، سلسلة كتب المستقبل العربي(٦٣)، تحرير عبدالإله بلقزيز، بيروت ،مركز الوحدة العربية.
- محارب ، محمود (د. ت)، **ما الذي تخشاه إسرائيل من الثورة الفرنسية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- ليبلار، إيزي (٢٠١١)، **مصر ديمقراطية أم أصولية؟**، إسرائيل اليوم.
- ليس، يهوناتان (٢٠١١) ، **نتنياهو ... يمكن لمصر أن تحذو حذو إيران**، هآرتس.
- ليفي، جدعون (٢٠١١) ، **مبروك يا مصر**، ها آرتس.
- كونت، وليم (١٩٩٤)، **عملية السلام، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ ١٩٦٧**، القاهرة ، مركز الأهرام للنشر والترجمة.
- فهمي، طارق (٢٠١٣)، **مؤتمر هرتسيليا الثالث عشر.. وماذا عن شرق أوسط نووي**، معهد العربية للدراسات.
- فرحانة، عبد الرحمن (د. ت) ، **"إسرائيل" والربيع العربي"** التقديرات والمواقف ، مركز الزيتونة.
- علي، مهدي ابوبكر حمة (٢٠١٢)، **الشرق الأوسط والربيع العربي: آفاق و مستقبل**، الحوار المتمدن-العدد: ٣٦١٥.
- علي، أحمد حسين (د. ت)، **المعرفة – كتب – الموقف الإستراتيجي الأميركي الإسرائيلي** ،الجزيرة .
- عساف، ساسين (٢٠١١)، العلاقات العربية الإيرانية والعلاقات العربية التركية ٢٠١٠-٢٠١١، **المؤتمر الثاني والعشرون**، بيروت.
- عبد السلام، رفيق (٢٠١١)، **تأملات من وحي التجربة التونسية**، الشرق الأوسط .
- عبد الفضيل، محمود (٢٠١٢)، **الثورة المصرية، والدوافع والاتجاهات والتحديات.**
- صبحي،عسيلة(٢٠١١)، **"الموقف الإسرائيلي من ثورة ٢٥ يناير**، الأهرام الرقمي ،ملف الأهرام الإستراتيجي.
- شمئيل، ابين (د. ت)، **الأحداث في مصر، أبعاد أولية**، معهد أبحاث الأمن القومي، INSS. Co. il
- شحاتة، دينا (د. ت)، الحركات الشبابية وثورة ٢٥ يناير، **مجلة دراسات استراتيجية**، العدد ٢١٨.

- سنوار، إبراهيم : (٢٠١٢)، غاز المشرق، خريطة جديدة للطاقة في منطقة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ٨٨، أيلول.
- سلام، غسان(٢٠١١)، **عن تونس: المستقبل العربي**، العدد ٣٨٤، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.
- متولي و عبد الله ،محمود ، زكي محمد (د،ت)، **مصر وقضية الزعامة العربية من عصر محمد إلى عصر محمد على إلى عصر العولمة**، ترجمة لـ " Aflandian, Egypt's pid for Arab leadership: Implications for U.S policy Gregory L." ، مصر ، مكتبة الأنجلو المصرية.
- الدسوقي، أبو بكر (٢٠١٢) ، العالم يتحول، حقائق جديدة على الخريطة العالمية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٨٧ .
- الحُمش، منير (١٩٩٧) ، **السلام المُدان "الشرق الأوسط الجديد" من إسرائيل "الكبرى" إلى إسرائيل "العظمى"**، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- جولدشتاين، تاني (٢٠١١) ، الكابوس: الإسلاميون سيوقفون الغاز المصري، صحيفة يديعوت أحرونوت.
- التميمي، خالد سعيد (٢٠١١)، **التحرك التركي في زمن الربيع العربي الدوافع والدلالات**، اليمن، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية.
- الجورشي، صلاح الدين (٢٠١٢)، **حركة النهضة التونسية في قلب الاعصار**،موقع الديمقراطية.

الصحف والمجلات:

- إبراش ،إبراهيم (٢٠١١)، الثورات العربية وفلسطين: تعزيز البعد القومي أم الإسلامي؟، عدد ٨٧، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت.
- جبـــريل، امجــد أحمــد (٢٠١٣)، سياسة الإسرائيلية تجاه الثورات العربية: سورية نموذجاً، العدد ١٧٥، **مجلة شؤون عربية**.
- الدسوقي، ابوبكر فتحي (٢٠١١)، عالم مختلف الشرق الأوسط في مرحلة "ما بعد الثورات" ،**مجلة السياسة الدولية**.
- سالم، بول (٢٠١٢)، مستقبل النظام العربي والمواقف الإقليمية والدولية من الثورة، **مجلة المستقبل العربي** ، (مركز دراسات الوحدة العربية) .
- سعيد، عبد المنعم (١٩٩١)، العرب والنظام العالمى الجديد: الخيارات المطروحة ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، العدد ٣ ، سلسلة كراسات استراتيجية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام.
- سلامة، عبد الغني (٢٠١١)، الثورات الشعبية العربية، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد ٣٣٣٢.
- الشرفا، وليد (٢٠١٢)، معهد السياسات العامة رام الله ، **مجلة سياسات**، العدد ١٩.
- عزم، أحمد جميل (٢٠١١) ، موقع القضية الفلسطينية في العصر العربي الجديد، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٨٦.
- علي، سيد (٢٠٠٢)، السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية بعد أحداث ١١ أيلول، **مجلة الأهرام العربي**، العدد٢٨٧.

- مرسي، مصطفى عبد العزيز (٢٠١١)، ثورتا مصر وتونس وتداعياتهما المحتملة عربياً وإقليميا، **مجلة شؤون عربية**، العدد ١٤٥.
- زرّق، رائف (٢٠١١) ، حجر كبير في مياه آسنة، **مجلة الدراسات الفلسطّنّة**، بيروت، العدد ٨٨.
- سيل، باتريك (٢٠١١)، مستقبل معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية، **صحيفة الحياة**.
- ناجي، محمد عباس (٢٠١١)، الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لايران بعد الثورات العربية، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد ٤٦، العدد ١٨٥.
- التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠١١، ٢٠١٢، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، **صحيفة الأهرام**.

مواقع الكترونية:

- أبو هلال، فراس (٢٠١١)، إيران والثورات العربية الموقف والتداعيات، نقلاً عن: **http://www.arabs.com/.**
- تليلان، اسامة، (٢٠٠٥)، ما وراء رياح التغيير في الشرق الاوسط، صحيفة الراي الاردنية، **http://www.alrai.com/article/29243.html.**
- الابراهيمي، (٢٠١٢)، الخسائر البشرية في سوريا "هائلة".. ومستقبل البلاد يحدده الشعب، أخبار الشرق، نقلاً عن: **http://www.levantnews.com/archives/15496**
- أردوغان، تأثير: تركيا، مصر ومستقبل الشرق الأوسط، نقلاً عن: **www.rsgleb.org/modules.php.**
- أنابوليس ..بحث عن فرصة ضائعة، الجزيرة نت، ٢٠٠٧/١١/٢٨، نقلاً عن الرابط الالكتروني التالي: **http://www.aljazeera.**
- الإندبندنت: (د. ت) ثورات الربيع العربي أثبتت فشل الاستراتيجيات الغربية تجاه الشرق الأوسط، انظر الى هذا الرابط**http://al-mashhad.com/Print/Articles :**
- بردشتاين، إيلي ، (٢٠١٣)، "في ظلّ الأزمة في المفاوضات: نتنياهو يعجّل البدء في إقامة الجدار في الغور"، **معاريف**، ٢٠١٣/١١/٣، على الرابط: **http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/518/833.html?hp=1&cat=404&loc=1**
- تقرير الامم المتحدة: العالم العربي الاول في التخلف،نقلاً عن: **http://www.ahewar.org. :**
- الحسيني، حيدر حسن ، (٢٠٠٧)، مؤتمر أنابوليس بين العلاقات العامة والتأسيس لعملية سلام مبدئية واقعية، ٢٠٠٧/١١/٢٥، نقلاً عن الرابط التالي: **http://www.siironline.org/alabwab/eftetahia/002.html**
- درغام، راغدة، (٢٠٠٧)، مبادرة بوش تؤكد من جديد محورية القضية الفلسطينية، ٢٠٠٧/٧/٢٠، نقلاً عن موقع سورية الحرة على الرابط التالي: **http://www.free-syria.com/loadarticle.php?articleid=20605**
- دور، محمد غندور، المثقف في الثورات العربية، ٢٠١١/٤/٥، أنباء موسكو، نقلاً عن: **http://anbamoscow.com/aworld.**

- رينات، تسفرير، (٢٠١٣)، "الشرط للفوز بمناقصات الدولة: ينبغي التخطيط أيضا للمستوطنات"، هآرتس، ٢٠١٣/١١/١٠، على الرابط: **http://www.haaretz.co.il/news/science/.premium-1.2161218**
- شلومو بروم :عام على الربيع العربي : التداعيات الإقليمية والدولية، نقلاص عن الرابط الإلكتروني: **http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-12-06-12.htm**
- صحيفة الحياة، مقترحات مصرية الى أوباما لحل القضية الفلسطينية: مبادرة "نهاية الطريق"، ٢١ يناير 2010، نقلاً عن موقع دار الحياة على الرابط التالي: **http://www.daralhayat.com/portalarticlendah/99524**
- العدوي، محمد احمد، (٢٠١١)، تداعيات الثورة على الثقافة السياسية في المجتمعات العربية الديمقراطية، نقلاً عن الرابط الإلكتروني: **http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=478666**
- العرب تايمز، تقرير عن حقوق الإنسان في ليبيا، الأمانة العامة، صد في ٢٠٠٤/٧/٣٠، نقلاً عن: **http://www.arabtimes.com/frontpage4/doc71.html**
- عصام بدران، كاتب يهودي: لهذه الأسباب تخشي إسرائيل الثورة المصرية، ٢١ /٥/ ٢٠١١، نقلاً عن: **.http://www.25yanayer.net/?p=7751**
- القوات المسلحة أثبتت قدرتها على حماية التحول الديموقراطى، ٢٠١٢/١٢/٢٤، نقلاً عن: **.http://www.youm7.com/**
- للمزيد عن موجة الاستيطان هذه، انظر إلى تقدير موقف: "مفاوضات في خدمة الاستيطان والتوسّع الإسرائيلي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣/٨/١٥، على الرابط: **http://www.dohainstitute.org/release/6a9e98a7-98fd-4dc1-9d15-45d012381d56**
- ليس، يهونتان، وآخرون، (٢٠١٣) ، "موجة البناء في المناطق: نحو ٥٠٠٠ آلاف وحدة سكنية ستقام، وستشمل المستوطنات المعزولة"، **هآرتس**، ٢٠١٣/١٠/٣٠، على الرابط: **http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2153540**
- مبادرة بريجينسكي وسولارز تكشف جانباً مهماً من التفكير الأمريكي لحل القضية الفلسطينية، ٢٠٠٩/٨/٧، المعهد العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية على الرابط التالي: **http://www.airssforum.com/f7/t89000.html**
- مبادرة نتنياهو لحل القضية الفلسطينية مناورة وتخاريف، ٢٠١٠/٣/٦، نقلاً عن موقع وكالة الأنباء الإيرانية إرنا على الرابط التالي: **http://www.irna.ir/ARNewsShow.aspx?NID=30282941**
- متى تعلن الثورة المصرية موقفها من إسرائيل وأميركا؟"، (وكالة أنباء الرأي العام، ٢٠١١/٢/٢٣)، على الموقع الإلكتروني : **http://alrayy.com**
- المخابرات الإسرائيلية ما بعد الربيع العربي، **www.aljazeera.net**
- مرسي، مصطفى عبد العزيز، (٢٠١٣) ثورتا مصر وتونس وتداعياتهما المحتملة عربياً وإقليمياً، نقلاً عن: **.http://freedompeace.tw.ma**
- المرصد السوري لحقوق الإنسان، **www.naharnet.com/stories/ar/56919**

- نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٨٥٠، على شبكة الإنترنت: **www.albawaba.comb**
- نقلاً عن موسوعة ويكيبيديا، (٢٠١٢)، **www.wikipedia.com**.
- نقلاً عن موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة ٢٠١٠/٧/٣ على الرابط التالي:غرايبة ، ابراهيم (٢٠٠٤)، السياسات الاردنية .. حتمية الجغرافيا وتحولات التاريخ ، الجزبرة .نت ،**http://www.aljazeera.net /** .
- ثورة " ٢٥ يناير في قراء إسرائيل" على الموقع الإلكتروني : **www.madacenter.org/mash-had**.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Dajvad Salehi Asphani(2010) **, Human Development in The Middle East and North Africa** , Human Development Report Research paper.
- Gabriel A. Almond and Sidney Verda(1963), **The Civic Culture**, Princeton University Press.
- Simon Sebag Montefiore(2011), "**All Revolutions Are Local**", International Herald Tribune.

THE IMPACT OF THE ARAB SPRING REVOLUTIONS ON THEE PEACE PROCESS IN THE MIDDLE EAST 2011-2013

BY

Thamer Al Fahad Fawaz Shahwan

Supervisior

Dr. Muhammad Masalha, Prof.

ABSTRACT

The study seeks to achieve the following objectives : a study and analysis of the evolution of the peace process in the Middle East and the strategic goals of the Palestinian - Israeli negotiations . The presentation of the most important stages of the Arab Spring revolutions in the period 2011-2013 and its aftermath Arab , regional and international . The aim of this study was to analyze the impact statement and the Arab revolutions on the peace process in the Middle East and the Israeli -Palestinian negotiations.

The problem with the study to answer the following questions : What is the level of influence of the Arab Spring on the Arab region ? Is it influenced the Arab revolutions on the Arab-Israeli conflict ? And what the nature of the impact of the Arab revolutions in 2011 -2013 on the peace process in the Middle East؟

The importance of the study in its attempt to shed light on some of the issues that have become the Arab form the focus of a lot of studies and research on the Arab Spring and the peace process in the Middle East.

The study is based on the descriptive analytical approach to the information available in books , magazines , newsletters Arab and foreign issued by official bodies in order to clarify the different dimensions of the research topic and draw conclusions possible.

The study starts from the premise of the following : There is a correlation between the Arab revolutions and the Arab-Israeli conflict during the period 2011-2013.

The study found many of the results was the most important : that the leadership change in the Arab world has become now for the people , and the people are always keen on reconciliation and the pride and dignity of the ruler . Has exposed the ruling to the pressure of interest in particular interest to stick to the chair , it is possible , and that the Arab people are extremely keen on the independence of the nation of its rulers , which is fed up with the life of

dependence and humiliation and controlled by Western countries , which certainly will continue to assert itself in front of these countries after the stability of the internal situation in the states by revolutions that succeed . The ability of America to control events is shrinking , while going to the Arab masses not to elect leaders loyal to America , and so came the Arab Spring in favor of Islamists and Arab nationalists.